

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والثلاثون
القاهرة / جمهورية مصر العربية
1 - 8 أبريل / نيسان 2012

و.م.ع.ع.د. 9 / 39



البند التاسع

برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي :
تقييمها ومجالات التطور

**** تقديم :**

أولاً : طبقاً للقرار رقم (1473 / م . ع . د 38) من قرارات مؤتمر العمل العربي في دورة انعقاده الثامنة والثلاثين (القاهرة ، مايو/ أيار 2011) بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (39) لعام 2012 والذي تضمن في بنده التاسع البند الفني تحت عنوان (برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي : تقييمها ومجالات التطور) .

ثانياً : لإعداد هذا البند اتخذ مكتب العمل العربي الإجراءات التالية :

- العودة لوثائق وإصدارات المنظمة ذات الصلة بالموضوع وفي مقدمتها الاستراتيجية العربية لتنمية الموارد البشرية والتشغيل ، التقريران الأول والثاني حول التشغيل والبطالة، والتي تناولهما المؤتمر في دوراته أعوام (2003، 2009، 2011) على التوالي وتقارير المدير العام المتعلقة بهذا الشأن والتي تقدم إلى مؤتمر العمل العربي .
- مراجعة التوصيات الصادرة عن الأنشطة والفعاليات ذات الصلة ومنها ندوات مخططي التشغيل والعقد العربي للتشغيل وتوصيات الخبراء بشأن التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة عن الأوضاع العربية الراهنة .

ثالثاً : من خلال هذه الخلفيات تم إعداد هذا البند حول : " برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي ... تقييمها ومجالات التطور " ، والذي جاء فيه :

تأكيداً من منظمة العمل العربية على أهمية متابعة القضايا المتعلقة بالتشغيل والبطالة وأسواق العمل العربية، يأتي هذا البند انسجاماً مع ما تشهده بعض الدول العربية من رياح التغيير، حيث كانت المطالب الاجتماعية والاقتصادية المحرك الرئيسي لها، والتي لم تلق أذن صاغية من قبل حكومات هذه الدول على مدى الثلاث عقود الاخيرة، وفي مقدمتها العدالة في قضايا التشغيل والتوظيف والاجور، وبما يضمن تحقيق الحياة الكريمة للعمال وأسرهم.

وبرغم الصعوبات المتمثلة في نقص البيانات وعدم توفرها بالشكل المطلوب، فقد تم استخدام مفاهيم اقتصادية بأسلوب علمي في تحليل وقياس ظاهرة البطالة واقتراح سياسات مكافحتها والحد من تفاقمها في الوطن العربي. وتضمنت وثيقة البند ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الاول: أسواق العمل العربية وخصائصها :

تناول هذا الفصل تحليل بيانات حجم السكان وخصائصهم الاقتصادية والديموغرافية، والإشارة الى معدلات النمو السكاني في الدول العربية، وأشارت أنه بالرغم من انخفاضها في ضوء الجهود التي تبذل من كافة الحكومات العربية الا انها لاتزال هي الاعلى بين دول العالم، وتم تقدير حجم السكان في سن العمل حسب الجنس، وتقدير معدل السكان النشيطين اقتصادياً في الدول العربية، وتحليل انعكاس ذلك على حجم البطالة، وخاصة إذا لم تتخذ الحكومات العربية الإجراءات والبرامج اللازمة التي من شأنها ان تعمل على زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق الزيادة في النمو السكاني، بهدف توفير فرص عمل للاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في سوق العمل العربي.

الفصل الثاني: البطالة (مفهومها وقياسها وانواعها) :

تناول هذا الفصل دراسة ظاهرة البطالة وكيفية قياسها وتحديد مفهومها حسب التعريف "بأنها التوقف الإجباري عن العمل لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد، مع وجود الرغبة في العمل والقدرة على العمل واستمرار البحث عنه".

الفصل الثالث: حجم ومعدلات البطالة في الدول العربية :

وفي هذا الفصل تم تقديم وصف لحالة البطالة في الوطن العربي، حيث يلاحظ بان معظم نسب البطالة قد تركزت بين صفوف الشباب في الدول العربية في الفئة العمرية 15- 25، وبلغت بالمتوسط نحو 25% من مجمل المتعطلين عن العمل، وقد تم التحذير من تبعات تفاقم البطالة وزيادة مدة التعطل عن العمل وأهمية تركيز جهود الحكومات العربية في تأمين فرص التشغيل وتحسين بيئة العمل تجنبا لارتفاع وتيرة الاحتجاجات الشبابية مشيرين بان مطالبهم كانت السبب وراء الاحتجاجات، التي شهدتها بعض الدول وخاصة في كل من تونس ومصر.

الفصل الرابع : اسباب البطالة ومصادرها الرئيسية في البلدان العربية :

رغم اختلاف اسباب البطالة بين الدول العربية الا انها قد تشترك فيما بينها في بعض القواسم ومن أهمها:

- فشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع الأداء الاقتصادي، وغياب القوانين والتشريعات المحفزة على الاستثمار وتوليد فرص عمل بالقدر الكافي.
- ارتفاع معدل نمو العرض للقوى العاملة في الدول العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي نمو الطلب عليها.
- تدخل الحكومات من حين لآخر في حرية قوى توازن سوق العمل.
- ضعف برامج التوعية والارشاد لتخفيض معدلات النمو السكاني.
- استخدام التطور التقني بزيادة استخدام عنصر راس المال كان على حساب استخدام عنصر العمل.

وخلص هذا الفصل إلى أن هناك نتائج سلبية للبطالة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية في الدول العربية.

الفصل الخامس: التفسير الاقتصادي للبطالة في الدول العربية :

تم في بداية هذا الفصل تحديد أهم المتغيرات الكلية التي ترتبط بالبطالة وهي:

- السياسة النقدية والمالية.
 - معدلات الناتج القومي الاجمالي.
 - السياسات التعليمية والتدريبية.
- وتم الاشارة إلى أهمية التوازن بين قوى العرض والطلب عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل العربي.

الفصل السادس: مصفوفة السياسات السكانية والاقتصادية المقترحة لمكافحة البطالة في البلدان العربية :

تضمن هذا الفصل مجموعة من المدخلات السكانية والاقتصادية التي يعتقد الباحثين ان من شأنها ان تعمل على تخفيض معدلات البطالة ومنها :

- إعادة تأهيل المتعطلين عن العمل، وتدريبهم لممارسة اعمال ومهام يطلبها سوق العمل.
- توفير الدعم اللازم لإنجاح مشاريع انتاجية صغيرة ومتوسطة من خلال تأمين مصادر تمويل لتنفيذها.
- اتباع برامج ديموغرافية تحد من عرض العمالة بالتأثير على معدل النمو السكاني وتخفيض معدل خصوبة الإناث.

رابعاً : وإذ نعرض هذه الوثيقة على المؤتمر الموقر ، نأمل دراستها ومناقشتها من خلال تشكيل لجنة فنية من بين أعضائه لإثرائها بمزيد من التصورات والرؤى المعبرة عن وجهة نظر أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي للتوصل إلى نتائج عملية قابلة للتطبيق بما يساعد على تلافى آثار تزايد أعداد العاطلين عن العمل وفقر المشتغلين وتردى الأوضاع الاجتماعية وتداعياتها السلبية على الأمن العربي وذلك من خلال توفير المزيد من فرص التشغيل والحد من البطالة .

خامساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن . ،،

أحمد محمد لقمان
المدير العام

محمد شريف
طار محمد

** مقدمة :

تشكل البطالة التحدي الرئيسي لحكومات الدول العربية بسبب معاناة اقتصاداتها من الأزمة المالية العالمية، وما ينجم عنها من ركود عام في الانتاج وتعطل لمعظم مواردها الاقتصادية، لا بل تشكل الازمة المالية خطراً كبيراً حتى على اقتصادات معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، وبدوره هذا يؤدي إلى تزايد وتيرة فقدان القوى العاملة وظائفها من يوم لآخر وبشكل قسري نتيجة تعطل أهم عناصر الانتاج وهو عنصر العمل، ناهيك عن عدم قدرة الاقتصادات العربية على إيجاد فرص عمل جديدة تستوعب العاطلين عن العمل، الامر الذي أدى الى انعكاسات سلبية كبيرة على اقتصادات الدول العربية، خاصة غير النفطية، علماً بأن الدول النفطية عموماً كانت الأوفر حظاً في المحافظة على وتيرة مستقرة للنمو الاقتصادي فيها بسبب استمرار ارتفاع اسعار النفط وعائداته الاقتصادية.

إن ما يشهده العالم العربي في الماضي القريب، وما يشهده حالياً من حراك شعبي يطالب الانظمة الحاكمة بالتغيير والاصلاح كان ناتجاً بالدرجة الأولى عن الارتفاع الكبير في معدلات البطالة فيه، والسبب الرئيسي يعود لعجز اقتصادات البلدان العربية عن تأمين فرص عمل وظيفية مناسبة لنسبة مرتفعة جداً من الباحثين عن العمل والراغبين فيه والقادرين على العمل تحت أي ظروف، فهذه المشكلة حرمت الملايين من الحصول على الوظيفة، وبالتالي حرمتهم من الحصول على الدخل، وقد أدى استمرار هذا الوضع إلى تردي الاحوال المعيشية، التي انعكست على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تتركه من آثار سلبية في حياة الأفراد والجماعات الإنسانية، فهي تزيد حجم منذ هم تحت خط الفقر والجوع والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وما يرافقها من ظروف صعبة وقاسية، وبالتالي تشكل بيئة خصبة لنمو العديد من الأمراض الصحية والنفسية، وبيئة تدفع لانتشار العنف والجريمة في المجتمعات العربية.

وبهذا المفهوم اعتمدت الدراسة على منهجية اقتصادية علمية في تقييم وتحليل مشكلة البطالة وابعادها في البلدان العربية، وكذلك تحديد أهم المؤشرات ذات العلاقة بالبطالة على مستوى الاقتصاد العربي الكلي، واقتراح برامج عملية تهدف إلى مكافحة البطالة، خاصة الناتجة عن التصدي القمعي لمطالب الشعوب السلمية بنمو اقتصاداتها، وما سببته من حالة عدم الاستقرار الداخلي، والتعطل لمعظم عناصر الانتاج ومن أهمها عنصر العمل وبشكل شبه تام، كما في كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا وتونس، وتعطل جزئي في العديد من البلدان العربية الأخرى، ولا تزال آثارها السلبية مستمرة على اقتصادات دول المنطقة، وقد أفقدتها العديد من فرص الاستثمار، وادت إلى تراجع الطلب على منتجاتها في الأسواق الخارجية، وتراجع الطلب على خدماتها المحلية، كما في قطاعات الصحة والتعليم والسياحة وغيرها.

إن البطالة بمفهومها الواسع تكون ناتجة عن فقدان العمل القسري أو ترك العمل الطوعي أو ناتجة عن تراجع الطلب على القوى العاملة، فمهما يكن الأمر تحتاج هذه كلها إلى حلول جوهرية وسريعة، تحافظ على معدل طبيعي للبطالة، من وجهة النظر الاقتصادية، وهو ما تم التركيز عليه باستخدام ما هو متاح من بيانات حول ظاهرة البطالة، متوخين الدقة ما امكن ومن مختلف مصادرها الموثوقة، ومعالجة بياناتها باستخدام اسلوب التحليل الاحصائي الوصفي البسيط، وقياس النسب والمعدلات المدعمة بالأشكال التوضيحية والرسوم البيانية.. وفي هذا الاطار واجهت الدراسة بعض **المحددات** كان أهمها ما يلي:

- نقص البيانات السنوية المتعلقة باتجاه أعداد المتعطلين عن العمل في معظم الدول العربية.

- نقص البيانات السنوية المتعلقة بخصائص القوى العاملة والمتعطلين عن العمل في معظم الدول العربية.
- لا يوجد توحيد في الفئات العمرية بين الدول العربية عند تقدير سن العمل للسكان النشيطين اقتصادياً أو الفئة العمرية لمن تنطبق عليهم حالة التعطل عن العمل في تقدير معدل البطالة.
- البيانات المتاحة لدى منظمة العمل العربية تختلف سنواتها المنشورة في الجدول الواحد من دولة لأخرى، ولا يمكن عرض بيانات جميع الدول العربية لسنة معينة عن معدلات البطالة وخصائص المتعطلين الديموغرافية.
- اعتمدت الدراسة في الإشارة إلى التقدير السنوي للبيانات عن عام 2008/2007 في جميع الدول العربية .

** الدراسات السابقة :

تتلخص أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البطالة في الدول العربية فيما يلي:

1. البطالة في العالم العربي، أ.غيداء صادق سلمان، جامعة الأنبار – العراق-2009:

بينت الدراسة انه منذ أمد بعيد وبلدان العالم العربي تنتهج مسارات تنموية مختلفة، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط أو البعيد. ففي منتصف الثمانينيات أثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط على إفرزات السياسات التنموية السائدة حينذاك، مما أحدث جملة من المشاكل التي تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة الهيكلة. فقد أدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة. وكان القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي، وهو الذي يوفر فرص العمل، وهو الذي يقدم الخدمات الاجتماعية. وقد أدت هذه السياسات إلى وضع يعتمد فيه السكان على "دولة الرعاية" في تخطيط حياتهم وتوجيهها. وفي هذه الحلقة المفرغة أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة، واعتاد الناس تلقي ما تقدمه لهم الدولة.

وبعد استمرار هذا الوضع لأكثر من 20 عاماً أصبح التخلي عنه في فترة قصيرة من الزمن مسألة بالغة الأهمية. وفيما يتعلق بقطاع العمل سادت فترة السبعينيات والثمانينيات أوضاع خارجية مواتية، حيث أمكن بفضل ازدهار حركة التشييد والهجرة الخارجية، استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة المتزايدة في الوطن العربي، لاسيما العمالة القادمة من القطاع الزراعي وأعمال الريف.

وتطرقت الدراسة الى موضوع الهجرة الخارجية، التي اصبحت هي الهدف الاساسي في البلدان التي تكثرت فيها الأيدي العاملة، ولم يكن التعليم والمهارات من المتطلبات الاساسية للعثور على عمل في قطاع الخدمات وقطاع البناء والتشييد في الخليج، لذلك لم يكن هناك أي اهتمام بمستوى معظم الأيدي العاملة التي اختارت الهجرة، وكان هذا على الأخص هو حال الأيدي العاملة التي خرجت من القطاعات الزراعية في بلدان مثل مصر والأردن وسوريا واليمن.

كانت فرص العمل في بلدان الخليج مضمونة للمواطنين بغض النظر عن التعليم أو المهارات. وفي فترة التسعينيات انتفت الحاجة بعد تشبع القطاع العام، فأصبحت فرص العمل المتوافرة للوافدين الجدد على سوق العمل مركزة في القطاع الخاص الذي يتطلب مستوى من المهارات أرقى وأكثر تنوعاً، والذي فتح المنافسة أمام شتى الجنسيات، ومع تغيير هيكل الطلب على العمل في معظم البلدان العربية وتفشي ظاهرة البطالة بوتائر عالية، استلزم الوضع اجراء

تغييرات موازية من جانب العرض للأيدى العاملة من أجل تحسين المهارات والقدرات ونوعية الأيدى العاملة عموماً.

2. أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل، زيري بالقاسم، 2009:

حاولت الدراسة تحليل مشكلة بطالة الشباب في العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة، فبعد إطلالة سريعة على واقع خصائص بطالة الشباب في العالم، يعرج الباحث إلى دراسة خصائص أسواق العمل العربية، واستعراض مؤشرات العمل والبطالة في العالم العربي، ثم أسباب ارتفاع معدلات البطالة مقارنة ببقية أقاليم العالم. ثم تطرق إلى الآثار المختلفة لبطالة الشباب، ثم تحليل بعض التجارب القطرية لتشغيل الشباب، والمقاربات الجديدة والمتنوعة لعلاج هذه الظاهرة، التي أصبحت أكثر إلحاحاً في ظل تحديات البيئة المتغيرة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإصلاحات المؤسساتية في القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى انتقال العمالة المدفوعة بالعولمة والتطور التكنولوجي السريع.

وتؤكد نتائج الدراسة أن البطالة قد أصبحت تشكل معضلة تنموية كبيرة في العديد من الدول العربية، مما يستدعي البحث عن سياسات التنمية المناسبة لتطوير هذه الأسواق، وتحسين فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، وتشجيع الحوار الاجتماعي من أجل ضمان مشاركة الشباب في عملية رسم هذه السياسات وتنفيذها.

3. البطالة في الوطن العربي .. أسباب و تحديات، د. ماجدة سعود العريفي. جامعة الملك سعود، 2008:

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم البطالة في الوطن العربي، وتحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات التشغيل والبطالة بالدول العربية. حيث حددت الدراسة الأسباب الرئيسية، التي تدفع إلى تفاقم هذه الظاهرة، والتي تعتبر سوء التخطيط على المستوى القومي، وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، وعدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، والوتيرة المتسارعة لنمو قوة العمل العربية، وانخفاض الطلب عليها عربياً ودولياً، وكذا التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على وضع العمالة العربية – من أهم أسباب البطالة في الوطن العربي.

4. البطالة والشباب في العالم العربي .. ما هو الحل؟ ابراهيم حسين حسني، مستشار ادارة وتطوير الأعمال والتسويق، عضو الجمعية الدولية للنظام التقاعلي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008:

بينت الدراسة أن من أخطر الظواهر السلبية على الإطلاق التي تواجه مجتمعاتنا العربية اليوم وغدا هي البطالة. وعبر عنها بوصفها لها كالموس الذي ينخر في عظام المجتمعات العربية بما تمثله من إهدار للطاقات الشبابية، خاصة إذا علمنا بارتفاع نسبتها بين المتعلمين من خريجي الشهادات المتوسطة والعليا، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم المختلفة، وسيحول الشباب من منتجين وعاملين إلى محترفي جرائم، إذا تم إهمال هؤلاء المعطلين، وأكدت الدراسة ضرورة التفكير تجاه هؤلاء المعطلين عن طريق إيجاد فرص عمل ملائمة لهم بتوزيعهم على الدول، التي تحتاج مؤهلاتهم أو العمل جدياً على منح قروض صغيرة، وميسرة لفترات سماح مناسبة وبفوائد بسيطة، والتي تسمح للمجموعات منهم بإنشاء مشروعات صغيرة مع مساعدة هؤلاء بتقديم أفكار لمشروعات تخدم وتقيد المجتمعات العربية، والتي بدورها ستعمل على توظيف الآخرين من المعطلين عن العمل.

5. البطالة في الوطن العربي اسباب و تحديات. الوافي الطيب ولطيفة بهلول. معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة تبسة الجزائر 2006:

اشارت الدراسة الى ان معظم ما تشهده المجتمعات العربية من معوقات اجتماعية واقتصادية، أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية حالياً، وسعت الدراسة الى تحديد حجم البطالة في الوطن العربي، وتحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات التشغيل والبطالة بالدول العربية. حيث تم التوصل لتحديد الأسباب الرئيسية، التي تدفع إلى تفاقم هذه الظاهرة، والتي اعتبرت الأسباب التالية اهمها: سوء التخطيط على المستوى القومي، عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، الوتيرة المتسارعة لنمو قوة العمل العربية، وانخفاض الطلب عليها عربيا ودوليا، وكذلك التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على وضع العمالة العربية.

وصفت الدراسة قضية البطالة في الوطن العربي في الوقت الراهن بأنها إحدى المشكلات الأساسية، التي تواجه معظم دول العالم العربية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبينت ان أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية، التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

واشارت الدراسة الى ان البطالة تشكل أحد التحديات الكبرى، التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، وبينت انه ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوماً بعد يوم. وان أسباب البطالة تختلف من مجتمع عربي لآخر، وحتى أنها تتباين داخل المجتمع نفسه من منطقة لأخرى. ويمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، واجتماعية وأخرى سياسية. وعليه فإن الأسباب الأساسية المتعلقة بمشكلة البطالة في هذه الدراسة والمتعلقة بالوطن العربي ومحاولات العلاج بتحليلها كانت من خلال المواضيع البحثية التالية:

- أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي.
- الجهود العربية للتصدي لمشكلة البطالة.
- حلول مقترحة للتخفيف من وطأة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

6. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، حسين عبد المطلب الأسرج، باحث اقتصادي، مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية:

تناولت الدراسة الدور الرئيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد فرص عمل، حيث بينت ان التشغيل يقف على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية بلغت حدا يجعل منها محور التنمية، ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء.

إن الدول العربية تعاني مشكلة البطالة التي تقدر معدلاتها بنحو 14.5%، وترتفع التقديرات في بعض الدول الى 33%، ويزداد التحدي الذي يواجهه الدول العربية، بملاحظة أن أكثر من 50 مليوناً من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل بحلول 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020، وهناك حاجة لإيجاد حوالي 6 ملايين وظيفة جديدة. ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعوق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة، وأن يساهم في حدوث

نزاعات واضطرابات اجتماعية. وفي عام 2004، بلغ عدد الشباب المعطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل 5.2 مليون شخص. ومع أن الشباب لا يمثلون سوى 24% من القوى العاملة في المنطقة فإنهم يشكلون قرابة 54% من مجموع المعطلين عن العمل.

من جهة أخرى فإن ما يزيد على 73 مليون عربي من العرب يعيشون تحت خط الفقر، وسيزداد الحال سوءاً مع تزايد ضغوط الانفجار السكاني، وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم إضافة إلى أن حوالي 40% من العرب البالغين 65 مليون شخص اميون وأن ثلثي هذا الرقم من النساء.

واكدت الدراسة ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور رئيسي في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة، وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

7. علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. د. احمد حويطي، د عبد المنعم بدر، اردمبا شيرنو ديالو. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب- الرياض 1998:

تناولت الدراسة البطالة في الوطن العربي كمشكلة اجتماعية بافتراض انها العامل الرئيسي في ارتفاع معدل الجريمة والانحراف في الوطن العربي، حيث حاولت تسليط الضوء على اسباب هذه المشكلة وآثارها السلبية في الوطن العربي، وتعود اسبابها الى عدد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية، منها تسارع معدلات النمو السكاني، وتواضع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم التوازن في التقدم التكنولوجي، وارتفاع عدد الداخلين الجدد الى أسواق العمل بما في ذلك انتشار عمالة الأطفال والأجور المتدنية وارتفاع سن التقاعد، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على تنقل الايدي العاملة العربية.

وتوصلت الدراسة الى ان المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية كانت اسبابها البطالة بل امتد الأمر إلى أبعد من ذلك، فقد بينت الدراسة أن ظاهرة البطالة في الوطن العربي قد أدت الى انتشار الأمراض النفسية والعصبية بصورة لافتة للنظر، بالإضافة إلى انتشار الوساطة والمحسوبية وصور النفاق والرياء الاجتماعي، وهذا يعود الى تضائل فرص العمل والحرص على الحصول عليه بأي ثمن. ومن اللافت للنظر أن ثمة شعوراً بالإحباط ساد بين الطلاب الذين لا يزالون على مقاعد الدراسة، حين تبين لهم أن الخريجين الذين سبقوهم في إتمام دراستهم لم يجدوا فرصة عمل مناسبة لهم، وأشارت الدراسة الى ان البطالة كان لها تأثير سلبي في كيان الأسرة وتأخير سن الزواج، وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية خطيرة (كالعنوسة والانحرافات الجنسية وجرائم الاختطاف والاعتصاب .. وغير ذلك).

8. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي، د. عولمي بسمة، أستاذة وباحثة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة:

أكدت الدراسة ان موضوع التشغيل من أكثر الموضوعات المطروحة شغلاً للجميع، كما تظل البطالة من أشد الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية قساوة وتأثيراً على كل من يعيش تحت وطأة هذه الظاهرة على اختلاف الأعمار والفئات الاجتماعية، وبينت أن إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق جهاز دعم تشغيل الشباب ليس حلاً نهائياً للأزمة، وإنما هو خطوة أولى نحو

الحل لأن التسيير العقلاني والرشيد لهذه المؤسسات المصغرة يجعلها تواجه الأزمات، التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال لطاقاتها المعطلة والمهمشة.

وحاولت الدراسة التركيز على السياسة الجزائرية الجديدة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بإعتبارها مشروعاً جديداً يوحى بالتوجيه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية، وإيجاد مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة تعمل على ترقية العمل الإنساني وتطويره بشكل يؤدي إلى إيجاد تراكم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

واعتبرت الدراسة ان تجربة المؤسسات الصغيرة في الجزائر حديثة جداً، مقارنة بما وصلت إليه هذه التجربة في البلدان المتقدمة، والسائرة في طريق النمو، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الحلول والاقترحات المتمثلة في تنويع مجالات الاستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ابرز نتائج الدراسة غياب استراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة من طرف الدولة للنهوض بالمؤسسات كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال وتستقطب عدداً أكبر من الشباب، خاصة المؤهل منهم، لأن التجربة أثبتت أن المشاريع الضخمة، التي أولت لها الدولة أهمية قصوى أثبتت فشلها في أغلب الأحيان وأثقلت كاهل الدولة بالأعباء الكبيرة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، وإيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات الصغيرة والحرفية المؤيدة بقوانين وتشريعات كإنشاء صناديق استثمار تتولى جميع المساهمات المالية الصغيرة، وجذب صغار المدخرين لهذه الصناديق لتلعب دور الوسيط بين أصحاب رءوس الأموال وأصحاب المشاريع بعد قيامها بدراسة طبيعة المشروع ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

9. البحث عن الشغل وسيكولوجية مواجهة البطالة لدى خريجي الجامعات العربية، أ. د. الغالي أحرشا أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد بن عبد الله (فاس):

ركزت الدراسة على استكشاف طبيعة التوترات والضغوطات التي يواجهها خريجو الجامعات العربية نتيجة الصعوبات والأوضاع الاقتصادية، وقامت الدراسة بتناول مجموعة من القضايا الجوهرية، والتي تجملها في الأسئلة التالية:

1. كيف يباشر خريجو الجامعات عملية البحث عن الشغل؟
2. ما المتغيرات الأساسية المتحكمة في هذه العملية؟
3. ثم ما علاقة البطالة بهذه العملية؟
4. وما الوسائل التي يستعملها هؤلاء الخريجون لمواجهة مختلف الضغوطات التي تصاحبها؟.

وأكدت الدراسة أن فئة الشباب في العالم العربي المعاصر تشكل إحدى الفئات الاجتماعية بالغة الأهمية، إن لم نقل إحدى الطاقات البشرية الهائلة، التي لو توافرت لها الظروف المجتمعية الملائمة، خاصة شروط التكوين والتشغيل، للعبت دورها الطلائعي في المسيرة التنموية لبلدانها وفي تحديد الآفاق الواعدة لمسارها ومستقبلها.

إن فئة الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية، تعاني صعوبات ومشاكل حادة جراء وضعية البطالة، التي أصبحت قدرها المحتوم ومآلها المرسوم، فرغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذت خلال العقدین الأخيرین بقصد تحسين ظروفها الاجتماعية والمهنية وأحوالها

الاقتصادية والمعيشية، فإنها لاتزال عرضة لكثير من مظاهر القلق والضغط الناجمة عن صعوبات الحصول على الشغل وعن أوضاع البطالة. وقد أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها بالعناصر التالية:

1. توجد خصوصيات في أنماط ومظاهر معيشة خريجي الجامعات العربية لمشاكل البحث عن الشغل وأوضاع البطالة المرتبطة بها. وهي خصوصيات تتأثر بمتغيرات الجنس والوسط الاجتماعي ونوع التكوين.
2. تتحدد أهم الأساليب والطرق التي يتبعها الخريجون المدمجون في الحصول على العمل في الوسائل المادية والعلاقات الشخصية والاتصالات المباشرة، وهي كلها طرق ذاتية تحكمها عوامل القرابة والزبونية والمحسوبية.
3. بينما يرجع نصف الخريجين غير المدمجين فشلهم في الحصول على الشغل إلى الافتقار إلى الدعامة الاجتماعية، والمساندة العائلية، وغياب الحظ والشهادة غير المرغوبة، فإن أغلب الخريجين المدمجين وغير المدمجين يتجهون إلى تحميل المجتمع والآخر مسؤولية النجاح أو الفشل في الحصول على عمل معين.

* * *

الفصل الأول

أسواق العمل العربية وخصائصها

• تمهيد :

حظيت القوى العاملة باهتمام الفكر الاقتصادي، باعتبارها تمثل أحد عناصر الإنتاج الرئيسية، وركز الاقتصاديون في نظرياتهم على دورها في النمو الاقتصادي، وكانت نظرة الكلاسيكيين ومن مفكريهم آدم سميث Adm Smith، أن العناصر الأساسية المسؤولة عن التقدم الاقتصادي هي النمو السكاني وإنتاجية العمل وتراكم رأس المال، وما زالت هذه العناصر مثار جدل ونقاش إلى وقتنا الحاضر، أما مالتس Maltus فاشتهر بما كتبه عن نموجه في السكان، واعتقد أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبدورها تؤدي إلى خفض الأجور، وأن مستوى الدخل الفردي مقرر رئيسي لمعدلات النمو الاقتصادي.

وتبرز أهمية البعد الديموغرافي في الاقتصاد الكلي في كون السكان عنصراً منتجاً ومستهلكاً، فالقوى العاملة هي الفئة التي تساهم في الإنتاج، وباقي السكان هم معالون من قبل هذه الفئة ومستهلكون لهذا الإنتاج، لذا فإن حجم السكان أحد أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج، وأن خصائصه وسماته تعكس مدى التأثير في مستوى الإنتاج وتوازن قوى العرض والطلب ككل. فإذا كانت فئة القوى العاملة، وهم من السكان في سن العمل، كبيرة، زادت نسبة المساهمين في الإنتاج، وبالتالي زاد حجم الإنتاج وعرض السلع والخدمات المنتجة، وانخفضت معدلات الإعالة بسبب انخفاض نسبة السكان دون سن العمل. وبهذا يكون للمتغيرات الديموغرافية أثر كبير على عرض العمل وخصائص القوى العاملة كماً ونوعاً.

• حجم السكان ونموه في الدول العربية :

ما زال معدل النمو السكاني في الدول العربية هو الأعلى مقارنة بباقي دول العالم، ويتحدد بالفرق بين أعداد المواليد والوفيات في تقدير معدل الزيادة الطبيعية، مضافاً إليه الفرق بين السكان المهاجرين من وإلى الدولة المعنية. بالرغم من التفاؤل، الذي تبديه العديد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، بأن هناك انخفاضاً ملموساً في معدلات النمو السكاني في معظم الدول العربية، والذي أدى بدوره إلى إحداث تغيير إيجابي في خصائص السكان الديموغرافية الرئيسية، وهو ارتفاع نسبة السكان النشيطين اقتصادياً بسبب انخفاض نسبة السكان المعالين أو صغار السن من غير المنتجين، إضافة إلى ارتفاع توقع العمر نتيجة التحسن والتطور الصحي، والذي يعني زيادة عدد السنوات التي يقضيها المواطن العربي في العمل والإنتاج، وكذلك زيادة الفرص المتاحة أمام المرأة العربية باعتبارها تشكل نصف المجتمع، فزيادة نسبة مساهمتها جنباً إلى جنب مع الرجل للمشاركة في العمل والإنتاج ستقلل من الأعباء الاقتصادية على عاتق رب الأسرة، وستزيد حصة الفرد من الدخل، وبالتالي تزيد حصة الفرد من المدخرات لغايات الاستثمار في المشاريع الصناعية والخدمية والتنموية والإنتاجية الأخرى.

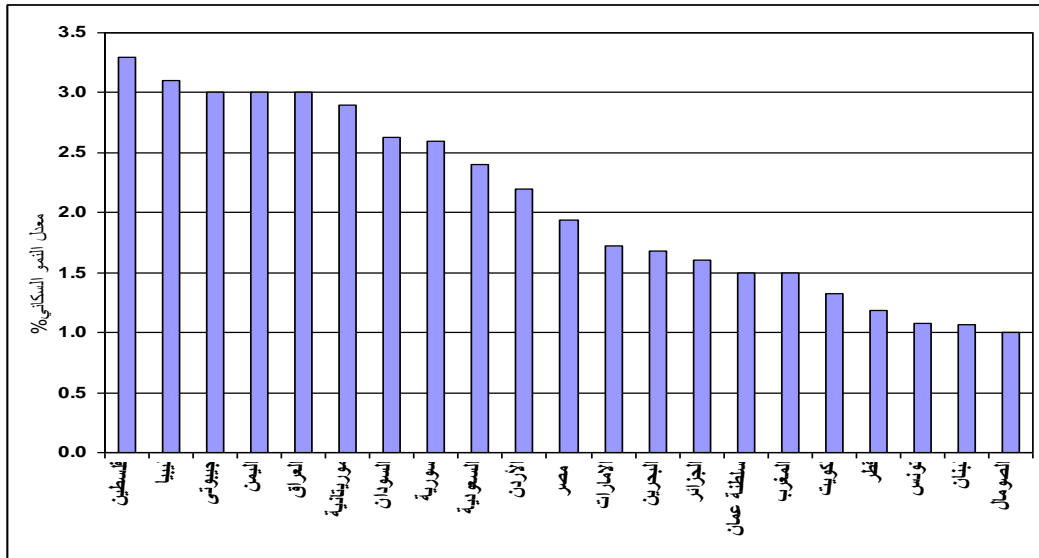
لقد برز مؤخراً لدى العديد من المؤسسات والمنظمات المعنية بالشئون والسياسات السكانية مصطلح جديد وهو **الهبة الديموغرافية** ويعني حصول انخفاض في معدلات النمو السكاني أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للقوى البشرية، وهو ما حدث في العديد من الدول العربية، التي زادت فيها نسبة السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر، أي النشيطين اقتصادياً مقارنة بنسبة السكان دون 15 سنة من غير النشيطين اقتصادياً، وتساهم زيادة قوة عنصر العمل في زيادة قوة الاقتصاد، وبالتالي تساهم في زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل.

إن هذا الانجاز (الهبة الديموغرافية) يعود للدور الكبير الذي تلعبه العديد من المؤسسات والمنظمات المعنية في زيادة الوعي السكاني لمفهوم تنظيم الأسرة، والتباعد ما بين المواليد، واستخدام وسائل الرعاية لصحة الأم والطفل مثل الرضاعة الطبيعية، واستعمال موانع الحمل وغيرها، وهو ما حدث في بعض الدول العربية مثل لبنان وتونس وقطر والبحرين والأردن.

ولاتزال دول عربية تشهد نمواً سكانياً مرتفعاً، وربما يعود السبب إما لأنها لم تتبع سياسات سكانية واضحة المعالم، أو لم يكن لديها برامج ارشادية وتوعية سليمة في تنظيم الأسرة، وتتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها، وقد يكون ذلك عن قصد مثل فلسطين أو بسبب غياب دور الحكومات والمنظمات المعنية بالشئون السكانية كما في ليبيا وجيبوتي واليمن والعراق وموريتانيا والسودان، والتي لاتزال تعاني كثيراً ارتفاع النمو السكاني فيها وزيادة اعبائها الاقتصادية على حكوماتها، وما ينجم عنها من مشاكل اجتماعية، وتفكك اسري، وتشرذ و عمالة اطفال، وتسول وانتشار الجرائم، والآفات الاجتماعية، وجميعها هي بمثابة اعتداء على كرامة الانسان وشهامته العربية.

ونجد بالمقابل أن معدل النمو السكاني قد إنخفض في بعض الدول العربية ولكن ليس بسبب اعتماد السياسات السكانية والتوعية في تنظيم الأسرة وغيرها، وإنما كان ذلك بسبب معاناة سكانها من غياب فرص العدالة في توزيع الدخل، وحرمانهم من العمل والدخل والصحة والتعليم وغيرها، وأدت هذه الاسباب مجتمعة إلى الشعور بالظلم والقهر والخوف والجوع والمرض، وبالتالي إلى إيجاد صراعات وحروب حزبية وقبلية للسيطرة على الحكم وموارد البلاد، وهذه الحالة بالتأكيد تؤدي إلى زيادة اعداد القتلى من الحروب والصراعات والموتى من المجاعات والامراض والتشرد، وبالتالي تؤدي إلى زيادة اعداد الوفيات مقابل اعداد المواليد، خاصة من الامهات عند الولادة، والاطفال الرضع دون 5 سنوات، وما تخلفه الحروب من خسائر بشرية جسيمة، وكل ذلك يخفض معدل توقع العمر إلى ما دون 50 سنة وغيرها، ويعكس هذا مستوى التخلف في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما يحدث حالياً في العديد من الدول العربية، ومنها الصومال على سبيل المثال، ويوضح الشكل رقم 1 معدل النمو السكاني في الدول العربية، وبمتوسط ما زال مرتفعاً يزيد على 2%، وكان الأعلى في فلسطين والأدنى في الصومال.

شكل 1 معدلات النمو السكاني في الدول العربية لعام 2007 / 2008 :

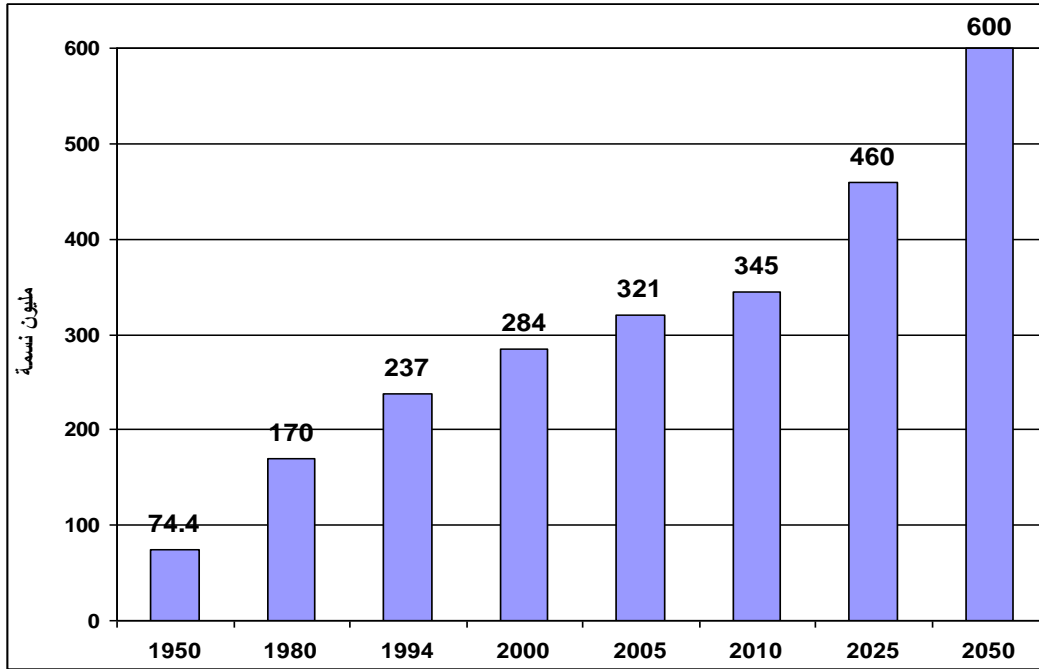


المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

وتشير تقديرات تطور حجم السكان في الوطن العربي، كما هو واضح في الشكل 2، إلى ارتفاع حجم السكان من 74.4 مليون نسمة عام 1950 إلى 170 مليون نسمة عام 1980 وإلى 237 مليون نسمة عام 1994 وإلى 284 مليون نسمة عام 2000 وإلى 321 مليون نسمة عام 2005 وإلى ما يقارب الـ 345 مليون نسمة عام 2010، ويتوقع أن يصل حجم السكان إلى نحو 460 مليون نسمة بحلول عام 2025 وإلى نحو 600 مليون نسمة في عام 2050.

إن هذه الزيادة في حجم السكان تتطلب الإسراع في تبني سياسات سكانية فاعلة وعملية، جنبا إلى جنب مع سياسات الإصلاح في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمواجهة العديد من المشاكل المحتملة مثل تفاقم البطالة، والفقر، والامية، والضغط على اقتصادات الدول، التي تعاني مشكلة محدودية الموارد، وندرتها الاقتصادية.

شكل 2: تطور حجم السكان في الوطن العربي خلال الفترة من 1950 - 2050 (مليون نسمة) :



المصدر: نشرات حالة سكان العالم / صندوق الأمم المتحدة للسكان، الشكل من عمل الباحث.

وتؤثر المتغيرات الديموغرافية في خصائص القوى العاملة، والتي من أهمها متغير حجم السكان، ومعدل النمو السكاني الناجم عن الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)، وعن زيادة صافي الهجرة. وتنقسم الدول العربية من حيث حركة الهجرة منها وإليها، خاصة المتعلقة بالأيدي العاملة، فنجد بعض الدول مرسله للعمالة مثل مصر والسودان والأردن ولبنان واليمن والجزائر والمغرب، ودول مستقبلة للأيدي العاملة وهي دول الخليج العربي جميعها ومن أكثرها استقبالا للأيدي العاملة العربية هي السعودية والإمارات والكويت. وهناك دول حركة هجرة العمالة فيها تكون طوعية خلال اوقات الاستقرار، وتسير بوتيرة ثابتة، خاصة في اوقات السلم، ولكن تكون هجرة العمالة فيها في اوقات الحرب قسرية، أو التشرذم بحثا عن الأمن والامان للنفس وللمال، وهو ما حصل مؤخرا في العديد من الدول العربية مثل العراق وليبيا وتونس وفلسطين وسوريا نتيجة الاضطرابات السياسية والحروب والثورات الشعبية. ويوضح الجدول رقم (1) حجم السكان ومعدل نموه السنوي في الدول العربية لعام 2008/2007.

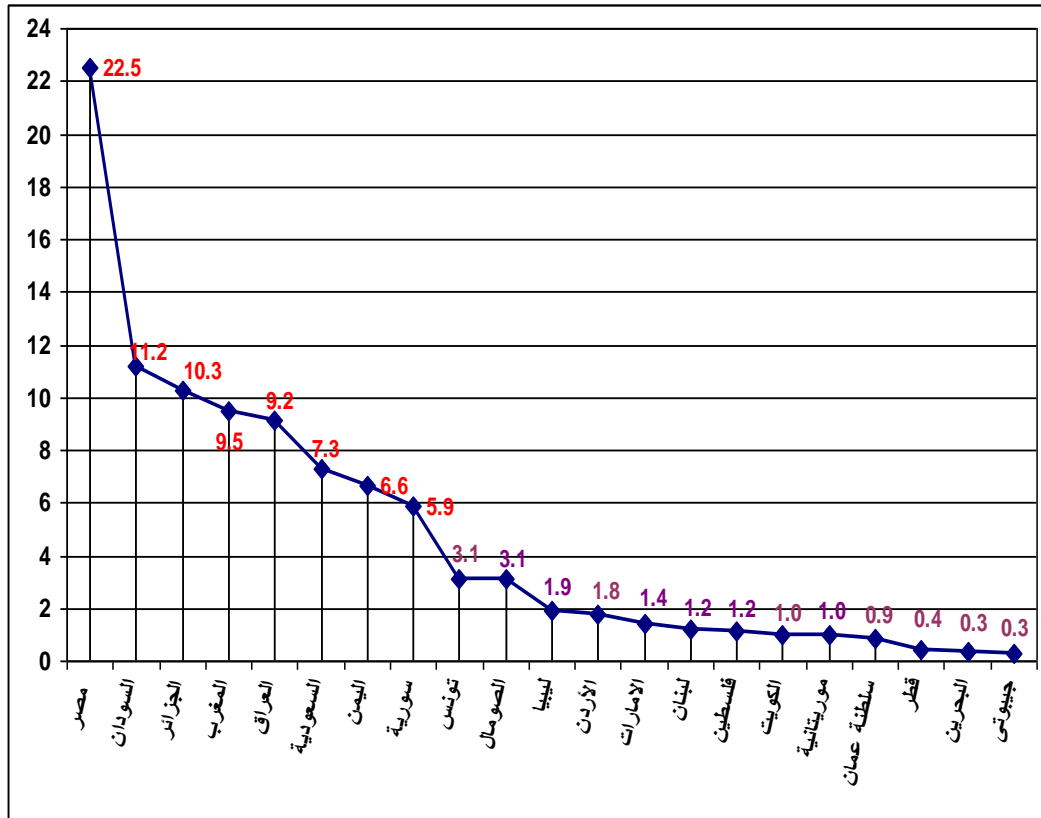
جدول رقم (1) : حجم السكان في البلدان العربية لعام 2007 / 2008 :

البلد	حجم السكان	معدل النمو السكاني %
الأردن	5.849.000	2.20
الإمارات	4.689.000	1.72
البحرين	1.123.000	1.68
تونس	10.318.793	1.08
الجزائر	34.351.000	1.60
جيبوتي	899.000	3.00
السعودية	24.286.670	2.40
السودان	37.448.214	2.63
سوريا	19.644.000	2.60
الصومال	10.307.964	1.00
العراق	30.582.000	3.00
سلطنة عمان	2.867.428	1.50
فلسطين	3.891.622	3.30
قطر	1.448.446	1.18
الكويت	3.414.820	1.32
لبنان	3.911.857	1.07
ليبيا	6.437.191	3.10
مصر	75.097.000	1.94
المغرب	31.769.000	1.50
موريتانيا	3.393.643	2.90
اليمن	22.198.000	3.00
المجموع	333.927.648	2.08

المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة لسنوات سابقة.

ويشير الشكل رقم (3) إلى أن ثمانى دول عربية استحوذت على 82.5% من اجمالي السكان في الوطن العربي وهي مصر والسودان والجزائر والمغرب والعراق والسعودية واليمن وسوريا، وبالتالي يكون استحوادها للقوى العاملة من المشتغلين والمتعطلين بنسب مماثلة تقريبا لنسب السكان فيها، مما يعني أن تركز جهود القائمين في هذه الدول مثل وزارات العمل والنقابات المهنية والعمالية المعنية على معالجة مشكلة البطالة، من خلال تبني سياسات عمالية واضحة في التشغيل والاستخدام، وذلك بالتعاون والتنسيق المباشر مع منظمة العمل العربية، وعليها أن تعتمد شعار " الاولوية في التشغيل والاستخدام للعامل العربي "، خاصة في الدول المستقبلية للعمالة، وذلك بتحديد شروط تنظيمية تضمن الحد الأدنى من توافر المهارات المهنية المطلوبة في العامل العربي المرغوب تشغيله، وان يتمتع بالكفاءة والقدرة على المنافسة والحصول على الوظيفة المعلن عنها، وهذا سيولد المزيد من التكامل الاقتصادي بالتنسيق والتشاور بين الدول العربية المرسله والمستقبله في توجيه الاستثمار بالطاقة البشرية، التي تمتلكها سوق العمل العربية بأفضل ما يمكن وبأقل كلفة، وهذا سيحافظ على بقاء العقول والكفاءات داخل اسواقها العربية، ويرسخ مبدأ تبادل المعرفة والخبرة، وحرية انتقال رءوس الأموال والسلع والخدمات وغيرها.

شكل رقم (3) : التوزيع النسبي لحجم السكان في الدول العربية خلال العام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

• توزيع القوى العاملة (السكان النشيطون اقتصادياً)

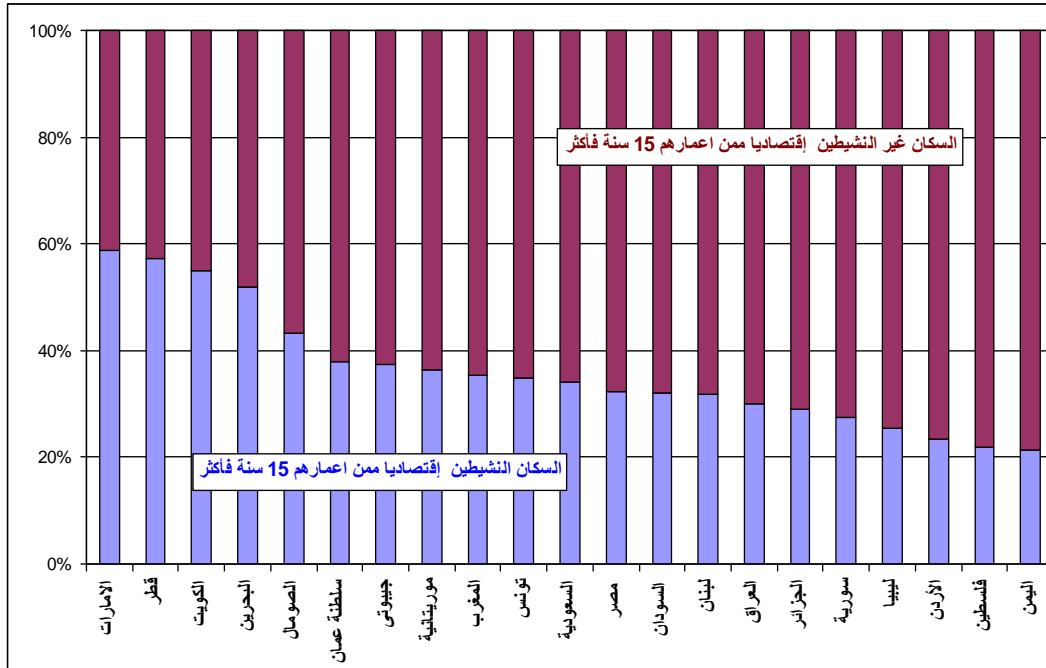
يتناول هذا البند توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لفئة السكان الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر وفئة الشباب الذين تقع اعمارهم بين 15 و 24 سنة :

1 - التوزيع النسبي للسكان حسب النشاط الاقتصادي :

يوضح الشكل رقم (4) التوزيع النسبي للسكان النشيطين وغير النشيطين اقتصادياً ممن اعمارهم 15 سنة فأكثر في الدول العربية، ويمثل تقدير معدل النشاط الاقتصادي الخام نسبة السكان النشيطين اقتصادياً 15 سنة فأكثر من مجمل السكان في بلد ما، وكانت تقديراته بنسب متدنية جداً في اليمن وفلسطين وليبيا وسوريا والجزائر والعراق، وبنسب مرتفعة نوعاً ما في دول الخليج العربي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع حجم السكان من غير المواطنين فيها لتصل نسبتهم من إجمالي السكان المواطنين إلى نحو 79% في الإمارات و77% في قطر و67% في الكويت و40% في البحرين و31% في سلطنة عمان و27% في السعودية، وبمتوسط إجمالي 39% من سكان الخليج هم من غير المواطنين الأصليين. بينما كانت معدلات النمو السكاني في باقي الدول العربية بقيم متوسطة مع تباين بسيط فيما بينها.

كما لا يعني أن هؤلاء السكان النشيطين اقتصادياً في سن 15 سنة فأكثر جميعهم يساهمون في العمل والنشاط الاقتصادي، لأن من بينهم فئة كبيرة تكون خارج نطاق العمل لأسباب عديدة منها تعليمية مثل بقاء معظمهم على مقاعد الدراسة أو النزلاء في السجون ومراكز الرعاية والتأهيل أو المرضى في المستشفيات أو ربات البيوت اللواتي لا تسمح لهن الظروف بالالتحاق بالعمل.

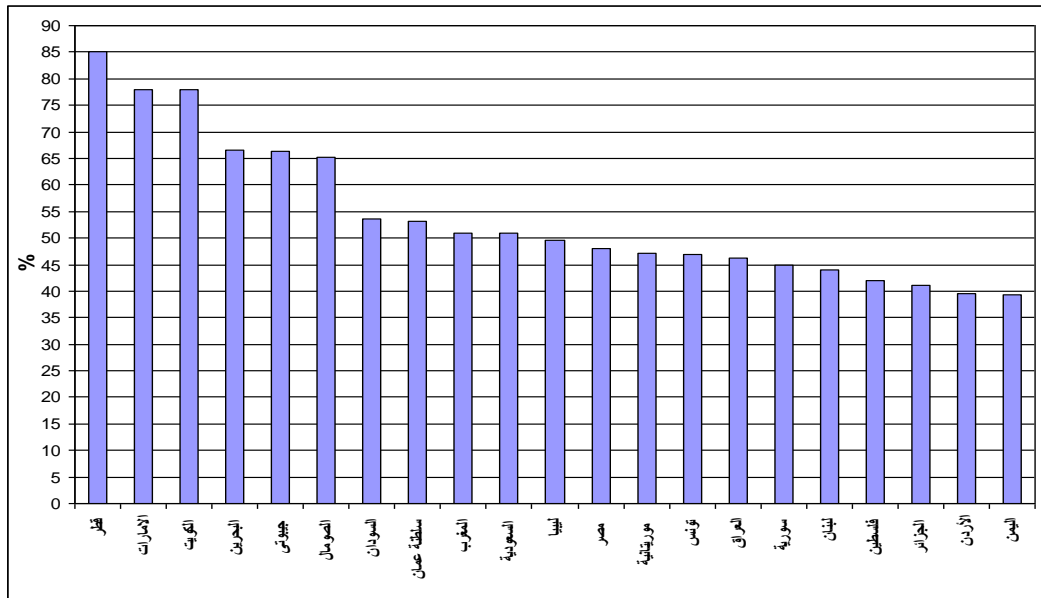
شكل رقم (4) : التوزيع النسبي للسكان النشيطين وغير النشيطين اقتصادياً في الدول العربية خلال عام 2007 / 2008 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

كما يقاس أيضا ما يعرف بمعدل النشاط الاقتصادي المنقح، ويمثل نسبة السكان النشيطين اقتصاديا 15 سنة فأكثر من مجمل السكان ممن اعمارهم أيضا 15 سنة فأكثر. ويعبر هذا التقدير عن المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي للسكان ممن اعمارهم 15 سنة فأكثر. ويرتفع هذا المعدل بشكل كبير في الدول العربية، التي تدعم سياساتها العمالية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي باعتبارها تشكل نصف المجتمع، وتوافر لها الحق في المنافسة للحصول على الوظيفة، لمن هو أكفأ، بفرص متساوية للجنسين **Gender Equity**، ويرتفع هذا المعدل في الدول العربية، التي تزيد فيها أعداد السكان الوافدين بسبب ارتفاع نسبة من هم في سن العمل لديهم مقارنة بالسكان الاصليين كما في دول الخليج العربي. ويوضح الشكل رقم (5) أن أعلى معدل مشاركة اقتصادية منقح يزيد على 75% كان في قطر والإمارات والكويت وأقل معدل مشاركة اقتصادية منقح يقل عن 45% كان في الجزائر والأردن واليمن.

شكل رقم (5) : معدلات مشاركة القوى العاملة المنقحة 15 سنة فأكثر في الدول العربية لعام 2007 / 2008 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

كما يفيد التركيب النوعي في تقدير توزيع القوى العاملة حسب الجنس، ومعرفة نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، ومشاركتهم في العمل. وينطبق هذا التقسيم على كل من الذكور والإناث في جميع المستويات العمرية، ويستفاد من توزيعهم حسب الأعمار في تقدير مقياس وسيط العمر، الذي يكون عنده نصف السكان أعلى منه، والنصف الآخر أقل منه سناً، وهذا يعكس فتوة المجتمع. إن ارتفاع نسبة السكان دون سن العمل 15 سنة فأقل، في بلد ما، يعني ارتفاع نسبة صغار السن لديه، وارتفاع معدل الإعالة، الذي يعكس مستوى العبء الذي يقع على عاتق القوى العاملة، ومدى مشاركة المرأة في الإنتاج، ونسبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية، ونسبة المتقاعدين والمتعطلين عن العمل. وأن السكان الذين اعمارهم بين 15 و64 سنة هم الذين يشكلون فئة قوة العمل، وتعتمد عليها باقي الفئات العمرية، وهي الأكثر قدرة على الحركة والانتقال والمشاركة في الاقتصاد والإنتاج. وهذا كله يعكس جانب تأثير البعد الديموغرافي في القوى العاملة وخصائصها في المجتمع.

يوضح الجدول رقم (2) أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقح في جميع الدول العربية بلغ 32% ويمثل معدل القوى العاملة الخام (مجموع القوى العاملة منسوبة الى مجموع السكان النشيطين اقتصاديا ممن اعمارهم 15 سنة فأكثر)، ويشمل السكان ذوو النشاط الاقتصادي كل الأشخاص من الجنسين، الذين يمثلون عرضاً للعمل من إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، وقدر عددهم بنحو 107 ملايين نسمة، وهؤلاء يمثلون إجمالي القوى العاملة، وهم عبارة عن مجموع عدد المشتغلين وعدد المتعطلين عن العمل.

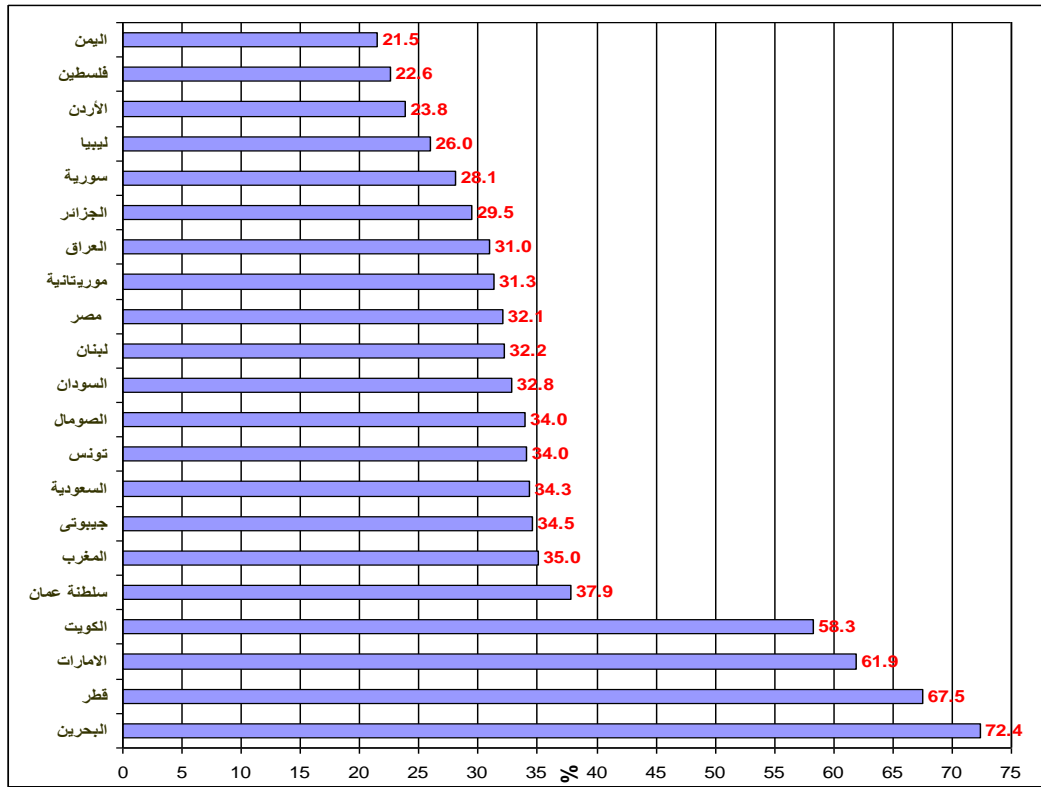
جدول رقم (2) : السكان النشيطون اقتصاديا في البلدان العربية لعام 2007 / 2008 :

البلد	السكان النشيطون اقتصاديا 15 سنة فأكثر	معدل القوى العاملة الخام %
الأردن	1.362.074	23.80
الإمارات	2.756.000	61.89
البحرين	583.618	72.41
تونس	3.593.200	34.01
الجزائر	9.968.000	29.48
جيبوتي	336.109	34.51
السعودية	8.299.658	34.29
السودان	12.022.000	32.79
سوريا	5.400.777	28.10
الصومال	4.464.000	34.00
العراق	9.201.700	31.00
سلطنة عمان	1.085.321	37.85
فلسطين	849.000	22.57
قطر	827.802	67.51
الكويت	1.879.700	58.32
لبنان	1.247.000	32.22
ليبيا	1.644.600	26.01
مصر	24.189.000	32.08
المغرب	11.229.000	35.02
موريتانيا	1.230.964	31.34
اليمن	4.772.570	21.50
المجموع	106.942.093	31.92

المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة.

كما يوضح الشكل رقم (5) أن أدنى معدل للقوى العاملة، أي السكان المشاركين اقتصادياً في العمل، كان في اليمن بنسبة 21.5%، تلتها فلسطين 22.6%، ثم الأردن 23.8%، وليبيا 26% وسوريا 28.1% والجزائر 29.5%. وبالمقابل نجد أن هذا المعدل كان مرتفعاً جداً، خاصة في الدول المستقبلية للايدي العاملة مثل البحرين 72.4% وقطر 67.5% والإمارات 61.9% والكويت 58.3%. بينما انحصرت قيم معدل القوى العاملة في باقي الدول بين 31% كما في العراق و 37.9% كما في سلطنة عمان.

شكل رقم (5): معدلات القوى العاملة في الدول العربية خلال عام 2007 / 2008 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

ونجد بالمقابل أن انخفاض نسبة القوى العاملة يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي انخفاض حصته من الانفاق على السلع والخدمات الضرورية للحصول على حاجاته اليومية، مما سيولد لديهم الشعور بالحرمان من بعض متطلبات الحياة كالتعليم والصحة والبيئة المناسبة والمياه والكهرباء وغيرها، وكذلك الشعور بالحرمان لدى الكثير من السكان من متطلبات الحياة الأساسية مثل المأكل والملبس والسكن، ويعد هؤلاء المحرومين من فئات السكان الأشد فقراً، وتنطبق هذه الحالة أكثر على السكان في الدول غير المنتجة للنفط أو التي تعاني ضعف موارها الطبيعية والاقتصادية.

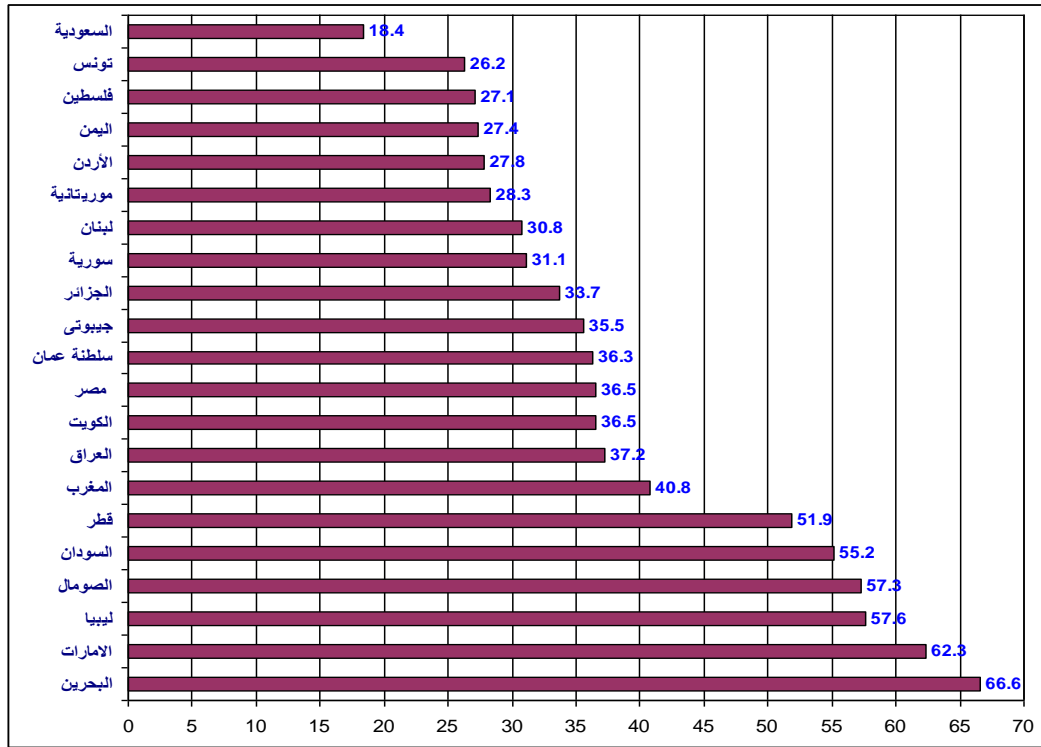
2 - التوزيع النسبي للشباب حسب النشاط الاقتصادي:

تمثل فئة السكان ممن اعمارهم 15 - 24 سنة القوى البشرية الشابة ذات الحيوية والنشاط والعطاء، وهي الفترة العمرية التي يتم فيها بناء القدرات الذاتية، واكتساب المهارات والكفاءات المهنية والحرفية، والتزود بالمعرفة والتعليم لتكون مؤهلة للالتحاق بسوق العمل، كقوة منتجة تساهم في النشاط الاقتصادي، وجزء كبير منها يكون داخل القوى العاملة، والنسبة المتبقية تكون خارج القوى العاملة وهي التي لاتزال على مقاعد الدراسة أو متعطلة لم تجد عملاً أو لا ترغب في العمل، خاصة بين صفوف الإناث اللواتي لا يسمح لهن بالعمل حسب عادات وتقاليد بعض المجتمعات العربية السائدة، أو أنها تتأثر بسياسات التشغيل المعتمدة وقوانين العمل الوطنية أو قوانين العمل العربية، أو حتى الدولية في تحديد السن المسموح بها للالتحاق بالعمل أو الذين تنطبق عليها صفة من هم في سن العمل، خاصة عند تقدير اعداد القوى العاملة والمتعطلين عن العمل، وتكون عادة من الذكور بين 15 و 64 أو 18 و 69 وتكون من الإناث بين 18 و 54 وهكذا، فتزداد هذه النسبة أو تقل حسب المقياس أو المعيار المعتمد لدى البلد نفسه .

ويشير الشكل رقم (6) إلى أن أدنى نسبة للنشيطين اقتصاديا من الشباب 15 - 24 سنة كانت في السعودية بنسبة 18.4%، تلتها تونس 26.2% ومن ثم فلسطين 27.1% واليمن 27.4% والأردن 27.8% وموريتانيا 28.3%. بينما كانت أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة أو النشيطين اقتصاديا من الشباب في البحرين بنسبة 66.6% تلتها الإمارات 62.3% وليبيا 57.6% والصومال 57.3% والسودان 55.2% وقطر 51.9%. بينما كانت في باقي الدول بنسب متوسطة تراوحت بين 30.8% كما في لبنان و40.8% كما في المغرب.

شكل رقم (6): التوزيع النسبي للشباب النشيطين اقتصاديا

ممن اعمارهم 15 - 24 سنة في الدول العربية لعام 2008/2007



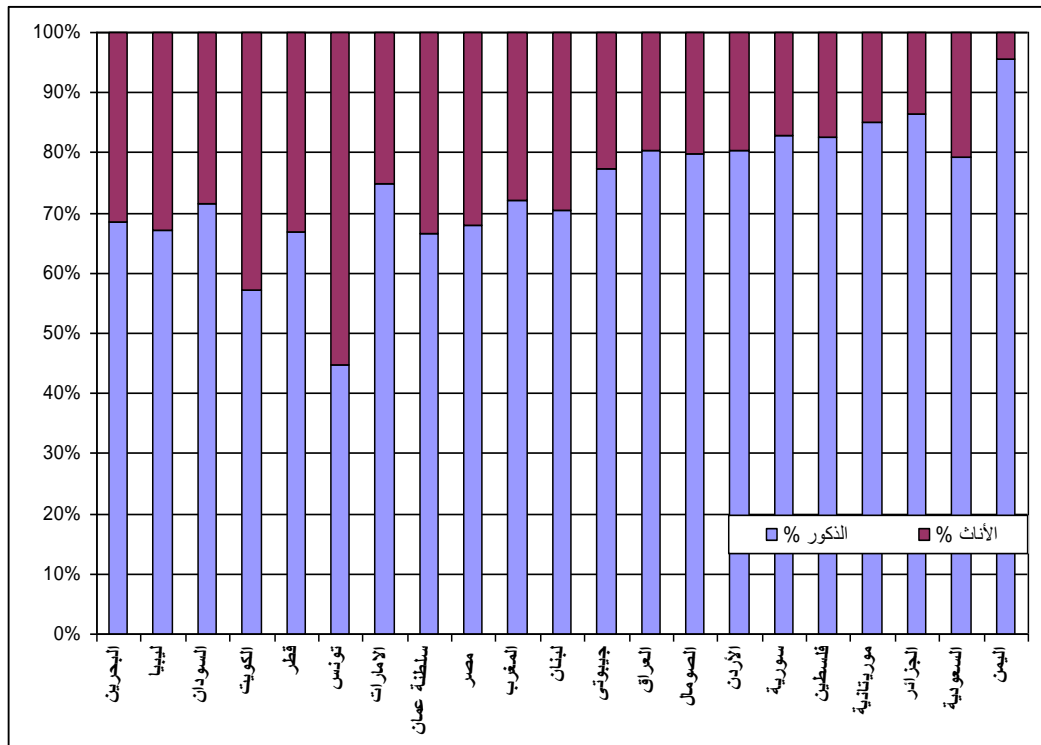
المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

يوضح الشكل رقم (7) التوزيع النسبي للنشيطين اقتصاديا من مجمل الشباب في الفئة العمرية (15- 24) سنة حسب الجنس، ويلاحظ أن نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا من مجمل الإناث في سن الشباب في الدول العربية قد بلغت 20%، وقد جاءت هذه النسبة متدنية جدا في بعض الدول العربية مثل اليمن والسعودية والجزائر وموريتانيا وفلسطين وسوريا والأردن والصومال والعراق، في حين جاءت مرتفعة نوعا ما في بعض الدول مثل الكويت وقطر، ويلاحظ ان نسبة مشاركة الإناث جاءت اعلى من الذكور في تونس فقط .

وبالرغم من تحسن معدلات المشاركة للإناث في الدول العربية، فإنها لاتزال تنسم بالانخفاض الشديد مقارنة بالمستويات الدولية والإقليمية، فعلى سبيل المثال فقد تجاوزت نسبة مشاركة الإناث 47% في فرنسا والمانيا والنمسا والدنمارك وقبرص وماليزيا والفلبين، وتجاوزت نسبة 50% في اليابان وأستراليا وبريطانيا والبرتغال وسنغافورة، وتجاوزت نسبة 60% وحتى 85.5% في تايلاند وفيتنام والصين وكوريا.

شكل رقم (7) : التوزيع النسبي للشباب النشيطين اقتصاديا حسب الجنس

ممن اعمارهم 15 - 24 سنة حسب الجنس في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

يشير الجدول رقم (3) إلى أن ما نسبته 39% من مجمل السكان في الفئة العمرية الشبابية 15 - 24 سنة هم نشيطون اقتصاديا، وأن 53.6% من مجمل السكان الذكور في فئة الشباب العمرية 15 - 24 سنة هم نشيطون اقتصاديا، ويعني هذا أنه مقابل كل ذكر مشغول هناك ذكر متعطل عن العمل، وأن 19.5% من مجمل السكان الإناث في فئة الشباب العمرية 15 - 24 سنة هن نشيطات اقتصاديا، ويعني هذا أنه مقابل كل أنثى مشغولة أربع إناث متعطلات عن العمل، وتمثل الفئة العمرية الشبابية (ذكور وإناث) القوى العاملة في الانتاج، وهذا يعني ان هناك حاجة الى ضرورة توجيه سياسات التشغيل والاستخدام نحو فئة الشباب، خاصة الإناث، لزيادة نسبة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، وذلك لأهمية زيادة تشغيل الطاقات الانتاجية المتعطله عن

عنصر العمل في المهن والاعمال، التي تتناسب مع عمل المرأة عموماً، كما لا بد من العمل على تشجيع اقامة مشاريع انتاجية وخدمية تتيح فرص عمل مناسبة للإناث، خصوصاً في الدول العربية التي تنخفض نسبة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي فيها، مثل اليمن والسعودية والجزائر وفلسطين وموريتانيا والأردن.

كما يلاحظ أن نسب الشباب النشيطين اقتصادياً من الذكور كانت مرتفعة جداً في بعض الدول العربية، مثل البحرين 84.9% والإمارات 78.9% وليبيا 76%، وربما يعود سبب ارتفاع نسبة المشتغلين فيها إلى ارتفاع العمالة الوافدة في سن الشباب، أما سبب ارتفاعها في السودان 78%، فقد يعود إلى ارتفاع نسبة المشتغلين في قطاعات عمل لا تتطلب مؤهلات أكاديمية مثل العمل في قطاع الزراعة، وتستوعب نسبة مرتفعة من القوى العاملة، خاصة ممن هم في سن الشباب.

جدول رقم (3): التوزيع النسبي للشباب النشيطين اقتصادياً ممن اعمارهم 15 - 24 سنة حسب الجنس في الدول العربية لعام 2007 / 2008 :

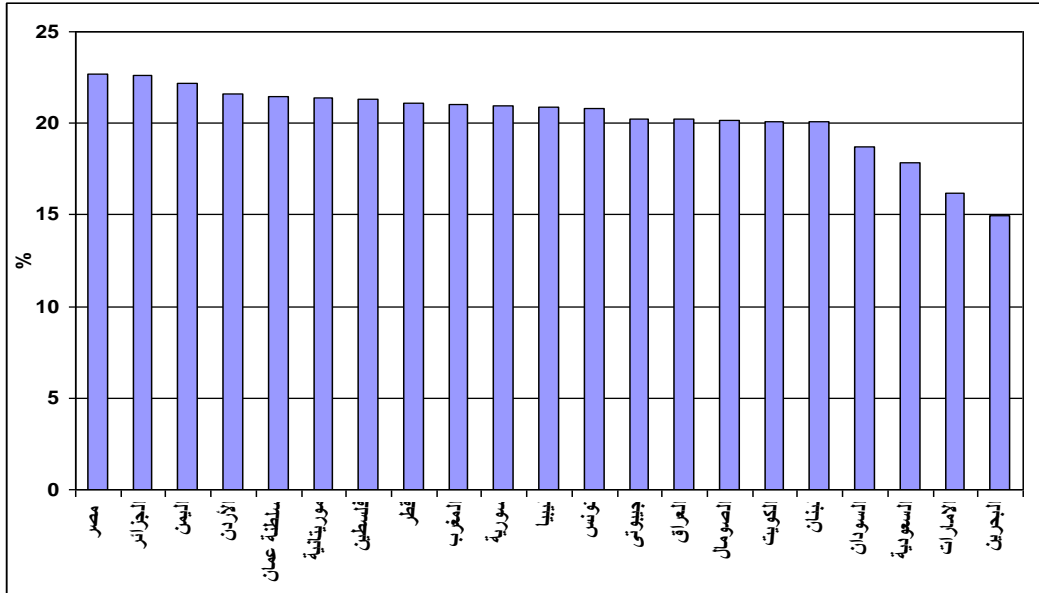
البلد	الذكور %	الإناث %	المجموع %
الأردن	42.95	10.39	27.81
الإمارات	78.90	26.50	62.30
البحرين	84.90	39.10	66.60
تونس	22.25	27.34	26.23
الجزائر	57.66	8.96	33.74
جيبوتي	51.25	15.12	35.54
السعودية	29.02	7.61	18.40
السودان	77.97	30.92	55.15
سوريا	49.70	10.36	31.10
الصومال	48.24	12.24	57.26
العراق	57.76	14.02	37.20
سلطنة عمان	48.50	24.20	36.27
فلسطين	44.10	9.30	27.10
قطر	60.80	30.05	51.85
الكويت	40.25	30.21	36.54
لبنان	42.90	18.10	30.80
ليبيا	76.08	37.31	57.61
مصر	48.99	23.16	36.49
المغرب	59.45	22.85	40.80
موريتانيا	53.24	9.25	28.26
اليمن	51.12	2.39	27.37
المعدل	53.62	19.49	39.26

المصدر: تقديرات منظمة العمل العربية استناداً إلى مصادر احصائية رسمية عربية.

ويوضح الشكل رقم (8) أن متوسط نسبة السكان الشباب ممن اعمارهم 15 – 24 سنة بلغت ما يقارب الـ 20% من مجمل السكان في الدول العربية، فكانت اعلاها في مصر بنسبة 22.7% وأدناها في البحرين بنسبة 15%، مما يعكس وجود تباين في التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية، فكلما ارتفعت هذه النسبة زادت الحاجة أكثر لإيجاد فرص عمل واستحداث وظائف للخريجين الجدد ووضع استراتيجيات عملية للحد من البطالة بين صفوف حديثي التخرج، للتقليل من مدة التعطل والبحث عن عمل، وربما تستدعي الحاجة أيضاً اتباع سياسات تشغيلية تنسق جهود الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، في ملاءمة كمية ونوعية مخرجات الانظمة التعليمية والمهنية كافة، في رفد سوق العمل من جانب العرض، مع حاجات أصحاب الأعمال ومتطلبات سوق العمل من جانب الطلب، لتحقيق التوازن بينهما عند مستوى من الأجر، يتوافق مع الانتاجية المقدره بقيمة السلع والخدمات، التي ساهمت القوى العاملة في انتاجها.

شكل (8): التوزيع النسبي لحجم السكان في سن

الشباب 15- 24 في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

3 - التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الحالة العملية

تتكون القوى العاملة من المشتغلين، وهم الأفراد في سن العمل والذين يباشرون عملاً منتجاً ويصنفون إلى أصحاب أعمال، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمون بأجر، وأولئك الذين يعملون بدون أجر. والمتعطلين، وهم الافراد في سن العمل وهم قسمان : متعطل سبق له العمل، ومتعطل لم يسبق له العمل. ويشار في هذا الإطار الى أن نسبة 60.6% من القوى العاملة في الدول العربية تعمل لدى القطاع الخاص بأجر لقاء مساهمتها في الانتاج، ويتحدد هذا الأجر عند توازن قوى العرض والطلب في سوق العمل، حسب المهنة والعمل الذي تقدمه، وفي هذا مؤشر على أهمية تعزيز دور النقابات العمالية في حماية حقوق ومكتسبات العمال في القطاع الخاص والعامين لدى الغير مقابل أجر، و السعي إلى تحسين ظروف العمال المادية والمعنوية وتنقيفهم وتأهيلهم، ومتابعة المتعطلين عن العمل عن طريق حصر المهن والاعمال، التي يمارسونها ومحاولة تقديم النصح والارشاد من خلال تبني حملات توعية حول المهن والتخصصات المشبعة والراكدة لتقليل نسب الاقبال عليها، وارشادهم نحو المهن، التي تحتاجها سوق العمل، ويتقاضى اصحابها اجوراً معقولة ومناسبة، وذلك بتنسيق جهودها مع

الجامعات والكليات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب المهني والتقني لتلائم مخرجاتها حاجات القطاعين العام والخاص بكل مؤسساته، وشركاته المستخدمة للأيدي العاملة، بإشراف وتعاون متخذي القرار ورأسمي سياسات التشغيل والاستخدام في وزارات العمل أو الجهات المعنية في المؤسسات الحكومية الرسمية.

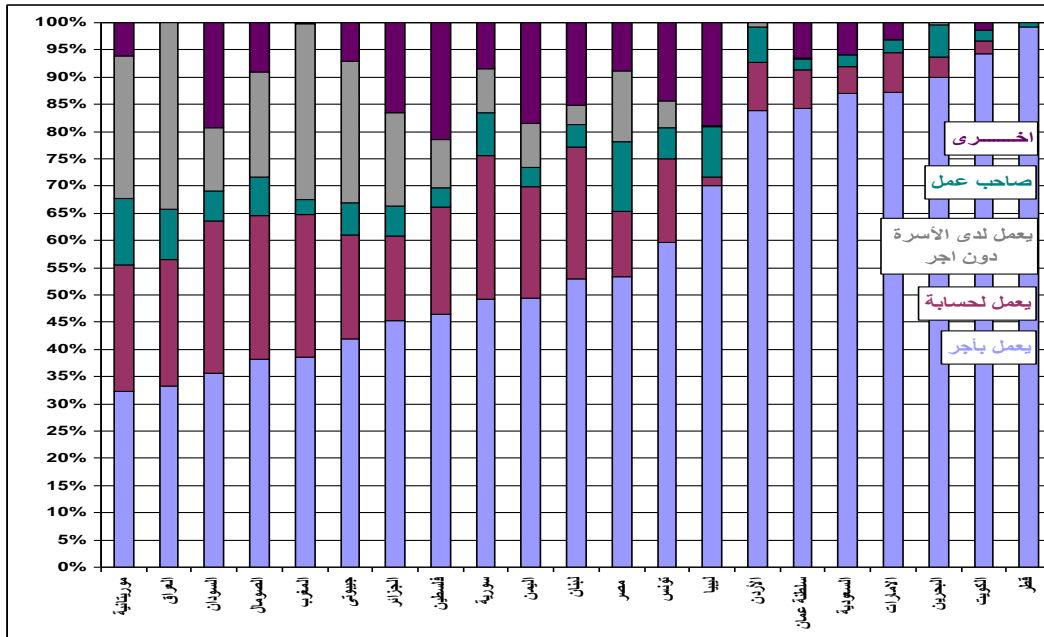
ويتبين من الشكل رقم (9) ان سبع دول هي قطر والكويت والبحرين والإمارات والسعودية وسلطنة عمان والأردن تشكل نسبة القوى العاملة، التي تعمل بأجر، أكثر من 80% من مجمل القوى العاملة لديها، بينما نجد أن عشر دول هي موريتانيا والعراق والسودان والصومال والمغرب وجيبوتي والجزائر وفلسطين وسوريا واليمن، تقل فيها نسبة القوى العاملة بأجر عن 50% من مجمل القوى العاملة لديها.

بينما نجد أن 15% من القوى العاملة في الدول العربية يعملون لحسابهم الخاص مثل اصحاب المتاجر والمطاعم والبقالات واعمال خاصة يديرونها بأنفسهم، وكانت أعلى نسبة قوى تعمل لحسابها الخاص في السودان والصومال وسوريا والمغرب، وربما يعود السبب لما تتمتع به اقتصادات هذه الدول من اعتمادها على قطاع الزراعة في التوسع بالانتاج، عن طريق اتاحة فرص أكثر للقوى العاملة بالاستثمار لحسابها الخاص بمشاريع زراعية انتاجية، وتسويقية، وتصنيعية .. وغيرها.

إن متوسط نسبة القوى العاملة، التي تعمل لدى الأسرة بدون أجر، بلغ في الدول العربية 10.2% تقريباً، واغلبها كان في العراق والمغرب وجيبوتي والصومال وبنسب تزيد على 25%، وإن ما يقارب الـ 5.6% من القوى العاملة حالتها العملية صاحب عمل وكانت بأعلى نسبة 12.9% في مصر وأقل نسبة في قطر 0.7%. والنسبة المتبقية لحالة القوى العاملة في الدول العربية، والتي تقارب الـ 8.6% هي حالات عملية متنوعة أخرى.

شكل رقم (9) : التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الحالة العملية

في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

4 - التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب قطاع الاستخدام :

يوضح الشكل رقم (10) أن نسبة 72.4% من القوى العاملة في الدول العربية تعمل في قطاع الخدمات، وهي السمة العامة لاقتصادات الدول النامية عموماً، أو التي تشهد تحولاً من سمة العمل في قطاع الزراعة إلى سمة العمل في قطاع الخدمات، ومن ثم التحول إلى سمة العمل في قطاع الصناعة، فالتحول للقطاع الصناعي، خاصة الصناعات التحويلية، بالتدريج يزيد من الطلب على الأيدي العاملة، ويتيح لها فرص عمل دائمة، وبمزايا وظيفية أفضل، واللافت للانتباه أن طبيعة اقتصادات الدول العربية تعكس سمة العمل لدى القوى العاملة لديها، حيث إن قطاع الخدمات يستوعب نسبة تزيد على 80% من القوى العاملة في كل من الكويت والسعودية وجيبوتي والإمارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والأردن، وأغلب هذه الدول ليس لقطاع الزراعة فيها دور في تشغيل الأيدي العاملة إلا بنسب قليلة، خاصة في دول الخليج العربي.

بينما نجد أن قطاع الزراعة ما زال يستحوذ على نسب مرتفعة من القوى العاملة، خاصة في السودان ومصر والمغرب والصومال والعراق، وتتميز هذه الدول بكبير مساحات الأراضي الزراعية فيها لتوافر مصادر دائمة للمياه من البحار والأنهار للري والزراعة فيها، مثل نهر النيل في مصر والسودان والصومال، ونهري دجلة والفرات في العراق، والبحر الأبيض المتوسط في المغرب، وبالتالي فإن العمل في الزراعة عرضة أكثر من غيره للتقلبات الموسمية، وتنعكس هذه الحالة على نشاط القوى العاملة، مما يجعل عملها في أغلب الأحيان موسمياً في أوقات معينة من السنة، وأن القوى العاملة خارج أوقات المواسم الزراعية تكون متعطلة عن العمل، وتزيد مشاكلها بشكل واضح عند مواسم الجفاف والصقيع وانتشار الآفات وغيرها، لهذا فإن الحاجة ضرورية لإكساب تلك العمالة مهارات مهنية وفنية غير الزراعة، تمكنها من الالتحاق بالعمل وممارسة نشاط آخر لحين قدوم الموسم الزراعي، وهكذا بالنسبة للذين يعملون في قطاعات خدمية موسمية مثل السياحة، بحيث يقلل ذلك من مدة التعطل عن العمل لديهم.

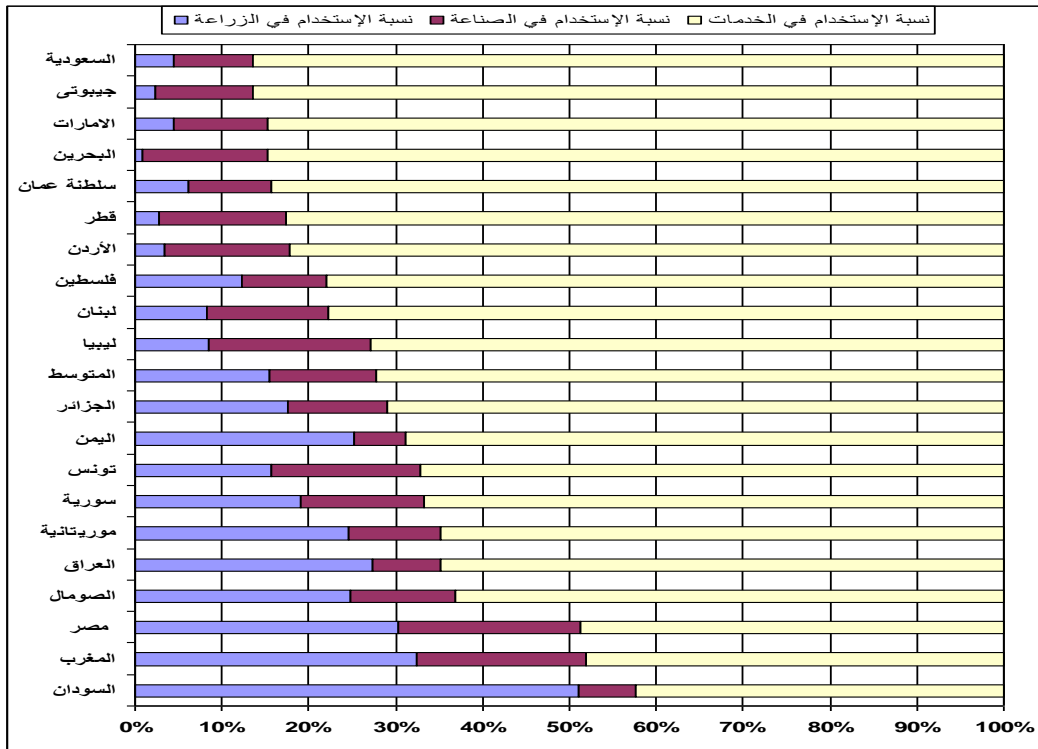
أما قطاع الصناعة فيستحوذ على نسب قليلة من القوى العاملة في الدول العربية، ومعظمها دون نسبة الـ 15% وأغلبها في الصناعات الاستخراجية، وكانت أعلى نسب للقوى العاملة في قطاع الصناعة في مصر والمغرب وليبيا وتونس، وكانت أقل نسب في اليمن والكويت والسودان والعراق، مما يعني أن على هذه الدول، خاصة أنها تمتلك فرصاً كبيرة للتحول من الصناعة الاستخراجية كالنفط والمعادن إلى الصناعات التحويلية كما في الكويت والعراق، والتحول من التسويق المباشر للإنتاج الزراعي في أسواق الخضار والفواكه إلى التسويق للإنتاج الزراعي، خاصة الفائض منه، في أسواق التصنيع الغذائي، وذلك لغايات السوق المحلية والتصدير، كما في اليمن والسودان، وفي كلتا الحالتين ستولد فرص عمل، وتوجد وظائف جديدة تستوعب المزيد من الأيدي العاملة، وتخفف من نسب البطالة.

إن الانتقال إلى هذه المرحلة يحتاج إلى إعادة نظر في السياسات والتشريعات الاستثمارية الحالية، بإعطاء حوافز تشجيعية لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية، وانتقال رءوس الأموال نحو المشاريع الصناعية التحويلية المكثفة لاستخدام الأيدي العاملة، خاصة الوطنية منها، إذا كانت تعاني البطالة.

لقد حققت اقتصادات عدد من الدول العربية تحولاً من قطاع الزراعة إلى قطاعي الخدمات والصناعة بشكل واضح، وإن نسب القوى العاملة في قطاع الزراعة كانت فيها دون الـ 5% مثل البحرين والكويت وجيبوتي وقطر والأردن والسعودية والإمارات، والاعتماد على هذا القطاع في توفير فرص وظيفية مرهون بتوافر المياه الصالحة للزراعة، وقابلية الأراضي لديها للزراعة وتوافر المناخ المناسب لبعض أنواع الزراعة، خاصة في بلد مثل الأردن، الذي يعاني شح

الموارد الطبيعية، خاصة المياه والنفط، وغني بالموارد البشرية المؤهلة للعمل في الصناعة والزراعة والخدمات، إذا توافر التمويل الكافي واللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية المقترحة في الخريطة الاستثمارية للقطاعات الصناعية والخدمية والزراعية، والأردن قد يكون البلد الوحيد المستقبل والمرسل للقوى العاملة من وإلى الدول العربية، فيقدر عدد العمال الأردنيين في الخارج بنحو نصف مليون أردني، في حين يقدر عدد العمال العرب الوافدين إلى الأردن بنحو نصف مليون عامل، وقد يشكلون ما نسبته الـ 80% منهم في الوقت الذي يعاني هذا البلد من بطالة تتراوح ما بين 13% و15% وفقاً للتقديرات الرسمية، وربما يفسر ذلك بوجود خلل كبير في هيكلية وتركيب سوق العمل المحلية، ويحتاج الأردن إلى إعادة النظر بجملة من سياسات العمل والاستخدام والتعليم والتدريب وغيرها.

شكل رقم (10) : التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب نشاط الاستخدام في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

• مؤشرات البطالة في الدول العربية :

يعتبر قياس معدل البطالة بشكل شهري مؤشر على صحة الاقتصاد في تحقيق أهداف التنمية والرفاه المعيشي للمواطنين، ويثار من حين لآخر العديد من التساؤلات، التي يتطلب دوام الإجابة عنها ومراقبتها باستمرار، ومن أهمها ما يلي:

- 1 - كيف نقيس معدل البطالة؟
- 2 - على ماذا يدل معدل البطالة؟
- 3 - هل يشكل معدل البطالة مؤشراً حيوياً حقيقياً للاقتصاد؟
- 4 - كيف يصبح العديد من السكان متعطلين عن العمل؟

- 5 - هل معظم الذين تركوا أعمالهم يبحثون عن فرص عمل أفضل؟
- 6 - ما مدة التعطل عن العمل التي يمضيها السكان في حالة البحث عن العمل؟
- 7 - هل مدة التعطل عن العمل تختلف من تخصص أو مهنة لأخرى؟
- 8 - هل أثر البطالة على الشباب أكثر من أثره على كبار السن؟
- 9 - هل المتعطلون عن العمل أقل عدالة ومساواة مقارنة بالمشتغلين؟
- 10 - هل يتوافق نمو عدد فرص العمل المتاحة مع نمو الزيادة في عدد السكان؟
- 11 - ما عدد ساعات العمل ومعدلات الاجور التي يحصل عليها السكان المشتغلون؟
- 12 - هل الاجور مرتفعة أو منخفضة للمشتغلين أو الحاصلين على وظائف جديدة؟
- 13 - هل يتم النظر إلى العديد من مؤشرات سوق العمل وتحديد اسلوب قياسها؟

يستخدم معدل البطالة كمؤشر اقتصادي على وضع أسواق العمل في الدول العربية، وربما يكون ناجماً عن عوامل عديدة ديموغرافية واقتصادية ومؤسسية وهيكلية، وحسب بيانات كتاب إحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل العربية لعام 2009، نلاحظ أن عدد المتعطلين عن العمل قد بلغ ما يقارب الـ 14 مليون شخص، وان معدل البطالة 13.1% في جميع الدول العربية، ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات البطالة في العالم، وقد ساهم في ذلك ارتفاعه في بعض البلدان العربية غير الخليجية ليصل إلى أكثر من 14%، مقارنة بمعدل بطالة 4.7% في الدول العربية الخليجية، وقد سجلت الكويت اقل معدل للبطالة بنسبة 1.33%، في حين سجلت جيبوتي أعلى نسبة حيث بلغت 35%، إضافة إلى أن أعلى نسب البطالة يتركز بين فئة الشباب، وبين صفوف الإناث وبمعدلات تفوق الـ 25%.

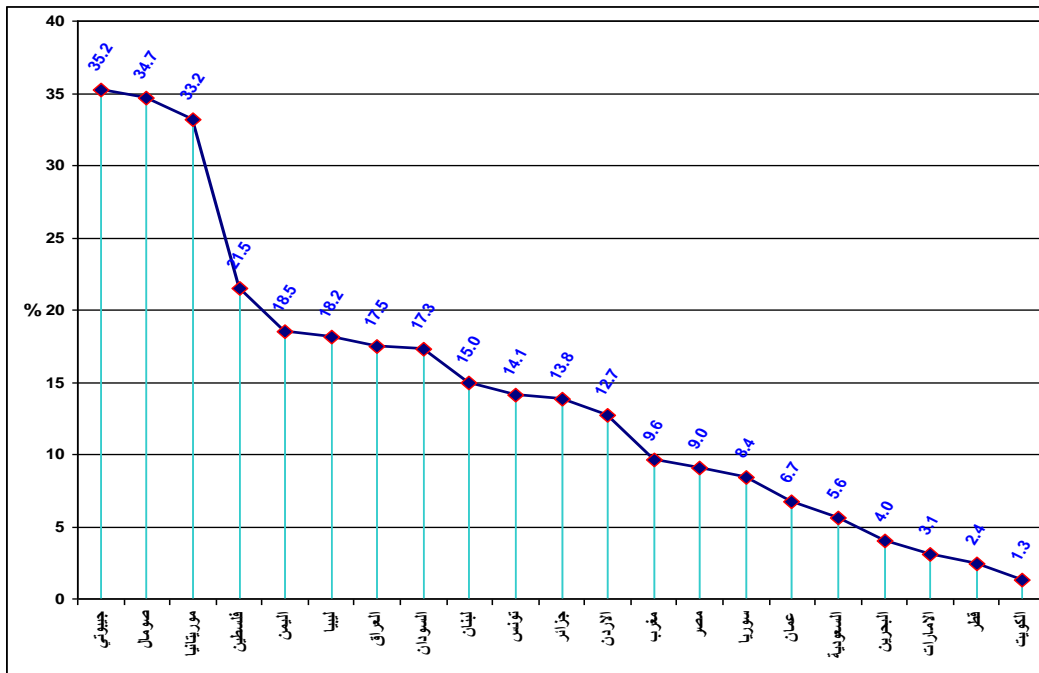
ويعتبر معدل البطالة في الدول العربية من اعلى معدلات البطالة في العالم، حيث شكلت نسبة المتعطلين عن العمل في الوطن العربي 7.8% من مجمل المتعطلين عن العمل في العالم، خاصة إذا ما قورنت بنسبة السكان في الوطن العربي، 4.8% من مجمل السكان في العالم، وربما يعود السبب في تفسير هذه الظاهرة الى ان حكومات الدول العربية، خاصة غير النفطية مازالت عاجزة عن تحقيق النمو المنشود في اقتصاداتها، والمتمثل في مساواة أو زيادة معدل نمو حجم السكان فيها، كذلك لم تنجح سياساتها الاقتصادية والسكانية في زيادة حصة الفرد العربي من الدخل القومي. ويقع على عاتق الدول العربية إيجاد فرص عمل سنوية ما بين 4 و 5.5 مليون فرصة عمل لاستيعاب البطالة الجارية ولمواجهة الزيادة المستقبلية في عرض العمل. إذ بلغت نسبة البطالة بين الشباب في جميع الدول العربية 54.2%، بينما نسبة البطالة بين الشباب على مستوى العالم 14.4%، وفي دول جنوب آسيا 16.4%.

ويوضح الشكل رقم (11) تباين مؤشرات البطالة في الدول العربية، فكانت تزيد نسبة القوى العاملة المتعطلة عن العمل على 33% في ثلاث دول وهي جيبوتي والصومال وموريتانيا. بينما كانت تقل نسبة البطالة عن 10% في تسع دول وهي الكويت وقطر والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وسوريا ومصر والمغرب. وتتوزع نسب البطالة في باقي الدول بين 12.7% في الأردن و 21.5% في فلسطين. ويبقى مؤشر البطالة في أسواق العمل العربية من أكثر المؤشرات أهمية للتعبير عن مستوى النمو الاقتصادي في الدول العربية، وقدرته الاستثمارية في إيجاد فرص عمل جديدة، ويجب رصده ومراقبته لوضع الاجراءات الوقائية اللازمة للحد من خطورة استمراره وزيادته، خاصة في الدول التي تشهد ما يعرف بحراك الربيع العربي، وهذا المطلوب يقع على عاتق منظمة العمل العربية وذلك بتنسيقها جهود جميع وزراء العمل في الدول

العربية للحد من تفاقم آثاره، من خلال اعطاء حرية اكبر لانتقال الايدي العاملة بين الدول المرسله والمستقبله لها، ووضع استراتيجيات عربية على مستوى الوطن العربي تهدف لإحلال ما أمكن عمالة عربية بدلا من العمالة الآسيوية، خاصة في قطاعات العمل التي يمكن للعمالة العربية ان تنافس بها من حيث الاجور والكفاءات المهنية والمهارات الفنية.

وتعتبر البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية، التي تواجهها مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، نظراً لنتائجها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما تتركه من آثار سلبية في حياة الأفراد والجماعات الإنسانية، فتؤدي إلى انتشار العنف والجريمة، وخفض مستويات المعيشة، وزيادة عدد من هم تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من ظروف صعبة وقاسية. ومن هنا فإن مشكلة البطالة أصبحت من القضايا الملحة والحاسمة، التي لا تقبل بأي حال التأخير والتأجيل، حيث أصبحت بالفعل خطراً مباشراً يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي، ومهما تتضارب الأرقام والبيانات فإنها تنذر بأزمة إن لم تتخذ الحكومات العربية، وبالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية، حلولاً عملية لمواجهة.

شكل رقم (11) : التوزيع النسبي للمتغطين عن العمل في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

لقد شكلت البطالة ومازالت تحدياً رئيسياً لاقتصادات الدول العربية منذ أكثر من خمسة عقود ماضية، واستمر التحدي بصورة أكثر صعوبة وضراوة حتى وقتنا الحاضر، خاصة مع استمرار الازمة الاقتصادية والمالية العالمية، وحرارة الشعوب أو ما يعرف بربيع الشباب العربي، وبسبب التخبط السياسي وضعف الحكومات في تلبية المطالب الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وغياب الخبرة في ممارسة الحوار الاجتماعي على اسس ديموقراطية تتيح لجميع الشركاء المعنية فتح باب النقاش بكل شفافية بين المرسل والمستقبل ووضوح الرسالة المطلوبة، ووضوح الرد المقنع، أي التغذية الراجعة، الذي يضمن الحقوق للمواطنين بعدالة مقبولة تساهم في توحيد الجهود لاستئصال مواطن الفساد ومحاربة الفاسدين.



الفصل الثاني

البطالة Unemployment

(مفهومها وقياسها وانواعها)

• مفهوم البطالة :

تعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة في الاقتصاد عن العمل، مع وجود الرغبة والقدرة على العمل.

والمقصود بالقوى العاملة جميع السكان القادرين والراغبين في العمل، مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن وغالبا ما يشار الى ان القوى العاملة تشمل السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و64 سنة .

ويقصد بالبطالة ايضا حالة عدم توافر عمل لشخص راغب فيه، مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته، وذلك نظرا لحالة سوق العمل، ويستبعد من هذا حالة الإضراب أو حالتى المرض أو الإصابة. وتعرف أيضاً بأنها " الاشخاص في قوة العمل الذين يرغبون فى العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه " .

وعرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها " الاشخاص من قوة العمل الراغبين في العمل، وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه، والذين لا يجدونه "، وهذا التعريف شائع وتعمل به منظمة العمل الدولية.

وحسب هذا التعريف انه ليس كل من لا يعمل يعتبر متعطلاً عن العمل، فطلاب العلم على مقاعد الدراسة والمعاقون والمسنون والمتقاعدون، ومن فقد الأمل في العثور على عمل، وأصحاب الأعمال المؤقتة، ومن هم في غنى عن العمل، لا يتم اعتبارهم متعطلين عن العمل.

• قياس البطالة :

يقدر معدل البطالة Unemployment Rate حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين عن العمل}}{\text{عدد افراد القوى العاملة}} \times 100$$

ونعني بأفراد القوى العاملة جميع السكان القادرين والراغبين في العمل، ممن هم في سن العمل وعادة في الفئة العمرية من 15 – 64 سنة، وفي بعض الدول تنحصر في الفئة العمرية 18 – 64 ، أي مع استبعاد صغار السن دون الثامنة عشرة والعجزة وكبار السن.

• أنواع البطالة :

اجمع علماء الاقتصاد على أن ظاهرة البطالة تنقسم إلى الانواع الرئيسية التالية:

1- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:

وتعني "التوقف المؤقت عن العمل بسبب الانتقال إلى وظيفة أخرى، أو التوقف للبحث عن وظيفة أخرى أو التوقف للالتحاق بالدراسة مثلاً. وتعتبر هذه الحركة بالانتقال من عمل لآخر ظاهرة صحية مقبولة ودالة على الديناميكية، التي تتميز بها سوق العمل. ويمكن تقليل المدة الزمنية في الانتقال أو البحث عن عمل آخر من خلال انشاء مكاتب متخصصة في التوظيف والاعلان عن فرص العمل المتاحة.

2- البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

وتعني "التغير في هيكلية القطاعات الاقتصادية، فمثلاً التحول في اقتصاد بلد ما من السمة الزراعية إلى السمة الصناعية يؤدي إلى حدوث تغير في تركيبة المهن والوظائف، التي تطلبها سوق العمل"، وبالتالي تحدث البطالة بسبب زيادة الايدي العاملة غير المدربة الناجمة عن الخلل في تركيبة الاقتصاد الوطني، وتصبح خبرات القوى العاملة المتاحة ومؤهلاتها لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، وتتطلب معالجة سريعة من قبل الدولة للتغلب على هذه الحالة من خلال اكساب العاملين المهارات المطلوبة، وتدريبهم على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة. وربما يتم علاجها عن طريق برامج إعادة تأهيل وتعليم وتدريب مستمر، أو من خلال النقل الجغرافي لبعض العمال إلى الأماكن، التي تتوفر فيها فرص العمل.

3- البطالة الدورية Cyclical Unemployment:

وتعني " فقدان جزء من القوى العاملة وظائفها نتيجة حدوث تقلبات في الطلب الكلي، وبالتالي ترتفع نسبة البطالة في الاقتصاد". وتنتج عن اختلاف في النشاط الاقتصادي أو في اوقات الازمة الاقتصادية، خاصة عند حدوث حالة الركود الاقتصادي، والتي يقل فيها الطلب على الانتاج عن الأسعار والأجور السائدة، مما يجبر بعض المؤسسات والمشاريع الصناعية على تسريح عدد من العاملين فيها، أو تتوقف عن العمل، وتسبب هذه الحالة ما يسمى بالبطالة الدورية، التي تجعل العمال يبحثون عن أعمال جديدة، وربما لمدة تعطل طويلة.

وتعاني اقتصادات الدول العربية كجزء من الاقتصاد العالمي التقلبات الاقتصادية، أو ما يعرف بالدورات الاقتصادية، وهي مرور الاقتصاد في حالة دورة الركود أو الكساد، وتتطلب اتخاذ التدابير والسياسات المالية والاقتصادية لتجنبها أو التقليل من فتراتها وأثارها، إلى أن يتم تحويل الاقتصاد في حالة دورة الانتعاش أو الازدهار، والتي توصف بها الحالة الاقتصادية للبلد. وربما يسبب استمرار هذه الحالة لفترة زمنية طويلة حدوث ما يعرف بالبطالة الهيكلية لتغير الهيكل الاقتصادي للدولة خلال فترة التقلبات الاقتصادية.

4- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment:

وتعني "فقدان جزء من القوى العاملة وظائفها نتيجة انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية، أي على المستوى القطاعي في اوقات معينة في السنة، وليس على مستوى الاقتصاد ككل. وان أكثر القطاعات الاقتصادية، التي تحدث فيها البطالة الموسمية، هي قطاعات الانشاءات والسياحة والزراعة والصيد خلال فترات التوقف عن الانتاج أو الكساد، مما يسبب فقدان العاملين وظائفهم لفترات مؤقتة في اغلب الاحيان.

إن بعض الأعمال لا يمكن تأديتها إلا في أوقات أو فصول معينة من السنة، وباقي الفترات يبقى العمال بدون عمل أو ينتقلون إلى أعمال أخرى، وتنطبق عليهم حالة البطالة الموسمية، لأنها مرتبطة بظروف وعوامل عديدة، منها المناخية كالأمطار والثلوج في فصل الشتاء للمزارعين وعمال البناء، والاجتماعية كالعادات والتقاليد للمستهلكين. ولكن هذا النوع من البطالة أقل خطورة من البطالة الهيكلية، ويتم علاجه بإيجاد مهن وأعمال أخرى للعمال لممارستها في أوقات البطالة.

5- البطالة المقنعة Disguised Unemployment:

وتعني "وجود جزء من المشتغلين يمكن الاستغناء عنهم بدون أن يتم التأثير على العملية الإنتاجية، وبمعنى آخر تكدس العمالة في قطاع معين، وتتقاضى أجوراً تفوق حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية، وهي بدورها تؤدي عملاً جزئياً غير كامل في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن وجود مثل هؤلاء العمال يسبب معاناة للاقتصاد، سواء كان في المؤسسات الخاصة أو العامة لأنها تعاني وجود بطالة، أي تعطل عن العمل ولكن بنوع آخر هو البطالة المقنعة، أي أن تعمل وتتقاضى أجراً وهي لا تستحقه كونها لا تساهم فعلاً في العملية الإنتاجية، وتسود هذه الحالة في معظم القطاعات الحكومية في الدول النامية، خاصة التي تعاني زيادة في النمو السكاني، وتحاول المساهمة في الحد من تفاقم مشكلة البطالة بالتزامها بتعيين نسبة من القوى العاملة، وربما تلجأ إلى تحويل بعض العمال من القطاعات التي يتكدسون فيها إلى قطاعات أخرى، أو إيجاد فرص عمل جديدة لهم.

6- البطالة السلوكية Behavioral Unemployment:

وتعني "احجام أو رفض جزء من القوى العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في بعض المهن والوظائف، وفي اغلب الاحيان يعود السبب إلى نظرة المجتمع الدونية لمستوى هذه الوظائف"، والتي تكون اغلبها في المهن الزراعية والانشائية والخدمية في القطاعات الاقتصادية غير المنظمة، ولا تحصل على كامل حقوقها، التي نص عليها قانون العمل مثل الاجازات السنوية، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، ومزايا وظيفية أخرى. وربما يعود سبب احجام العمالة الوطنية للمنافسة الشديدة التي تواجهها من قبل العمالة المستوردة، والتي تقبل العمل بظروف قاسية وبمزايا وظيفية أقل، وعادة يفضل استخدامها عن استخدام العمالة الوطنية، خاصة في الأعمال الإنشائية، وهناك من يعزو إحلال العمالة الوافدة أو الاستمرار في تفضيل تشغيلها عن العمالة الوطنية إلى ظهور ما يسمى بالبطالة المستوردة Imported Unemployment، خاصة اذا كانت تمتلك مهارات وخبرات مهنية بكفاءة عالية.

8- البطالة الفنية Technical Unemployment:

وتعني "تعطل جزء من القوى العاملة في المهن والأعمال، التي تستدعي احلال الآلة محل العامل لمواكبة التقدم التكنولوجي، مما يضطره إلى البحث عن عمل آخر". وتزداد نسبة البطالة الفنية في المراحل الأولى لتحول الاقتصاد من الانتاج الصناعي بالاساليب التقليدية إلى الانتاج الصناعي بالاساليب التقنية عالية الجودة، والكفاءة والانتاجية الرأسمالية. وتنتشر البطالة الفنية في معظم الدول التي وقعت اتفاقيات تبادل تجارية دولية، وانتهجت سياسات اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي تتجاوب مع العولمة، وتحفيز الاستثمارات الاجنبية، والخصخصة، واعتماد معايير الجودة والنوعية الدولية في السلع والخدمات المنتجة، لأغراض التسويق المحلي والصادرات.



الفصل الثالث

حجم ومعدلات البطالة في الدول العربية

إن حجم البطالة ومعدلات نموها في الدول العربية يندرج بتفاقم آثارها السلبية على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإذا لم تستجب الحكومات العربية إلى مطالب المؤسسات والمنظمات العربية والدولية المتخصصة بقضايا العمل والعمال مثل منظمة العمل العربية، التي تحذر من حين لآخر من تبعات مشكلة تزايد معدلات البطالة غير الطبيعية، فإن ما حدث في تونس ومصر وليبيا وما يحدث في اليمن وسوريا قد يمتد ليطول دولا عربية أخرى تتراكم لديها اعداد المتعطلين من الخريجين الباحثين عن العمل والراغبين فيه، خاصة بين صفوف الشباب من الذكور، كما في الأردن والمغرب والجزائر والسودان، وحتى في بعض دول الخليج العربي مثل السعودية وسلطنة عمان .. وغيرها.

إن المتتبع لتحذيرات مشكلة البطالة في أسواق العمل لبعض الدول الصناعية الكبرى مثل أمريكا وأوروبا يدرك أن خطر مرور الاقتصاد العالمي من الركود إلى مرحلة الكساد بات على الأبواب، خاصة عندما ترى أن الدول المتقدمة تقف عاجزة عن معالجة مشكلة تراجع نمو اقتصاداتها مع تزايد نمو معدلات البطالة فيها، وإن الخروج من هذه الأزمة ربما يحتاج إلى فترة طويلة، وهي المرحلة التي تحتاجها الدول لمراجعة أنظمة اقتصاداتها الرأسمالية، وهيكلية التداول والائتمان في اسواقها المالية، وتشريعاتها المالية والاستثمارية والتجارية، وإلا فإن العديد من الشركات الصناعية الكبرى ستضطر تدريجيا إلى الاستغناء عن خدمات عناصر الانتاج لديها، والتي من أهمها عنصر العمل بسبب تراكم مخزون الانتاج لطاقته القصوى من جهة، وعدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها وسداد ديونها المتراكمة، وهذه يمكن أن تنقلها إلى مرحلة إغلاق ابوابها، وترك المتعطلين عن العمل يبرزون في الشوارع، وهي قد تكون شبيهة للنتيجة نفسها، التي حدثت إبان مرحلة الكساد العالمي من القرن الماضي في الفترة من 1929-1935، واندلعت على أثرها الحرب العالمية الأولى.

إن سرعة اتخاذ التدابير اللازمة من قبل الحكومات العربية مجتمعة، باتت أمراً ضروريا في الوقت الحاضر، للحد من تفاقم البطالة، وتبعاتها الامنية واستقرار البلاد، خاصة أن الشعوب العربية في المنطقة مهياة جداً للتعبير عن رفضها للوضع الاقتصادي الحالي، ورؤيتها المستقبلية غير المتفائلة، وان الحالة الاقتصادية للمجتمعات العربية بتوفير مصدر دخل آمن تتطلب الاسراع بإجراء اصلاحات دستورية تسمح بالمزيد من المشاركة السياسية والحزبية في إدارة شئون البلاد وبناء مؤسسات الدول واجتثاث مواطن الفساد والمفسدين.

ويوضح الجدول رقم (4) توزيع عدد سكان الوطن العربي حسب المشاركة الاقتصادية، فكان عدد السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر 159.8 مليون نسمة ونسبة 48.7%، موزعين بين من هم في داخل القوى العاملة بنحو 106.9 مليون نسمة بنسبة 66.9%، وبين من هم خارج القوى العاملة بنحو 52.8 مليون نسمة بنسبة 33.1%. ويعني هذا أن معدل مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي المنقح، أي مجمل القوى العاملة، يشكل 32.6% من مجمل سكان الوطن العربي، ويقدر عدد المشتغلين منهم بـ 93.1 مليون نسمة بنسبة 87.1%، وعدد المتعطلين عن العمل 13.8 مليون نسمة بنسبة 12.9%. والمؤشر الذي يمكن رصده هو ليس فقط ارتفاع نسبة البطالة بل ايضا ارتفاع نسبة المعالين أي السكان غير المنتجين أو السكان المستهلكين لتصل إلى 72% من مجمل سكان الوطن العربي، أي أن الاعتماد الفعلي في العمل

والمساهمة بالانتاج يكون على 28% فقط. وعند استثناء السكان دون 15 سنة، فإن المشتغلين فعلاً يشكلون 58% من مجمل السكان في سن العمل، وان غير المشتغلين يشكلون 42% من مجمل السكان في سن العمل، وبالتأكيد تبقى هذه النسبة مرتفعة جداً سواء كان ذلك بمحض ارادتهم، أي انهم لا يرغبون في العمل، أو أنهم على مقاعد الدراسة، أو ربات بيوت، أو مرضى وغير ذلك.

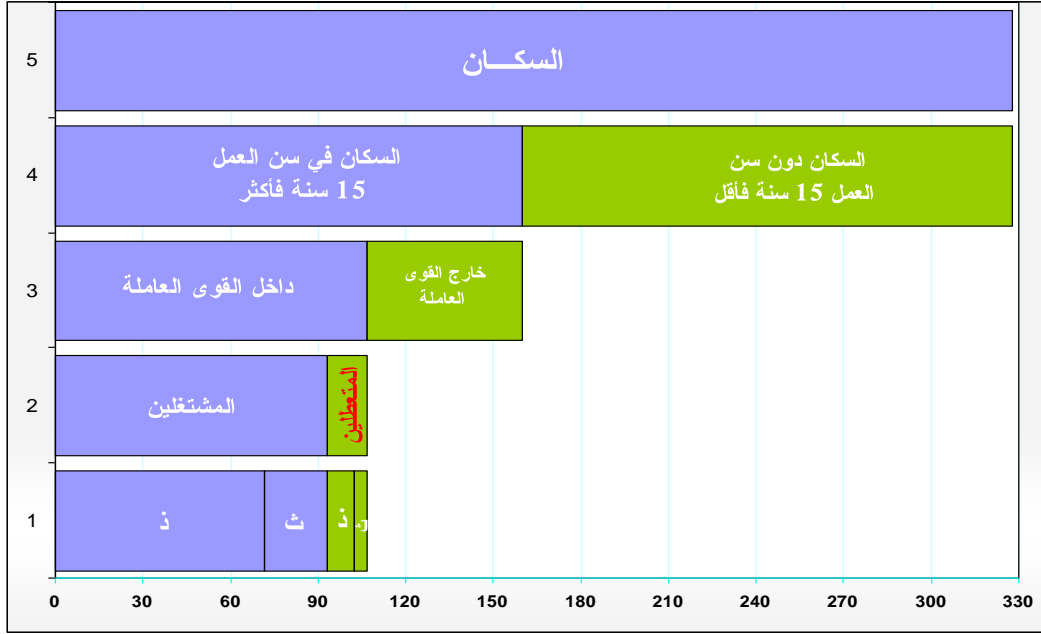
جدول رقم (4) : توزيع إجمالي عدد السكان في الدول العربية حسب المشاركة في العمل لعام 2008/2007 :

رقم	توزيع فئات السكان	العدد (بالمليون نسمة)	% مجموع	% الكل
1	المشتغلون الذكور	71.4	76.7	66.8
2	المشغلات الإناث	21.7	23.3	20.3
3	مجموع المشتغلين (1 + 2)	93.1	100	87.1
4	المتطلون الذكور	9.3	67.4	8.7
5	المتطلات الإناث	4.5	32.6	4.2
6	مجموع المتطلين عن العمل (4 + 5)	13.8	100	12.9
7	السكان داخل القوى العاملة (3 + 6)	106.9	66.9	32.6
8	السكان خارج القوى العاملة (7 - 9)	52.8	33.1	16.1
9	السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر (7 + 8)	159.8	100	48.7
10	السكان دون سن العمل 15 سنة فأقل (9 - 11)	168.1		51.3
11	إجمالي حجم السكان (9 + 10)	327.9		100

المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الجدول من عمل الباحث.

إن ارتفاع النمو الاقتصادي لا يتوافق جنباً إلى جنب مع النمو السكاني في الدول العربية، فإذا تبنت الحكومات العربية سياسات اقتصادية وسكانية تدفع باتجاه زيادة النمو الاقتصادي من جهة وتخفيض النمو السكاني من جهة أخرى، ربما تقلل من فجوة فائض عرض العمل، أي تقلل من أعداد المتطلين عن العمل، وبالتالي تقترب إلى ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة ربما تولد الرغبة والدافعية لدى قطاع كبير من النساء في سن العمل في عرض خدماتهن، والالتحاق بالعمل، متى اتبحت الفرصة المناسبة لذلك، خاصة إذا علمنا أن عدد المشتغلين 93.1 مليون مشتغل، منهم 21.7 مليون مشتغلة أنثى بنسبة 21.7% مقابل 71.4 مليون مشتغل ذكر بنسبة 71.4%، وان عدد المتطلين 13.8 مليون نسمة منهم 4.5 مليون متعطلة انثى بنسبة 32.6% مقابل 9.3 مليون متعطّل ذكر بنسبة 67.4%. وبهذه الحالة تكون نسبة الإناث في القوى العاملة 24.5% ونسبة الذكور في القوى العاملة 75.5%، وكما هو واضح في الشكل رقم (12).

شكل رقم (12): توزيع فئات السكان في الدول العربية لعام 2008/2007 :



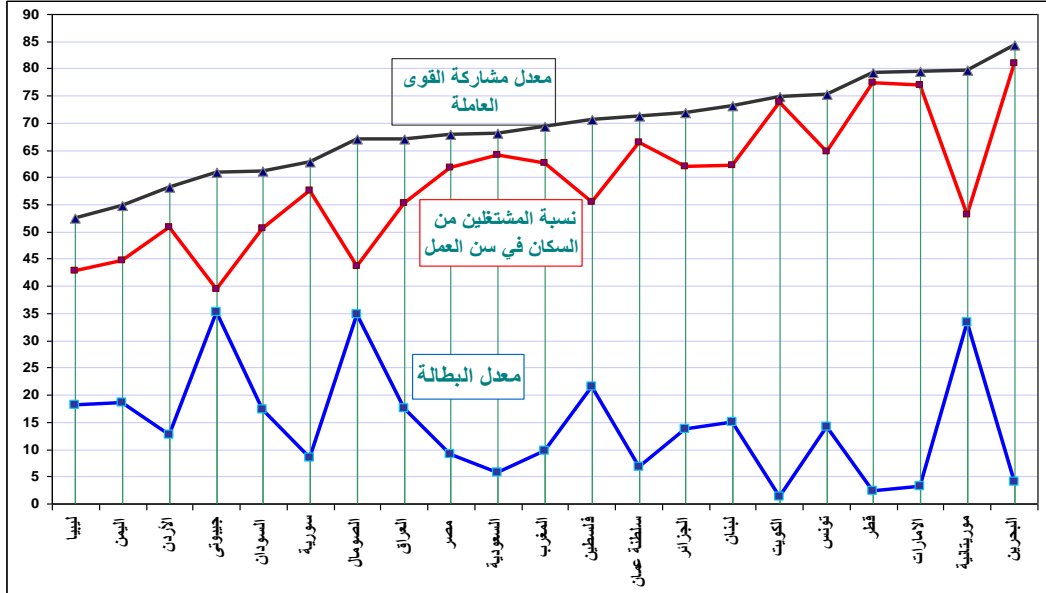
المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

إن أهم المقاييس التي تم التركيز عليها في تحليل خصائص القوى العاملة ومشكلة البطالة في الدول العربية هي:

- 1- معدل مشاركة القوى العاملة في الدول العربية، والذي يقدر من حاصل قسمة إجمالي القوى العاملة على عدد السكان في سن العمل $\times 100$.
- 2- نسبة المشتغلين من السكان في سن العمل، والتي تقدر من حاصل قسمة عدد المشتغلين على عدد السكان في سن العمل $\times 100$.
- 3- معدل البطالة ويمثل نسبة المتعطلين عن العمل، والذي يقدر من حاصل قسمة عدد المتعطلين على عدد القوى العاملة $\times 100$.

ويوضح الشكل رقم (13) تدرج معدلات مشاركة القوى العاملة في الدول العربية من الأعلى كما في البحرين ثم موريتانيا فالإمارات وقطر إلى أقل ثلاث دول وهي الأردن واليمن وليبيا. بينما نلاحظ أيضاً أن نسب المشتغلين من مجمل السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر، أي ليس من مجمل القوى العاملة، أخذت الاتجاه العكسي زيادة ونقصاناً مع نسب المتعطلين من مجمل القوى العاملة، فعند زيادة نسبة المشتغلين من السكان في سن العمل ينخفض معدل البطالة كما هو في الأردن، وكانت ناتجة عن سياسات تنظيم النسل والمباعدة بين المواليد وغيرها، والتي ساعدت في انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة وانخفاض نسبة صغار السن، مما ساهم كثيراً في الحد من مشكلة البطالة، كما أن جزءاً كبيراً من السكان في سن العمل من 15 - 24 سنة هم على مقاعد الدراسة.

شكل رقم (13): تقديرات معدلات المشاركة للقوى العاملة ونسب المشتغلين والمتعطلين في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

أما إذا نظرنا إلى نسبة المشتغلين في جيبوتي فنجد أن انخفاضها قابلها ارتفاع في معدل البطالة ، وتنطبق الحالة نفسها كما في الصومال وفلسطين وتونس وموريتانيا ، وهذه الدول هي التي تحتاج إلى تركيز جهود حكوماتها أكثر بتبني سياسات اقتصادية وسكانية عاجلة. أما باقي الدول فشهدت انخفاض معدلات البطالة لديها مقابل ارتفاع نسب المشتغلين، وأن أقل معدلات بطالة كانت في الكويت وقطر والإمارات والبحرين.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم ينسجم اتجاه نسبة المشتغلين من مجمل السكان في سن العمل مع اتجاه معدل مشاركة القوى العاملة، كما في الشكل رقم (13) ؟ .. والجواب يمكن توضيحه بالنظر إلى التقديرات نفسها ولكن حسب الجنس، كما في الشكل رقم (14) إذ يلاحظ أن نسبة المشتغلين الذكور من مجمل السكان في سن العمل كانت باتجاه يتوافق بشكل كبير مع اتجاه معدل مشاركة القوى العاملة الذكور، وبنسق ثابت وغير متذبذب، أما اتجاه نسب المشتغلين الإناث من مجمل السكان في سن العمل، فكان يتوافق مع اتجاه معدل مشاركة القوى العاملة الإناث، ولكن بنسق غير ثابت ومتذبذب بشكل كبير، وكانت أعلى معدلات مشاركة للإناث في الدول التي كانت فيها أقل معدلات بطالة وهي الكويت وقطر والإمارات والبحرين.

الفصل الرابع

اسباب البطالة ومصادرها الرئيسية في البلدان العربية

إن اسباب البطالة ومصادرها الرئيسية تختلف من بلد عربي لآخر، ولكن توجد قواسم مشتركة بين الدول العربية أدت إلى ارتفاعها، ومن أهم اسبابها انتشار الأمية، وتدني المستوى التعليمي، وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة، كما توجد عوامل عديدة أخرى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي، ولعل من أهمها :

1. فشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع الأداء الاقتصادي، وغياب القوانين والتشريعات المحفزة على الاستثمار وتوليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الحكومات العربية في تحمل مسؤولياتها تجاه تأمين المتعطلين بفرص وظيفية، وانسحابها من إدارة العديد من المشاريع الانتاجية، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي .

2. ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية بما نسبته 2.5%، مقابل انخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي عن هذه النسبة، فالدول العربية، التي يتوافر فيها فائض العمالة تعاني الركود الاقتصادي، وعدم توافر أموال للاستثمار، وتراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل، يؤدي إلى تراجع مستوى معيشة العامل العربي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ويضعف من النمو في الاقتصاد الوطني.

3. تدخل الحكومات من حين لآخر في حرية قوى توازن سوق العمل، وبخاصة عند تحديد حد أدنى للأجور، إذ إن تخفيض الأجور والضرائب يساهم في تشجيع الاستثمار، وبالتالي يساعد على إيجاد فرص عمل جديدة.

4. ضعف برامج التوعية والارشاد لتخفيض معدلات النمو السكاني وبالتالي تخفيض حجم السكان في سن العمل وزيادة فرص الحصول على الوظيفة.

5. استخدام التطور التقني بزيادة استخدام عنصر رأس المال كان على حساب استخدام عنصر العمل، مما خفض من نسبة الايدي العاملة أو قلل من عدد ساعات العمل أو استغنى عن خدمات العمال، ولم يراع استخدام التكنولوجيا المكثفة للايدي العاملة في الدول التي تعاني فائض عمالة.

ومن مصادر مشكلة البطالة الرئيسية وجود خلل في التوازن بين انظمة سوق السلع والخدمات وأنظمة سوق خدمات العمل عند مستويات ثابتة من الاسعار والاجور، وذلك لوجود عدد من الاعتبارات أهمها:

1. لم يؤخذ في سياسات التشغيل والتوظيف العربية الاهمية اللازمة لعنصر العمل، على اعتبار أنه يتميز عن بقية عناصر الإنتاج كوسيلة وغاية للإنتاج في آن واحد، فالبطالة تمثل هدراً وخسارة لجزء من موارد المجتمع، ومؤشراً على فشل النظام الاقتصادي في إشباع احتياجات سكانه، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيه.

2. لم يؤخذ في سياسات التشغيل والتوظيف العربية الاهمية اللازمة لعنصر العمل، باعتبار ان تركه متعطلاً لفترة من الزمن يقلل من انتاجيته ويقال من عمره الانتاجي على عكس عنصر الانتاج المتمثل في رأس المال كالألة فتركها معطلة لا يقلل من انتاجيتها.

3. لم تؤخذ في سياسات التشغيل والتوظيف العربية الاهمية اللازمة لعنصر العمل، بأن إيجاد فرص العمل مقابل الأجر هي أكثر اداة اقتصادية فاعلة لإعادة توزيع الدخل ومكاسب التنمية المتوازنة بهدف تحقيق العدالة.

4. لم تؤخذ في سياسات التشغيل والتوظيف العربية الاهمية اللازمة لعنصر العمل، والمخاطر السياسية والاجتماعية التي قد تنجم ، وضرورة تجنب الاستثمارات العربية والدولية المخاطر السياسية والاجتماعية، لأن الاستقرار السياسي للدولة أحد أهم دوافع زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد وبالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للمتطلين عن العمل.

5. لم تؤخذ سياسات التشغيل والتوظيف العربية الاهمية اللازمة لعنصر العمل، وذلك عند البرامج والخطط التنموية المتعاقبة على المستويين الكلي والجزئي للتصدي لمشكلة البطالة، والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيرها على الفرد والمجتمع.

إن البطالة في الدول العربية تترك آثاراً سلبية على النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية، باعتبار أن المتعطل عن العمل هو شخص محروم من الوظيفة، وهو كذلك محروم من توافر دخل مناسب يؤمن الحد الأدنى من احتياجاته اليومية الضرورية، ويترتب على استمرار هذه الحالة ارتكاب المتعطل مجموعة من المخالفات والتجاوزات السلوكية، ومنها اللأخلاقية والجنحة والجناية والجريمة من اجل الحصول على دخل غير مشروع، لتأمين لقمة العيش في بعض الاحيان بسبب الفقر، أو الانتقام من المجتمع بصفة عامة، أو حتى التمرد على الحكومة بصفة خاصة، وربما يمتد ذلك ليؤثر على مستوى الولاء والانتماء للبلد نفسه، كما أن هناك عوامل سلوكية للمتعطل عن العمل مرتبطة جذورها بالعناصر التالية:

1 . الشعور بتقلب علاقاته الاجتماعية وحالته النفسية من وقت لآخر .

2 . الشعور بالضيق وخيبة الأمل والإحباط والبؤس الشديد.

3 . الشعور بالوحدة والعزلة والانطواء والبعد عن المجتمع وقيمه السائدة.

إن مثل هذه العناصر يؤثر على تفكير المتعطل عن العمل، مما يولد لديه مفاهيم جديدة أكثر انحرافاً في نظرتة للحياة، يحاول ان يترجمها في سلوكه كلما اتاحت له الفرصة، خاصة إذا كان يعيش هذا المتعطل في ظروف قاهرة، وأكثر صعوبة في تحقيق الظروف الملائمة للحياة المناسبة، مثل انتشار الامية والجهل والتفكك الأسري وغيرها.

يعدُّ التعطل عن العمل هدراً وخسارة كبيرة على الاقتصاد القومي، لحرمان مورد مهم من الاسهام في التنمية والانتاج، وحرمان المجتمع من استهلاك بعض السلع والخدمات، التي كان يمكن للمتطلين عن العمل الانفاق عليها من الدخل المتأتي لقاء اسهامه في الانتاج، وهذه الحالة ترتبط بالدورات الاقتصادية، ففي حالة الانكماش والركود يقل الطلب على الايدي العاملة، وبالتالي تزيد معدلات البطالة.

إن اخطر ما تسببه البطالة لدى الشباب هو تأخير سن الزواج، والنتيجة تؤدي إلى ارتفاع متوسط سن الزواج، وربما تتعقد الامور أكثر لدى المتعطل عن العمل بأن يصل إلى قناعة بأنه لا أمل في الزواج، مما قد يجعله ينجرف إلى العلاقات غير الشرعية كالزواج العرفي، والممارسات المحرمة دينياً، وغير الأخلاقية، كما يؤدي استمرار البطالة على المدى البعيد إلى زيادة اعداد الكفاءات العربية المهاجرة للخارج، مما يحرم الاقتصاد العربي من عوائد الاستثمار في التعليم والتدريب لفئة تمتلك الخبرات والمهارات المتميزة.



الفصل الخامس

التفسير الاقتصادي للبطالة في الدول العربية

تتناول العديد من فروع المعرفة تفسير ظاهرة البطالة وابعادها وأثارها واسبابها، ومن أهم هذه العلوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع، وأكثر ما حظيت به البطالة من اهتمام كان من قبل علماء الاقتصاد، خاصة في تفسير علاقتها بالاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية، والتي يكون فيها الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل لعناصر الانتاج، والتي منها عنصر العمل المتمثل في القوى العاملة المتعطلة عن العمل وتشكل نسبة هؤلاء معدل البطالة، وتفسر ظاهرة البطالة اقتصادياً بتحليل المفاهيم التالية:

• المعدل الطبيعي للبطالة (العرض والطلب على العمل) :

إن مشكلتي البطالة والتضخم من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية، فتبرز مشكلة البطالة عند مرور الاقتصاد بما يعرف بالدورة الانكماشية أو ما يسمى بالركود الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الانتاج من السلع والخدمات، مما يترتب عليه الاستغناء عن جزء من عنصر العمل، وفقدان العديد من الناس وظائفهم، مما ينجم عنه مشكلة البطالة، التي تتطلب معالجتها استخدام أداة أو أكثر من ادوات السياسات المالية والنقدية، بهدف زيادة مستويات التوظيف للقوى العاملة، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وتبقى في هذه الحالة البطالة عند معدلها الطبيعي.

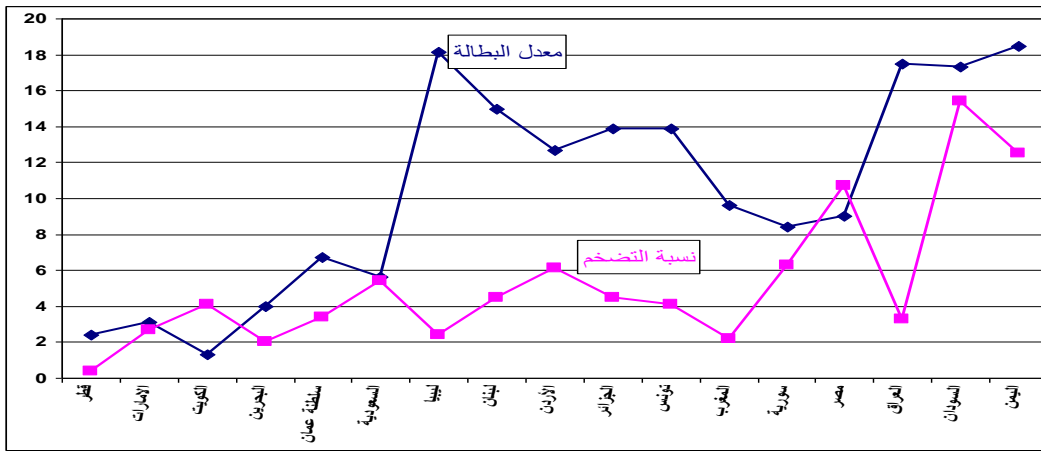
بينما تبرز مشكلة التضخم عند مرور الاقتصاد بما يعرف بالدورة التضخمية أو ما يسمى بالرواج الاقتصادي بسبب ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الانتاج من السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة الطلب على خدمات عناصر الانتاج إلى مستوى التوظيف الكامل، وعندها يتم توظيف جميع القوى العاملة المتعطلة عن العمل، وإذا بقي مستوى العرض الكلي دون مستوى الطلب الكلي فعندها تزداد الاسعار بنسب مرتفعة، وتبدأ مشكلة التضخم في الظهور، وتتطلب معالجتها استخدام أداة أو أكثر من ادوات السياسات المالية والنقدية، بهدف تقليل الانفاق الكلي لكبح جماح الزيادة في الاسعار، والمحافظة على استقرارها عند مستوياتها الطبيعية. وهذه الحالة تدفع وتشجع المزيد من المستثمرين الجدد إلى دخول السوق والتوسع في الانتاج القائم خلال فترة الاجل الطويل.

إن العلاقة بين البطالة والتضخم يفسرها منحني فليبيس، وفق مفهوم نظرية المعدل الطبيعي للبطالة، والتي ترى أنه ليس من الضرورة أن يكون معدل البطالة صفراً، أي عند الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لجميع عناصر الانتاج بما فيها القوى العاملة المتعطلة، وذلك ليتوافق مع معدل التضخم، حيث إن وتيرة انخفاض معدل البطالة ليست بالضرورة أن تأخذ الوتيرة نفسها لزيادة معدل التضخم، ولا يعني ارتفاع معدل البطالة أنه سيقفل من معدل التضخم، والمقصود هنا أن هناك معدلاً طبيعياً للبطالة ومعدلاً طبيعياً للتضخم عند 5%. ويقتصر المعدل الطبيعي للبطالة على وجود نوعين من البطالة وهما : البطالة الاحتكاكية وعادة تكون لمدة تعطل قصيرة تبدأ من ترك الفرد لوظيفته الحالية لحين التحاقه بوظيفته الجديدة، والبطالة الهيكلية وعادة تكون لمدة تعطل لعدة اشهر أو لسنة وهي المدة التي يعاد فيها تأهيل القوى العاملة المتعطلة عن العمل، وتدريبها على متطلبات الكفاءات المهنية التي تحتاجها الهيكلية الجديدة لقطاع اقتصادي معين أو الانتقال من هيكلية اقتصاد خدمي إلى هيكلية اقتصاد صناعي لتنسجم مع وصف الوظائف والمهن المطلوبة من مهارات فنية وتقنية وغيرهما. وفي كلتا الحالتين يبقى معدل البطالة طبيعياً، وتلك الحالة تنم عن ان الاقتصاد القومي يسير ديناميكياً في الاتجاه الصحيح والسليم.

• علاقة البطالة بالسياسات المالية والنقدية :

إن حدوث خلل في توازن الاقتصاد المتمثل في تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي يكون في حالتين : الأولى عند ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، حيث يقوم المنتج بزيادة حجم الإنتاج لديه، ويتطلب ذلك توظيف عناصر إنتاج أكثر مما يعني انخفاضاً في معدل البطالة. وهذا بدوره يؤدي إلى رفع أجور العمال، مما يعمل على رفع تكلفة الإنتاج، التي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ترتفع أسعار السلع والخدمات، مما يعني ارتفاع معدل التضخم. لذا نجد أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية. ويوضح الشكل 16 تطور العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الدول العربية، ويغلب على اتجاهها بأنها أقرب إلى العلاقة العكسية.

شكل رقم (16) : تطور العلاقة بين معدل البطالة ونسبة التضخم في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة لدى الدول في الشكل أعلاه، الشكل من عمل الباحث.

إن هذه العلاقة ليست دائماً صحيحة بالكامل، ففي كثير من الأحيان تتزامن زيادة كليهما معا أو يتزامن انخفاض كليهما معا، وهذا يحدث في اغلب الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، وتسمى هذا الحالة اقتصادياً بالتضخم الركودي Stagflation، والتي يكون فيها ارتفاع معدل التضخم مصحوباً بارتفاع معدل البطالة. وتتطلب عملية معالجة مشكلة البطالة استخدام أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، وتتلخص آلية عملها فيما يلي:

1. أدوات السياسة المالية:

تحدث الفجوة الانكماشية CONTRACTIONARY GAP عندما يمر الاقتصاد بحالة عدم التوازن بأن يكون الطلب الكلي (AD) اقل من العرض الكلي (AS) أي أن (AS > AD)، مما يعني أن حالة الاقتصاد عند مستوى اقل من التوظيف الكامل، واستمرار الحالة يزيد من المخزون السلعي، مما يضطر ارباب العمل إلى تقليل توظيف عناصر الإنتاج من أجل تقليل حجم الناتج الفائض، ومن ثم تقليل العرض الكلي إلى الحد الذي يتساوى مع الطلب الكلي، وأن هذه الحالة تسبب مشكلة البطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن جزء من عناصر الإنتاج، وهذا النوع من البطالة الدورية.

إن معالجة الفجوة الانكماشية تتطلب اتباع السياسة المالية التوسعية EXPANSIONARY FISCAL POLICY ، والتي تستخدم فيها إحدى أدواتها التالية:

1. زيادة الإنفاق الحكومي .
2. تخفيض الضرائب .
3. مزيج من الاداتين .

إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، إلى أن يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. وان تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، إلى أن يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، ويمكن استخدام مزيج من الاداتين بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً إلى أن يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

2. أدوات السياسة النقدية:

أما معالجة الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الطلب الكلي فتتم باتباع السياسة النقدية التوسعية، وتتطلب استخدام إحدى ادواتها التالية:

1. سياسة باب السوق المفتوح .
2. سياسة تخفيض سعر اعادة الخصم .
3. سياسة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .

تعمل سياسة باب السوق المفتوح على زيادة عرض النقود، أي زيادة حجم النقد المتداول، والتي تؤدي بدورها إلى تنشيط حاله الاقتصادية، وإلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، وزيادة الاسعار والانتاج ومن ثم زيادة التشغيل للايدي العاملة وعليه تنخفض البطالة. وتتم هذه العملية إما عن طريق شراء الحكومة للأوراق المالية، التي تؤدي إلى زيادة ارصدة النقود لدى البنوك، والتي بدورها تزيد من قدرة البنوك على منح القروض وتقديم التسهيلات الائتمانية، وبالتالي زيادة عرض النقود إلى المستوى المرغوب فيه، والتي تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد، وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري، وبالتالي يرتفع حجم الطلب الكلي (AD) إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي (AS)، ومن ثم تؤدي هذه الحالة إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة وتنخفض البطالة.

ومن ادوات السياسة النقدية الأخرى سياسة تخفيض سعر اعادة الخصم ، بمعنى تخفيض تكلفة ما يقدمه للبنوك التجارية من ائتمان، وسوف تتبعه البنوك التجارية في ذلك، فتقوم بتخفيض سعر الفائدة، الذي تتقاضاه من عملائها على القروض الممنوحة لهم، وهذا سوف يعمل على زيادة الطلب على القروض، مما يعني زيادة عرض النقد المتاح، مما ينعكس بشكل مباشر على زيادة حجم الطلب الكلي (AD) إلى الحد الذي يتساوى فيه مع العرض الكلي (AS). ومن ثم تؤدي هذه الحالة إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة وتنخفض البطالة.

ومن ادوات السياسة النقدية ايضاً سياسة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية، وتعني زيادة حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، وزيادة قدرتها على إيجاد الائتمان وفقاً لمبدأ المضاعف، مما يعني زيادة حجم المعاملات مما يزيد من حجم الطلب الكلي (AD) إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع العرض الكلي (AS). ومن ثم تؤدي هذه الحالة إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة وتنخفض البطالة، وهكذا.

• علاقة البطالة بالنتائج المحلي الاجمالي GDP :

يتحقق مستوى التوازن في الاقتصاد عند تساوي الناتج المحلي الاجمالي مع الدخل المحلي الاجمالي، ويمثل هذا الدخل مجموع عوائد عناصر الانتاج، التي ساهمت في انتاج السلع والخدمات، وهي بالنسبة لعنصر العمل تمثل الاجور للمشتغلين، والتي تدفع لهم من قبل اصحاب أو ارباب الأعمال مقابل خدماتهم في الانتاج، فالاجر هو الدخل النقدي الوحيد بالنسبة للعامل، واذما تعطل العامل عن العمل فلا يحصل على الاجر، وفي هذه الحالة ينظر للاجور على أنها:

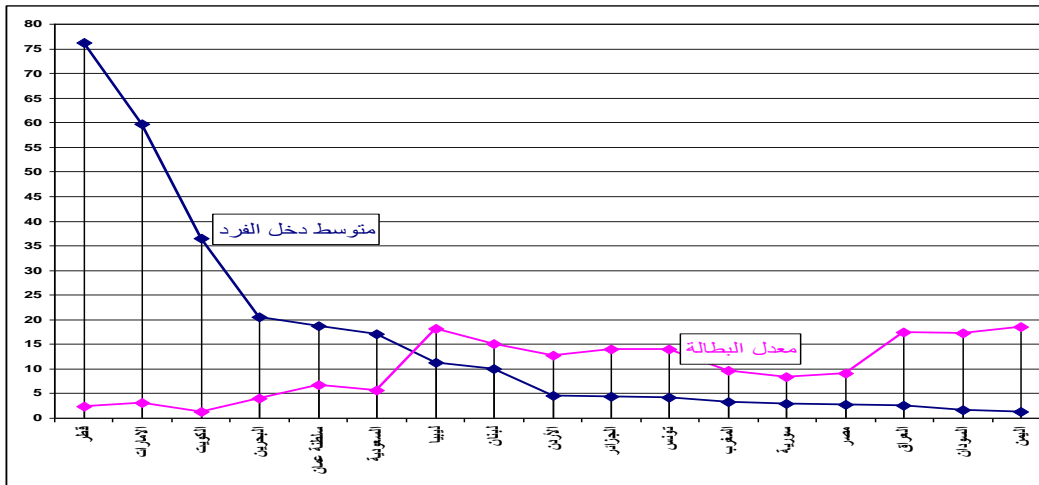
1. **التكاليف:** يعامل رب العمل اجر العامل بأنه أحد تكاليف الانتاج، فاذا زاد الاجر تزداد التكاليف بالنسبة لرب العمل، واذا انخفض الاجر تقل التكاليف بالنسبة لرب العمل.

2. **الدخول:** الأجر التي يتقاضاها العمال هي عبار عن دخول نقدية، فاذا زاد الاجر يزداد الدخل بالنسبة للعامل والعكس صحيح، لذا نلاحظ أن الاجور والتكاليف والدخول عناصر رئيسية مرتبطة ببعضها البعض بعلاقة اقتصادية ترتبط بالدورات الاقتصادية خلال فترات الكساد ينتج عنها البطالة الموسعة. ويوضح الشكل 17 أن العلاقة بين معدل البطالة ومتوسط دخل الفرد في جميع الدول العربية كانت عكسية، وتتمثل الآراء المقترحة في تفسير آلية معالجة البطالة اقتصاديا فيما يلي:

(أ) الدعوة إلى زيادة الاجور عند حدوث الكساد، لان سبب حدوث الكساد هو ضعف القوة الشرائية، فاذا ارتفع الاجر يزداد الانفاق، أي الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع بالانتاج من جديد للزيادة، وبالتالي يعمل على إيجاد فرص عمل جديدة، وتنخفض البطالة.

(ب) الدعوة إلى تخفيض الاجور عند حدوث الرواج، لان سبب حدوث البطالة هو ارتفاع الاجور، وعندما يكون الاجر مرتفعاً ترتفع الاسعار، مما يدفع إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات لارتفاع اسعارها، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل إنتاجها، وما يترتب على ذلك من تخفيض الاجور وتخفيض تكاليف الانتاج، وبالتالي سوف تنخفض الاسعار، ويزداد الطلب من جديد على منتجات السلع والخدمات، مما يؤدي الى زيادة الانتاج بشكل عام، والذي بدوره يزيد من توفير فرص عمل جديدة للمتطلين عن العمل، وهكذا.

شكل رقم (17) : تطور العلاقة بين معدل البطالة ومتوسط دخل الفرد في الدول العربية لعام 2008/2007 :



المصدر: منظمة العمل العربية، مستندة إلى البيانات الرسمية المتاحة، الشكل من عمل الباحث.

• علاقة البطالة بالسياسات التعليمية والتدريبية ومواكبة متطلبات العرض والطلب في سوق العمل :

بما أن عنصر العمل يمثل أحد عوامل الإنتاج الرئيسية، التي تشترك السياسات التعليمية والتدريبية في تكوينه وبناء قدراته وتأهيله من جانب العرض، حسب متطلبات الكفاءات المهنية في سوق العمل المحلية والعربية من جانب الطلب، فإن ذلك يحقق التوازن في جانبي العرض والطلب على العمل، ويتم تمثيل ذلك على النحو التالي:

أ- عرض العمل ومحدداته:

يتأثر عرض العمل في فترة الأجل الطويل بمجموعة من المحددات ، من أهمها القرارات الاستثمارية في القوى البشرية، والتي تكون نتاج السياسات وخطط تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لمختلف مستويات مخرجات التعليم والتدريب، وكلما كانت متوافقة وتلبي حاجة سوق العمل كان الاستثمار في التعليم والتدريب مجديا اقتصاديا وتكون البطالة في ادنى مستوياتها، أي أن هناك علاقة قوية بين البطالة والسياسات التعليمية والتدريبية.

ويتأثر عرض العمل أيضا بعلاقة إيجابية مع مستوى الأجر بصفة عامة، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة عدد ساعات العمل، التي تعرضها مجموعة الأفراد في سوق العمل، وانخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض عدد ساعات العمل، التي تعرضها مجموعة الأفراد في سوق العمل.

ب-الطلب على العمل ومحدداته:

يتأثر الطلب على العمل في فترة الاجل الطويل باعتباره جزءاً من الطلب على الإنتاج الكلي، كما يتأثر قرار صاحب العمل في الطلب على عناصر الإنتاج حسب طبيعة الطلب على المنتجات وحجم الإنتاج، الذي تمثله دالة الإنتاج، فمجموع ما تستخدمه جميع المنشآت من وحدات عنصر العمل عند مستوى أجر معين يمثل طلب السوق على العمل في حالة سوق المنافسة الكاملة في الأجل الطويل.

إن الطلب على عنصر العمل هو طلب مشتق أو غير مباشر من الطلب على إنتاج السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية، وكلما كانت نوعية وكمية مخرجات الانظمة التعليمية بمختلف مستوياتها متوافقة مع خصائص ووصف الوظائف المعلن عنها، كانت البطالة في ادنى مستوياتها وعند معدلاتها الطبيعية، وهذا يولد قابلية للتشاور بين اطراف الانتاج والجهات المنتجة للقوى العاملة لتحقيق مفهوم "زيادة القدرة على التوظيف".

ج- التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل عند مستوى معين من الأجر، ومستوى معين من وحدات عنصر العمل المستخدمة، وفي ضوء تفاعل العوامل الاقتصادية المختلفة في الأمد الطويل تؤدي إلى تسعيرة الخدمة لفئات العمل المختلفة، وفق ظروف الطلب والعرض لكل فئة حسب حجم القوى العاملة ونوعيتها وتوزيعها على الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين (الرواتب، مزايا العمل، المهارات...)، ومشاركة ممثلين عن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص على وجه التحديد في لجنة تطوير البرامج التعليمية والتدريبية تساعد كثيرا في توفيق مخرجات التعليم والتدريب مع المهارات والكفاءات المهنية المطلوبة في سوق العمل.



الفصل السادس

مصفوفة السياسات السكانية والاقتصادية المقترحة لمكافحة البطالة في البلدان العربية :

إن معالجة مشكلة البطالة والحد من تفاقمها في الدول العربية تتطلب اتباع حزمة من السياسات السكانية والاقتصادية، يتم الاتفاق عليها من قبل الشركاء الاجتماعيين في الدول العربية، بالتنسيق المباشر مع منظمة العمل العربية، والإعلان عنها كمرجعية توجيهية في جميع الخطط الاستراتيجية والبرامج التنموية، والتي يفضل أن تنفذ بإدارة تشاركية وتكاملية وتوفيقية بين الدول العربية كافة، وفق أولويات واحتياجات المشاريع القائمة والمستقبلية، وبما يخدم المصالح العربية المشتركة أولاً، بإعلان شعار **تعريب الوظيفة العربية** بإعطاء الأفضلية للعامل العربي في التوظيف، وفق آليات محددة للاستخدام يتفق عليها بالإشراف المباشر من قبل منظمة العمل العربية، وأهم مدخلات السياسات السكانية والاقتصادية المقترحة يتلخص فيما يلي:

1. إعادة تأهيل المتعطلين عن العمل، وتدريبهم لممارسة أعمال ومهام تطلبها سوق العمل خارج أوقات العمل، أو في حالة حدوث البطالة الموسمية.
2. زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع استثمارية وتنموية، وعلى البنى التحتية التي تساهم في جذب الاستثمارات العربية والاجنبية، خاصة في حالة الركود الاقتصادي.
3. توفير الدعم اللازم لإنجاح مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة من تأمين مصادر تمويل لتنفيذها، وتقديم تسهيلات ائتمانية مناسبة، وتدريب المستفيدين من المتعطلين عن العمل لإكسابهم مهارات ادارية ومالية وتسويقية وفنية مؤهلة.
4. تنظيم استخدام العمالة الوافدة من الدول غير العربية في المهن والأعمال، التي يمكن فيها إحلال عمالة محلية وعربية بديلة عن العمالة غير العربية.
5. اتباع برامج ديموغرافية تحد من عرض العمالة من خلال التأثير على معدل النمو السكاني وتخفيض معدل خصوبة الإناث.
6. إعادة تركيبية وبنية سوق العمل وتشريعاتها لتسهيل عملية التشغيل في سوق العمل العربية.
7. تقديم حزمة من الإجراءات والحوافز، التي تدعم عملية التوظيف من قبل أصحاب الأعمال والمؤسسات للأفراد المتعطلين عن العمل، مثل اعفاء جزء من الضرائب وتوفير عقود عمل مؤقتة.
8. اعتماد سياسة تشغيلية تتيح الحصول على الوظائف بعدالة، وتضمن المساواة في جميع المزايا الوظيفية ، خاصة بين الذكور والإناث.
9. تبني سياسات تشغيلية تعطي فرصاً أكبر للمرأة في الحصول على العمل المناسب من خلال توسيع مجالات نطاق عملها وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.
10. اتباع سياسات متطورة في تنظيم وتخطيط دور النقابات العمالية وعلاقات العمل بين الشركاء الاجتماعيين ، وتطوير نظم التشغيل والتأهيل والتعليم لمواكبة مخرجاتها متطلبات المهن والوظائف في سوق العمل المحلية والخارجية.
11. اتباع السياسات المالية والنقدية من خلال زيادة الانفاق الحكومي، وبالتالي زيادة الاستهلاك والاستثمار، وتشجيع تمويل المشاريع بطريقة المرابحة، وتخفيض معدلات

الفائدة، وزيادة التسهيلات الائتمانية، وزيادة الأجور النقدية من خلال الاستثمارات الحكومية، ورعاية ودعم التعاونيات، ودعم صغار المنتجين من المزارعين والحرفيين وغيرهم.

12. ربط شبكات قواعد بيانات العمل والعمال والتشغيل والاستخدام ببيانات مخرجات التعليم والتدريب وفقاً للمستويات الأكاديمية والمؤهلات التعليمية للخريجين وما تمتلكه من مهارات وخبرات للاستفادة منها في أسواق العمل داخل الوطن العربي.

13. إيجاد نظام حوكمة عربية رشيدة مبنية على أسس النزاهة والشفافية وحرية التعبير والمشاركة السياسية والعدالة يعطي للمواطن الحق في تحديد أولوياته واحتياجاته بإشراكه في صناعة القرارات الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الحكومات المحلية في الدول العربية ليتحمل مسؤولياته في مواجهة الأعباء المالية والمشاكل الاقتصادية ومن أهمها مشكلة البطالة.

14. تطوير تشريعات العمل العربية بما يضمن حرية انتقال العمالة العربية بين البلدان العربية.

15. تبني كل التوصيات الواردة في الاستراتيجية العربية للتشغيل والعقد العربي للتشغيل عند رسم السياسات الوطنية الخاصة بالحد من البطالة وسياسات التشغيل.

16. الشروع في إنشاء بنك للمعلومات أو مرصد عمالي على مستوى الوطن العربي والذي من شأنه أن يساعد في تبادل البيانات ورسم السياسات وتشخيص المشكلات وإيجاد الحلول لكثير من المشاكل التي تعانيها أسواق العمل العربية.

17. اعتماد آلية الحوار الاجتماعي لرسم السياسات الخاصة بالحد من البطالة ورسم السياسات التي من شأنها أن تعمل على الحد من النزاعات العمالية وتوفير فرص العمل وظروف وشروط بيئة العمل اللائق، كما أن من شأنها أن تعمل على تلبية المطالب الاجتماعية وتحقيق الانسجام والسلم الاجتماعي.



النتائج :

1. ما زال معدل النمو السكاني في الدول العربية مرتفعاً وبمتوسط نمو يزيد على 2%، وكان الأعلى في فلسطين 3.3% والأدنى في الصومال 1%.
2. تشير تقديرات تطور حجم السكان في الوطن العربي من 74.4 مليون نسمة عام 1950 إلى 170 مليون نسمة عام 1980 وإلى 237 مليون نسمة عام 1994 وإلى 284 مليون نسمة عام 2000 وإلى 321 مليون نسمة عام 2005 وإلى ما يقارب الـ 345 مليون نسمة بحلول عام 2010، ويتوقع وصوله إلى نحو 460 مليون نسمة بحلول عام 2025 وإلى نحو 600 مليون نسمة في عام 2050.
3. ثماني دول عربية تستحوذ على 82.5% من إجمالي سكان الوطن العربي وهي مصر والسودان والجزائر والمغرب والعراق والسعودية واليمن وسوريا، وتستحوذ بنسب متماثلة تقريباً على إجمالي القوى العاملة (المشتغلين والمتعطلين) في الوطن العربي.
4. معدلات النشاط الاقتصادي الخام (نسب السكان النشيطين إقتصادياً 15 سنة فأكثر من مجمل السكان) كانت تقديراتها متدنية جداً في اليمن وفلسطين وليبيا وسوريا والجزائر والعراق، ومرتفعة نوعاً ما في دول الخليج العربي لارتفاع حجم السكان غير المواطنين بنسبة 39% من مجمل السكان فيها.
5. ارتفاع نسب السكان غير المواطنين من مجمل السكان الأصليين لتصل إلى نحو 79% في الإمارات و77% في قطر و67% في الكويت و40% في البحرين و31% في سلطنة عُمان و27% في السعودية.
6. بلغ عدد سكان الدول العربية في سن العمل 15 سنة فأكثر نحو 160 مليون نسمة وبنسبة 49%، موزعين بين من هم في داخل القوى العاملة بنحو 107 ملايين نسمة بنسبة 67%، وبين من هم خارج القوى العاملة بنحو 53 مليون نسمة بنسبة 33%.
7. بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح 32.6% من مجمل سكان الوطن العربي، وهذا المعدل يمثل مجمل القوى العاملة موزعين بين (عدد المشتغلين 93.1 مليون نسمة بنسبة 87.1%، وعدد المتعطلين عن العمل 13.8 مليون نسمة وبنسبة 12.9%).
8. بلغت نسبة السكان المعالين، أي السكان غير المنتجين أو السكان المستهلكين، 72% من مجمل سكان الوطن العربي، أي أن الاعتماد الفعلي في العمل والمساهمة بالانتاج يكون على 28% فقط. وباستثناء السكان دون 15 سنة، فإن نسبة المشتغلين فعلاً 58% من مجمل السكان في سن العمل، ونسبة غير المشتغلين 42% من مجمل السكان في سن العمل.
9. أعلى معدل مشاركة اقتصادية منقح يزيد على 75% كان في قطر والإمارات والكويت وأقل معدل مشاركة اقتصادية منقح يقل عن 45% كان في الجزائر والأردن واليمن.
10. أدنى معدلات مشاركة اقتصادية للسكان في العمل كانت في اليمن بنسبة 21.5%، تلتها فلسطين 22.6%، ثم الأردن 23.8%، وليبيا 26% وسوريا 28.1% والجزائر 29.5%. وأعلى معدلات مشاركة اقتصادية للسكان في العمل كانت في البحرين 72.4% وقطر 67.5% والإمارات 61.9% والكويت 58.3%.

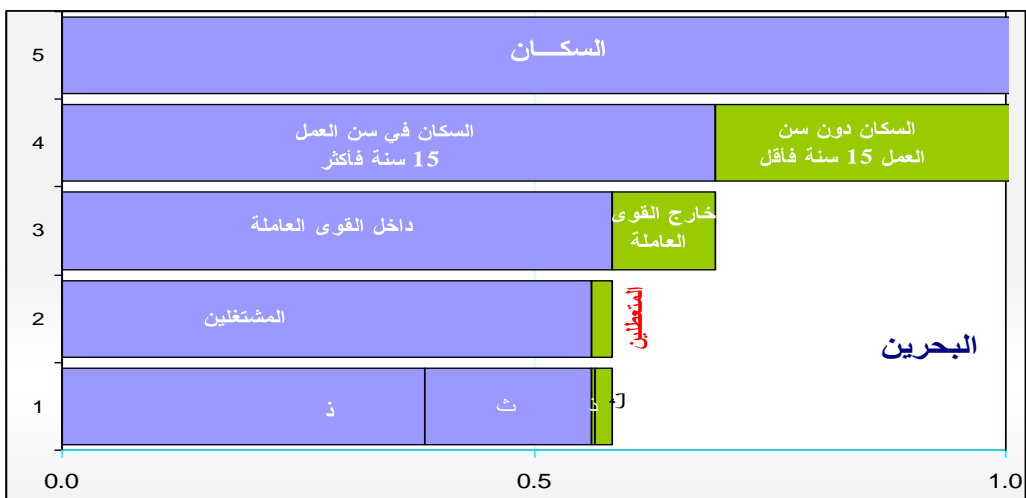
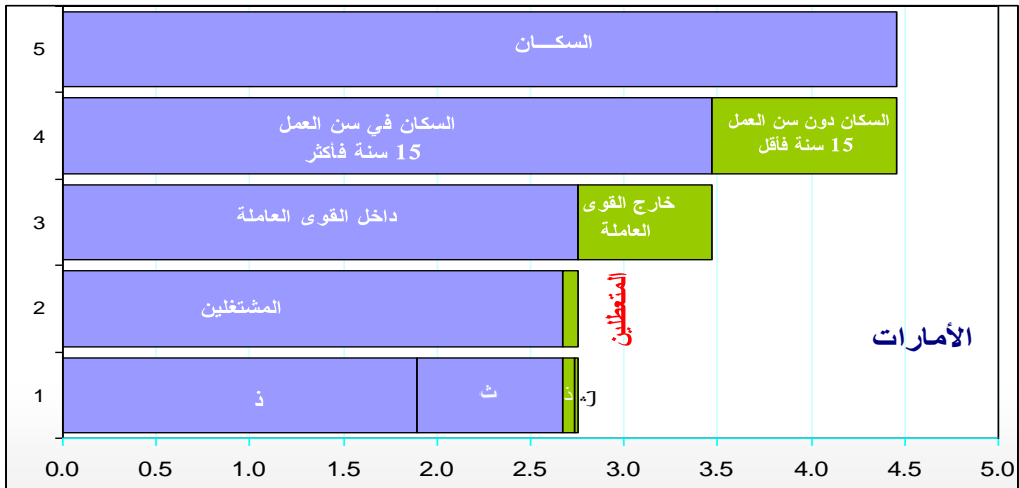
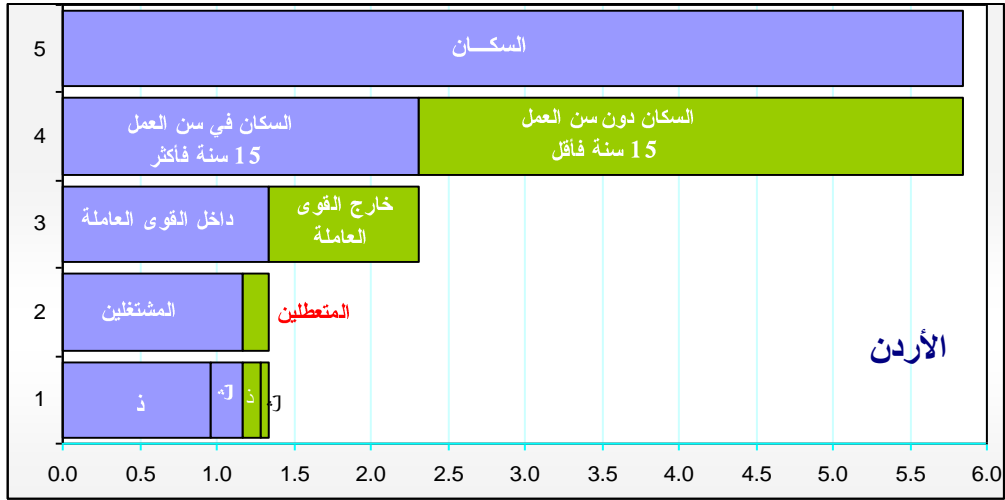
11. أدنى نسب القوى العاملة من الشباب 15 – 24 سنة كانت في السعودية 18.4%، وتونس 26.2% وفلسطين 27.1% واليمن 27.4% والأردن 27.8% وموريتانيا 28.3%. وأعلى نسب القوى العاملة من الشباب كانت في البحرين بنسبة 66.6% والإمارات 62.3% وليبيا 57.6% والصومال 57.3% والسودان 55.2% وقطر 51.9%.
12. نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً (القوى العاملة) في سن الشباب كانت 20% من مجمل الإناث في الدول العربية، وكانت بنسب متدنية جداً في كل من اليمن والسعودية والجزائر وموريتانيا وفلسطين وسوريا والأردن والصومال والعراق، وبنسب مرتفعة في الكويت وقطر، وبنسبة مشاركة للإناث اعلى من الذكور فقط في تونس.
13. نسبة الذكور النشيطين اقتصادياً (القوى العاملة) في سن الشباب كانت 53.6% من مجمل الذكور في الدول العربية، وكانت بنسب مرتفعة جداً في بعض الدول العربية، مثل البحرين 84.9% والإمارات 78.9% والسودان 78% وليبيا 76%.
14. إن 61% من القوى العاملة في الدول العربية حالتها العملية تعمل بأجر لقاء مساهمتها في الانتاج، وان الدول العربية التي تزيد فيها نسبة القوى العاملة بأجر على 80% هي قطر والكويت والبحرين والإمارات والسعودية وسلطنة عمان والأردن. وأن الدول التي تقل فيها القوى العاملة بأجر عن 50% هي موريتانيا والعراق والسودان والصومال والمغرب وجيبوتي والجزائر وفلسطين وسوريا واليمن.
15. إن 72% من القوى العاملة في الدول العربية تعمل في قطاع الخدمات، وهي السمة العامة لاقتصادات الدول النامية عموماً. ويستوعب قطاع الخدمات نسباً تزيد على 80% من القوى العاملة في كل من الكويت والسعودية وجيبوتي والإمارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والأردن.
16. بلغ عدد المتعطلين عن العمل ما يقارب الـ 17 مليون شخص، ومعدل البطالة 14.5% في جميع الدول العربية، وهو من أعلى معدلات البطالة في العالم، علماً بأن معدل البطالة في دول الخليج العربي منخفض ولم يتجاوز 5%، وكان أقل معدل بطالة في الكويت 1.3% وأعلى معدل بطالة في جيبوتي 35%. وأن أعلى نسب بطالة بين الشباب والإناث وبمعدلات تزيد على 25%.
17. شكلت نسبة المتعطلين عن العمل في جميع الدول العربية 7.8% من اجمالي المتعطلين عن العمل في العالم، بينما شكلت نسبة السكان في جميع الدول العربية 4.8% من اجمالي السكان في العالم.
18. تحتاج الدول العربية إلى إيجاد فرص عمل سنوية ما بين 4 و 5.5 مليون فرصة عمل لاستيعاب البطالة الجارية ولمواجهة الزيادة المستقبلية في عرض العمل، إذ بلغت نسبة البطالة بين الشباب في جميع الدول العربية 54.2%، بينما نسبة البطالة بين الشباب على مستوى العالم بلغت 14.4%، وفي دول جنوب آسيا 16.4%.
19. تباينت مؤشرات البطالة في الدول العربية، فكانت تزيد نسبة القوى العاملة المتعطلة عن العمل على 33% في ثلاث دول وهي جيبوتي والصومال وموريتانيا. فيما كانت تقل نسبة البطالة عن 10% في تسع دول وهي الكويت وقطر والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وسوريا ومصر والمغرب. وتتوزع نسب البطالة في باقي الدول بين 12.7% في الأردن و 21.5% في فلسطين.

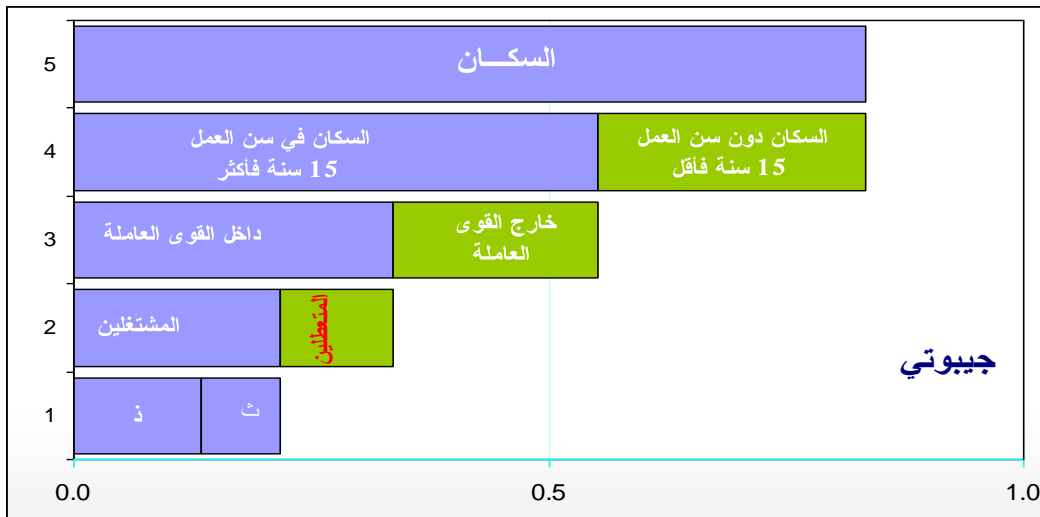
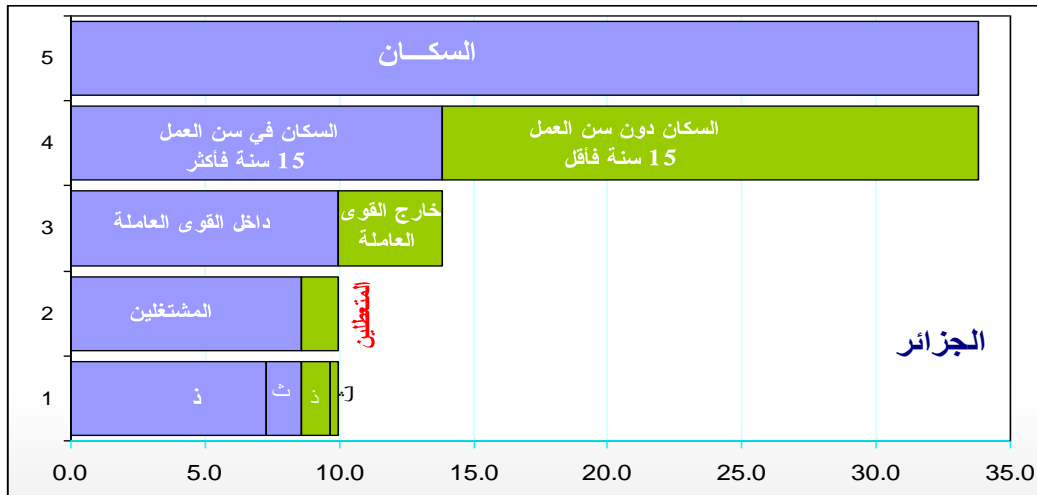
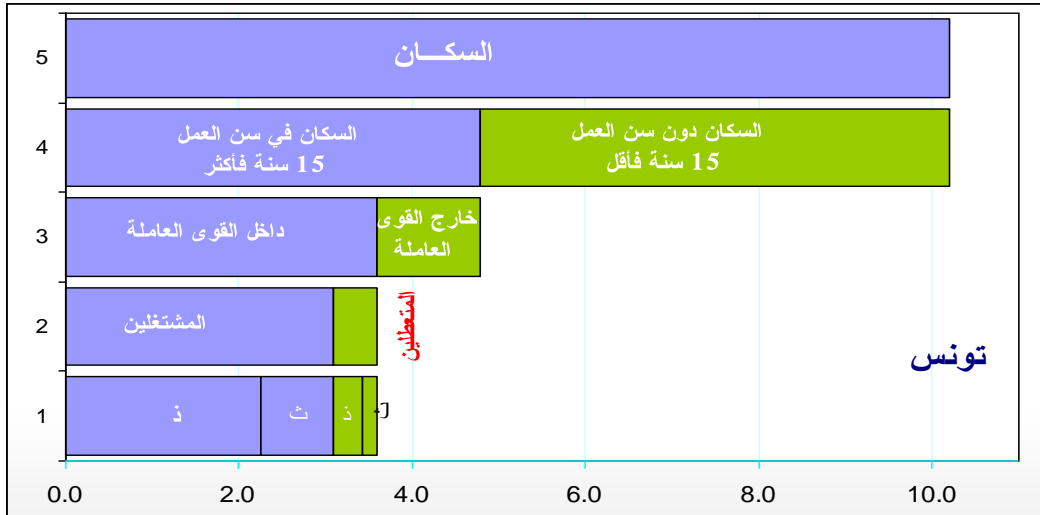
20. بلغ إجمالي عدد المشتغلين في الدول العربية 93.1 مليون مشتغل منهم 21.7 مليون مشتغلة أنثى بنسبة 21.7% مقابل 71.4 مليون مشتغل ذكر بنسبة 71.4%، وان عدد المتعطلين 13.8 مليون نسمة منهم 4.5 مليون متعطلة انثى بنسبة 32.6% مقابل 9.3 مليون متعطّل ذكر بنسبة 67.4%. ونسبة الإناث في القوى العاملة 24.5% ونسبة الذكور في القوى العاملة 75.5%.
21. إن اتجاه العلاقة بين معدل البطالة والتضخم من جهة، واتجاه معدل البطالة ومتوسط دخل الفرد من جهة أخرى كان لكليهما عكسياً في جميع الدول العربية .

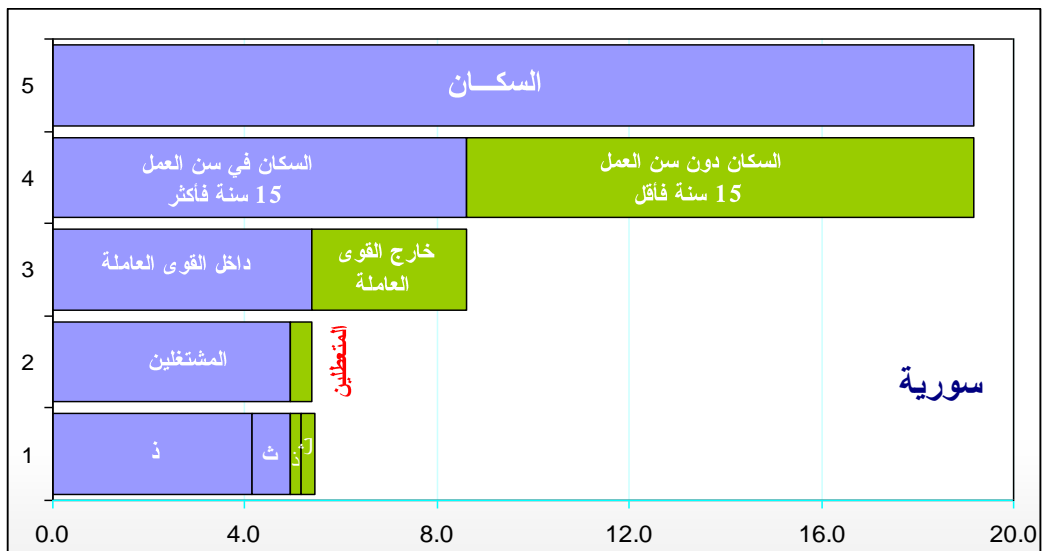
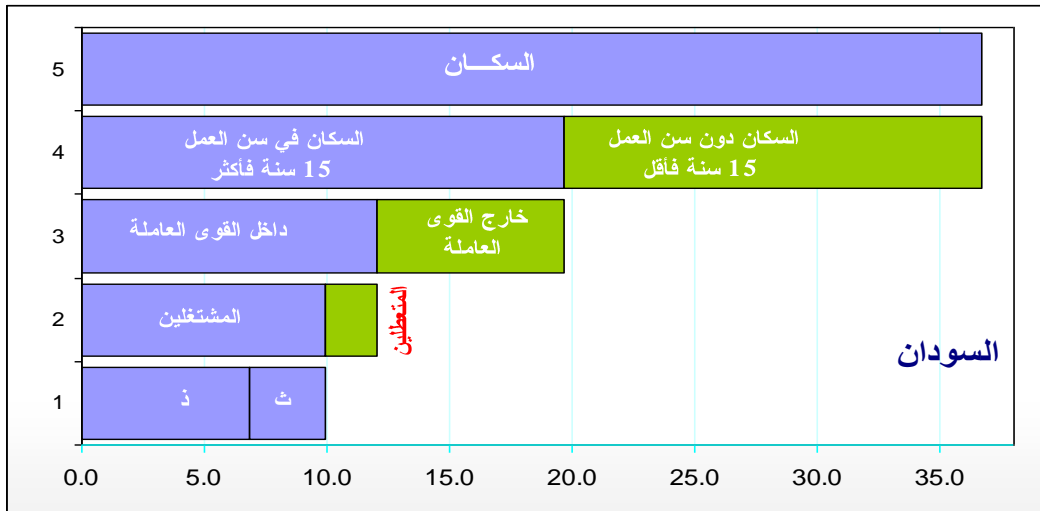
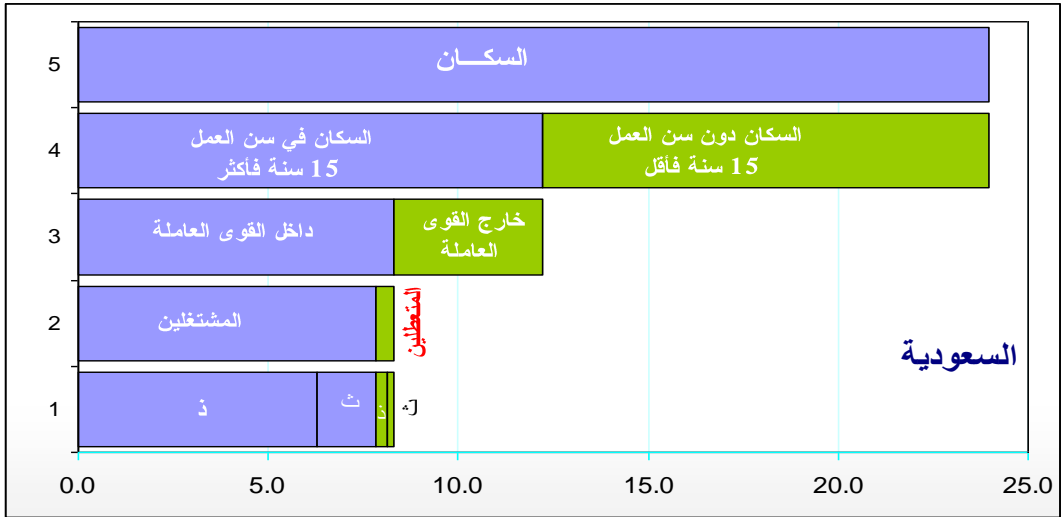


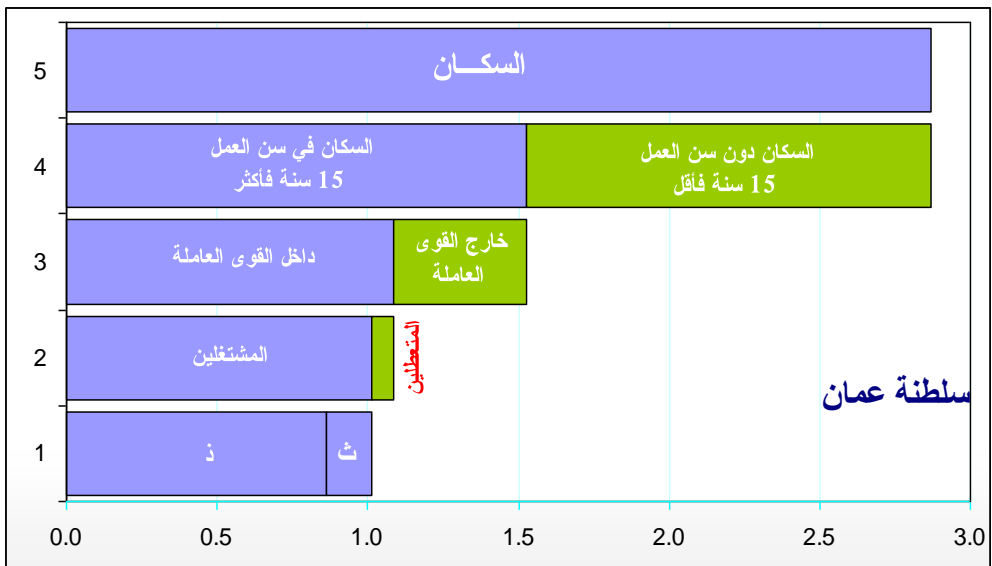
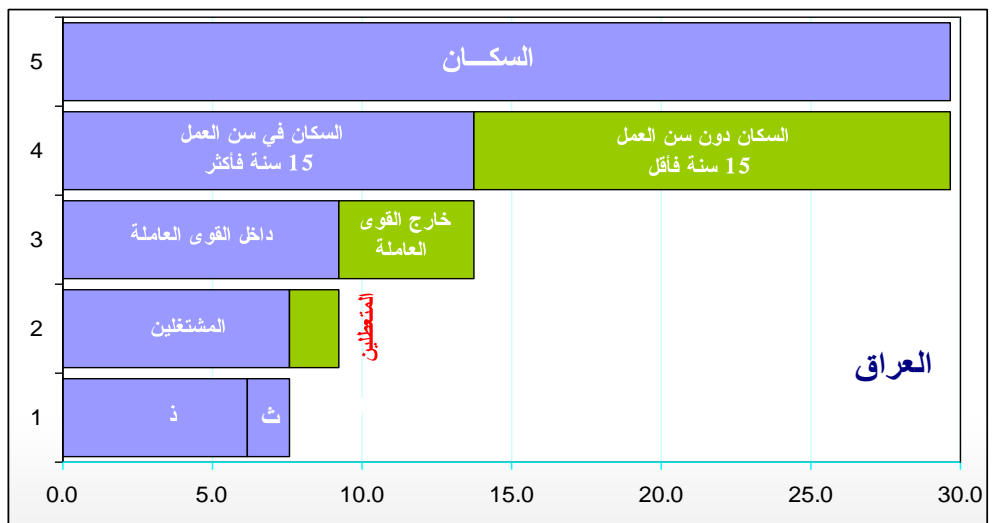
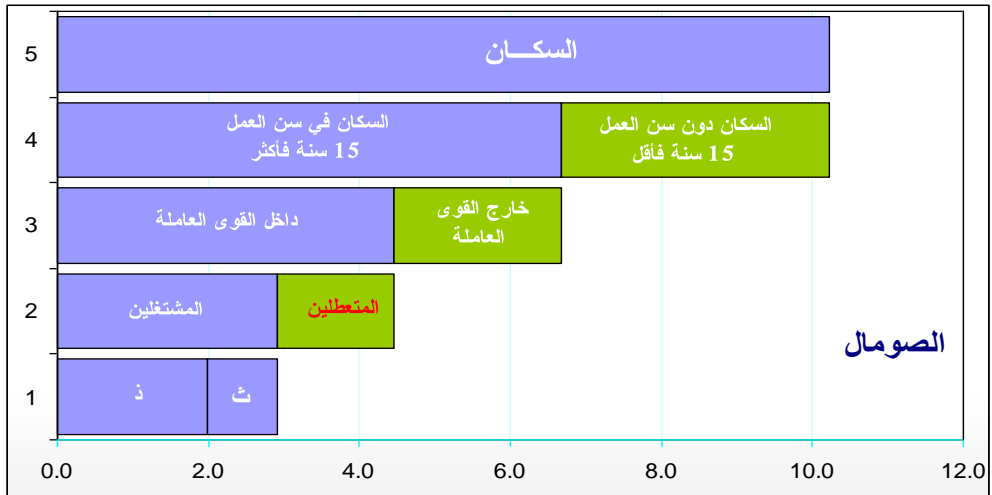
الملاحق :

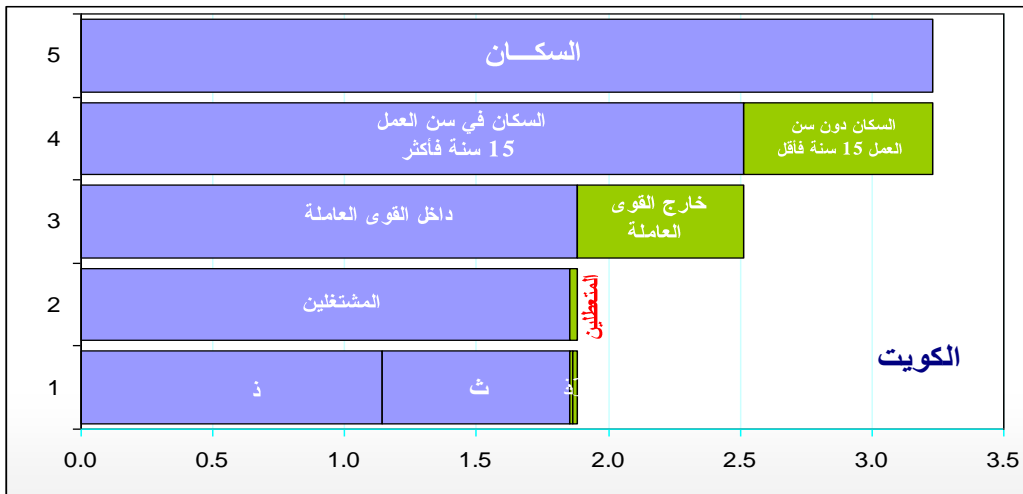
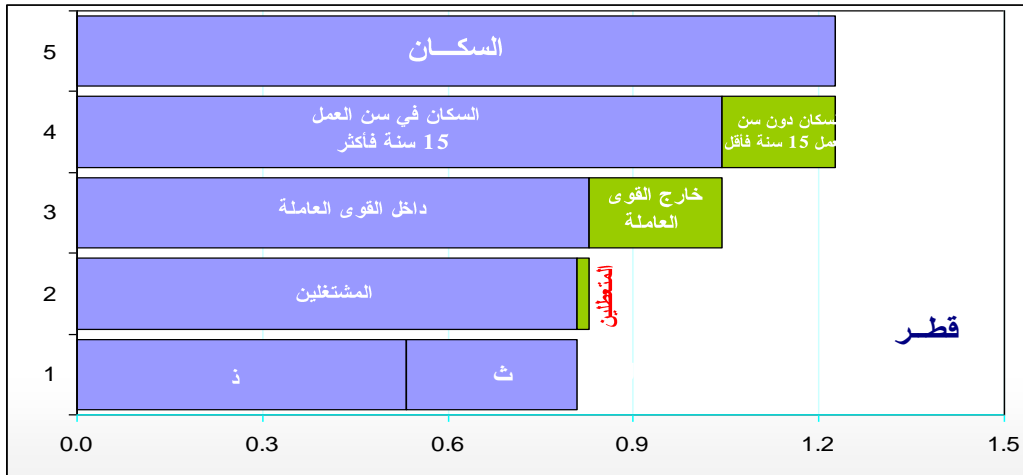
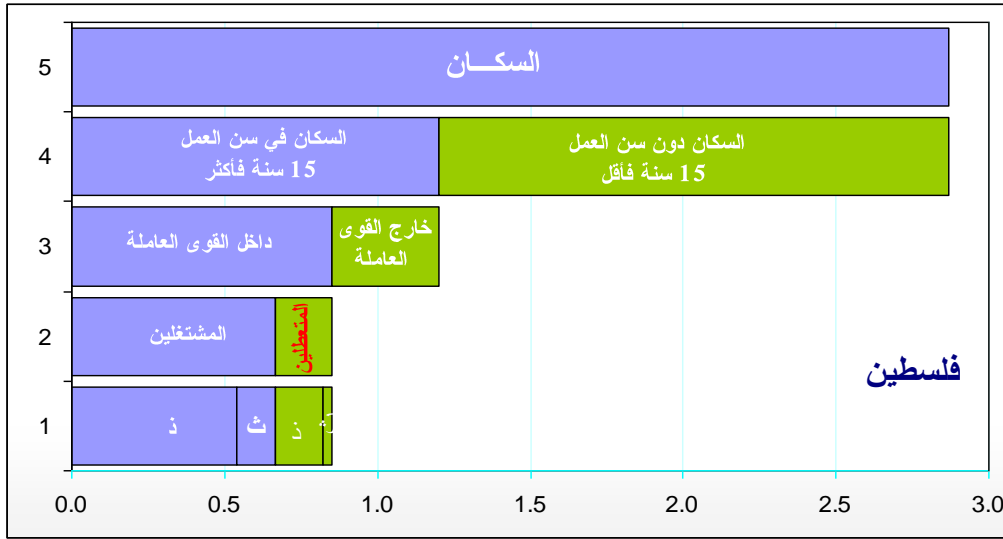
ملحق 1 : أشكال توضيحية لتوزيع فئات السكان في الدول العربية لعام 2007/2008 (عمل الباحث) :

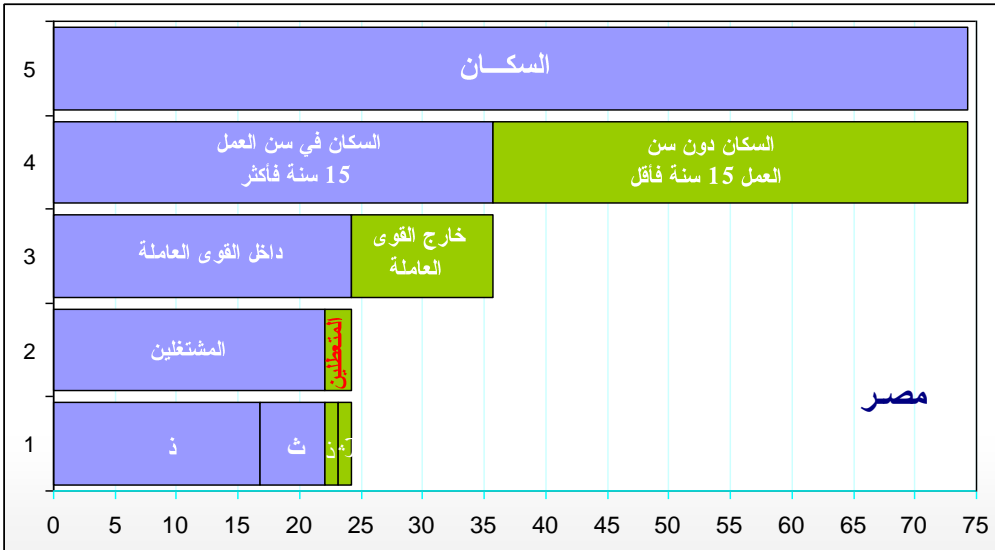
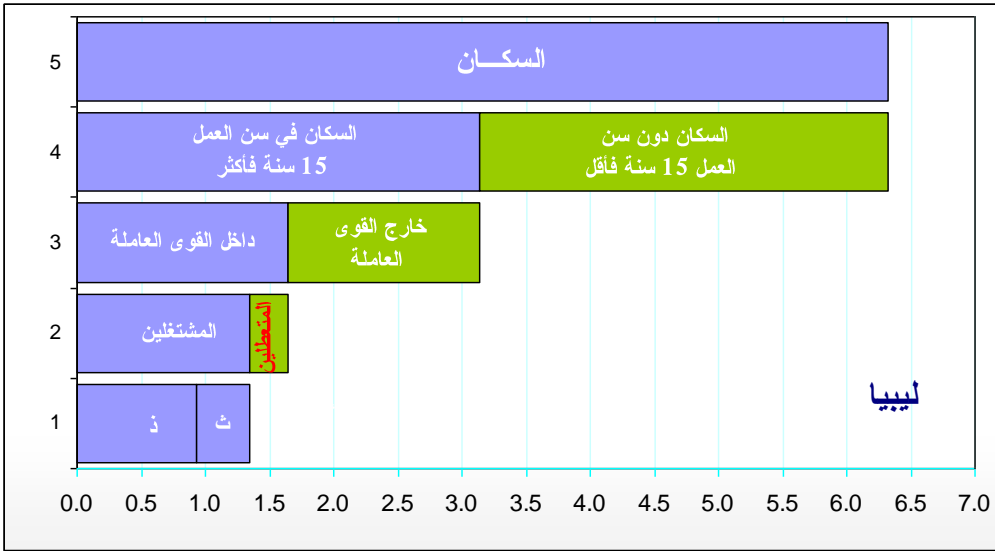
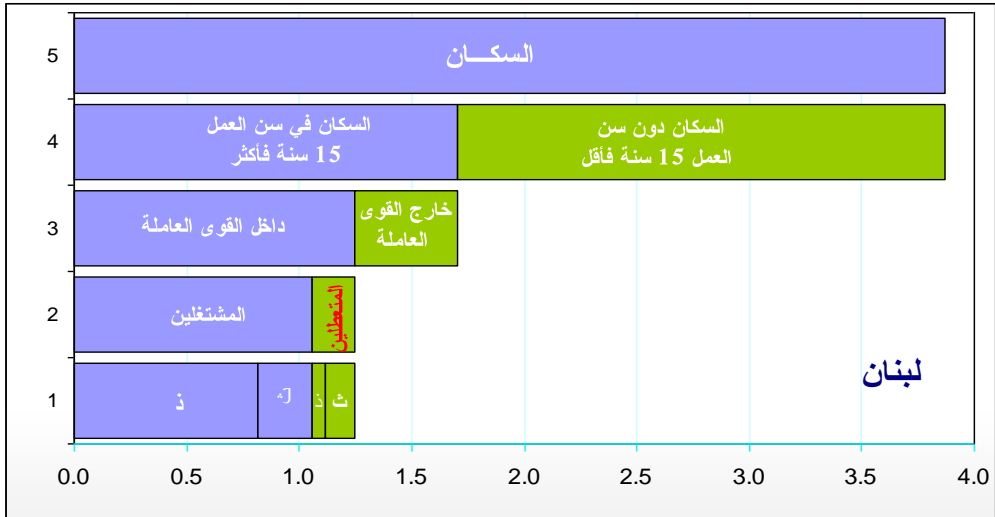


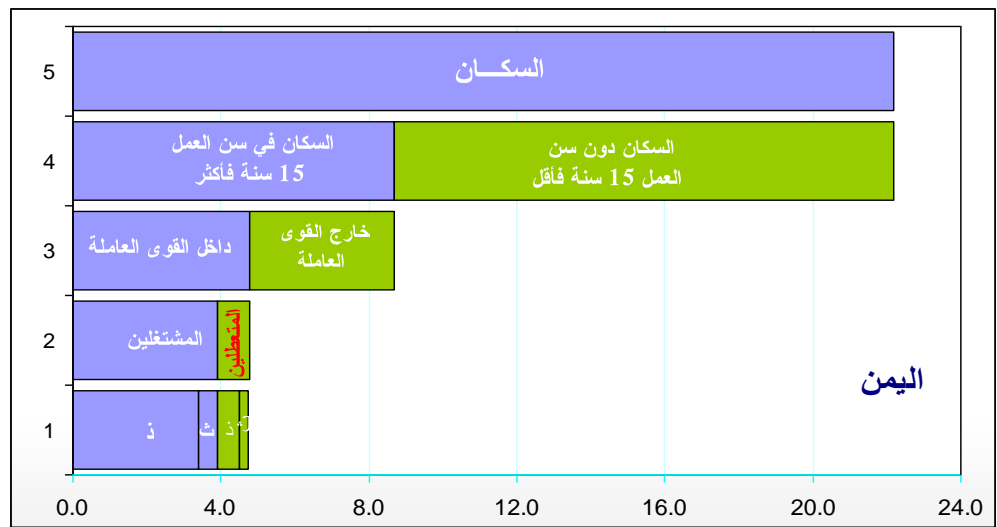
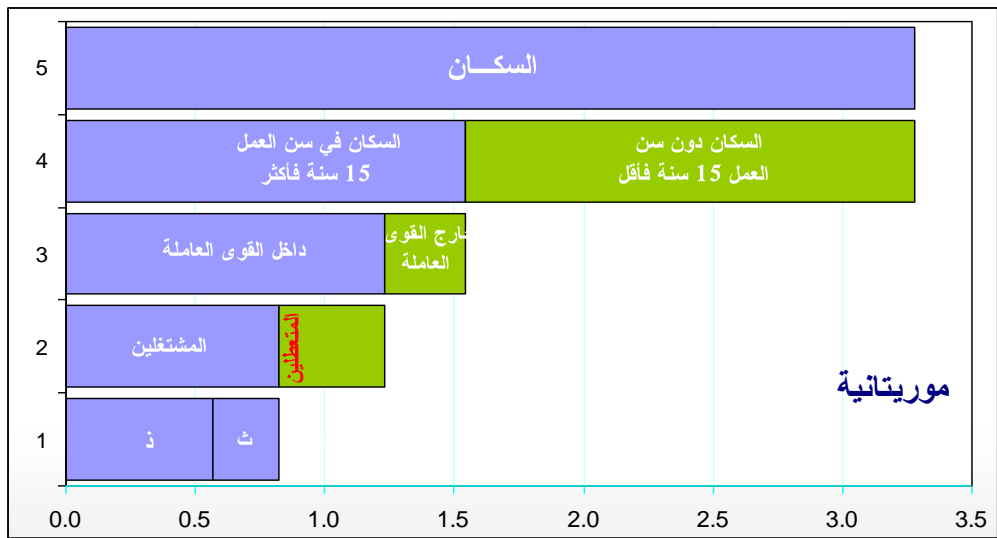
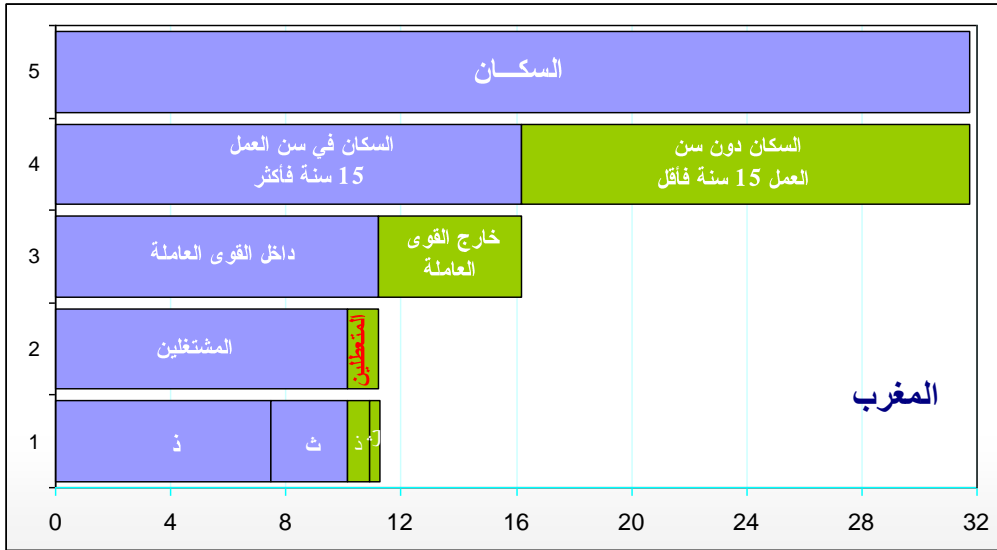






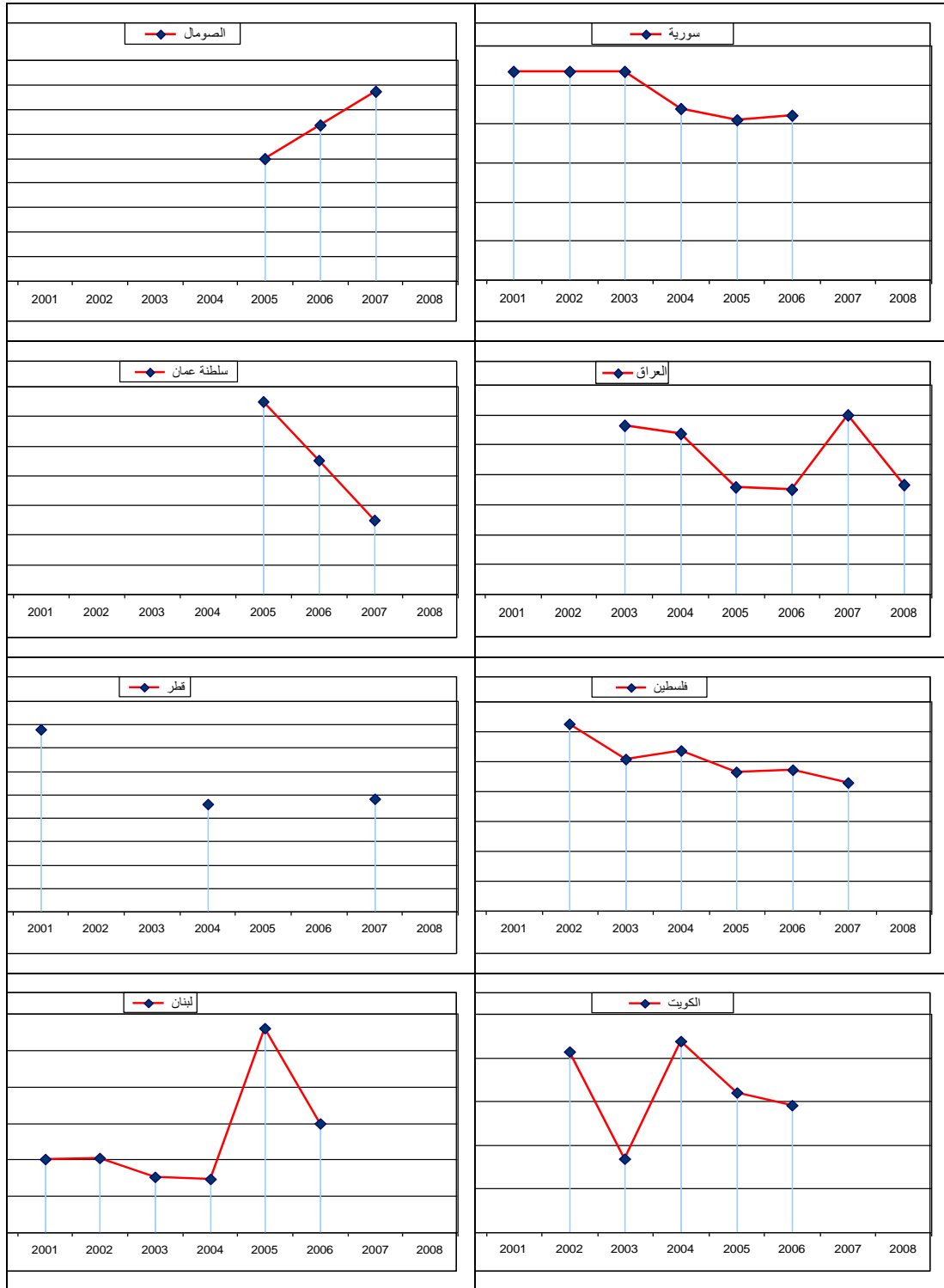


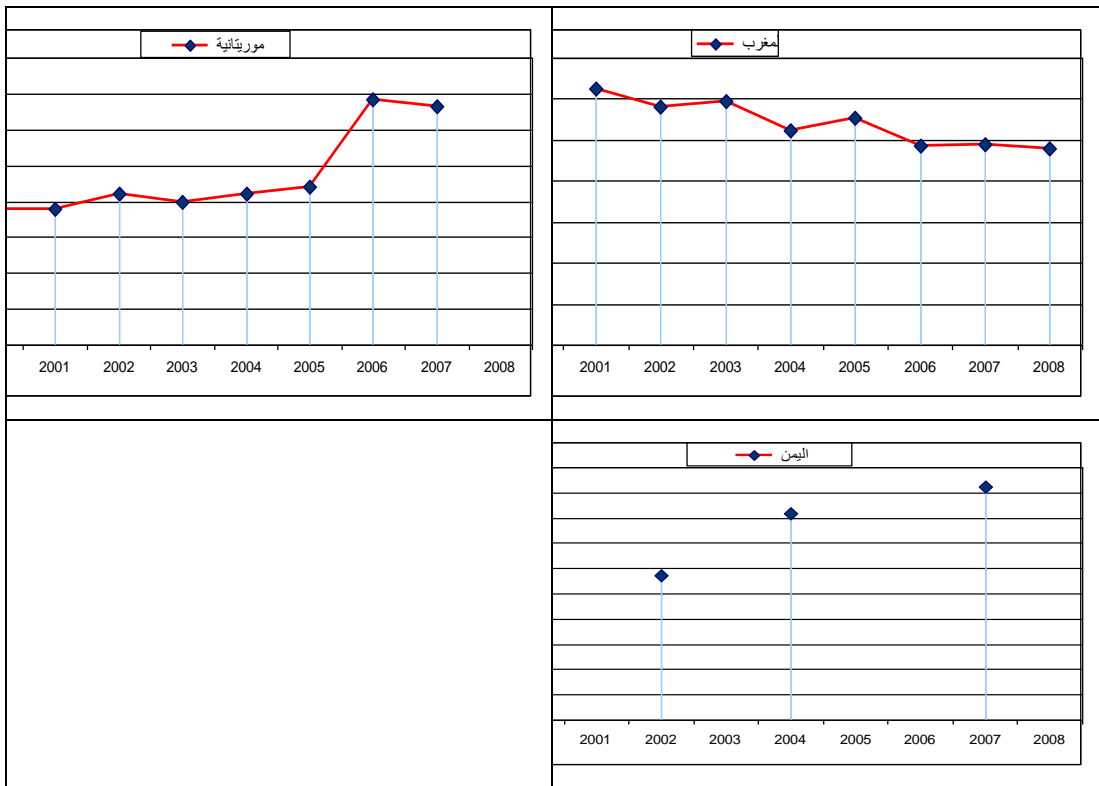
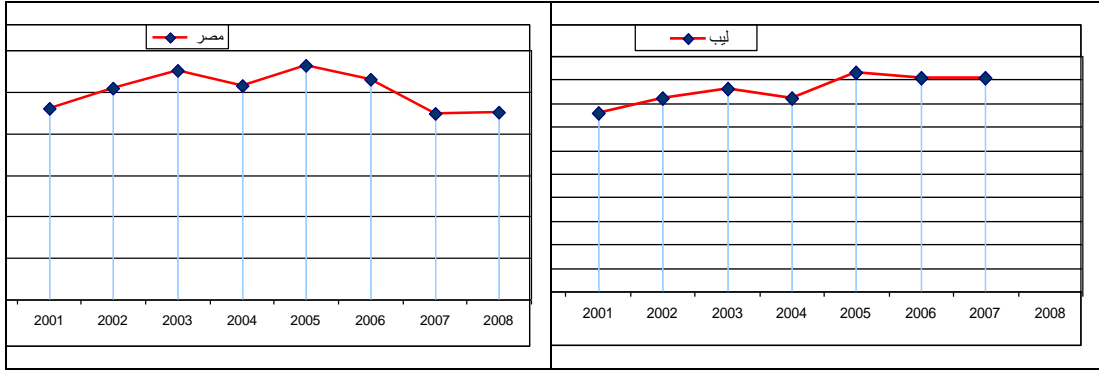




ملحق 2 : أشكال توضيحية لتطور معدلات البطالة للسنوات المتاحة في الدول العربية (عمل الباحث) :







الأشكال والجداول البيانية

أ- الأشكال البيانية:

- شكل 1: معدلات النمو السكاني في الدول العربية لعام 2008 / 2007.
- شكل 2: تطور حجم السكان في الوطن العربي خلال الفترة من 1950 – 2050.
- شكل 3: التوزيع النسبي لحجم السكان في الدول العربية خلال عام 2008/2007.
- شكل 4: التوزيع النسبي للسكان النشيطين وغير النشيطين اقتصاديا في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 5: معدلات مشاركة القوى العاملة المنقحة للسكان 15 سنة فأكثر في الدول العربية لعام 2008 / 2007.
- شكل 5: معدلات القوى العاملة في الدول العربية خلال عام 2008 / 2007.
- شكل 6: التوزيع النسبي للشباب النشيطين اقتصاديا ممن اعمارهم 15 - 24 سنة في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 7: التوزيع النسبي للشباب النشيطين اقتصاديا حسب الجنس ممن اعمارهم 15 - 24 سنة في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 8: التوزيع النسبي لحجم السكان في سن الشباب 15 - 24 في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 9: التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الحالة العملية في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 10: التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب نشاط الاستخدام في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 11: التوزيع النسبي للمتغلبين عن العمل في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 12: توزيع فئات السكان في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 13: تقديرات معدلات المشاركة للقوى العاملة ونسب المشتغلين والمتغلبين في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 14: تقديرات معدلات المشاركة للقوى العاملة ونسب المشتغلين والمتغلبين في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 15: مقارنة لتطور معدلات البطالة السنوية لدى فئة الشباب 15 – 24 في الدول العربية ودول العالم.
- شكل 16: تطور العلاقة بين معدل البطالة ونسبة التضخم في الدول العربية لعام 2008/2007.
- شكل 17: تطور العلاقة بين معدل البطالة ومتوسط دخل الفرد في الدول العربية لعام 2008/2007.

ب- الجداول:

- جدول 1: حجم السكان في البلدان العربية لعام 2007 / 2008 .
- جدول 2: السكان النشيطون اقتصاديا في البلدان العربية لعام 2007 / 2008 .
- جدول 3: التوزيع النسبي للشباب النشيطين اقتصاديا ممن اعمارهم 15 - 24 سنة حسب الجنس في الدول العربية لعام 2007 / 2008 .
- جدول 4: توزيع إجمالي عدد السكان في الدول العربية حسب المشاركة في العمل لعام 2007 / 2008 .



المراجع :

1. الكتاب السنوي الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد السابع، 2007 ، منظمة العمل العربية.
2. تقديرات منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، استنادا إلى البيانات الرسمية المنشورة والمتاحة لدى الدول العربية لعام 2008 فما قبل.
3. بيانات رسمية واردة إلى منظمة العمل العربية من وزارات العمل والشئون الاجتماعية في البلدان العربية.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 .
5. محمد هيثم الحوراني. اقتصادات العمل مع دراسة تطبيقية حول اقتصاد العمل في الأردن وموضوعاته. طبعة أولى. عمان: الجامعة الأردنية، 1987.
6. علي محمد الهوني ومحمد سالم كعيبة. أسس نظرية اقتصادات العمل، طبعة أولى. بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1994.
7. مدحت القرشي. الاقتصاد الصناعي. ط2، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، 2005.
8. صالح محمد الشعيبي. التنمية واقتصادات القوى العاملة، 1986.
9. حسن عبد القادر صالح وآخرون. الكتاب المرجعي في التربية السكانية. عمان: وزارة التربية والتعليم، 1998.
10. جهاد أبو السندس. "الاحتياجات المستقبلية من الايدي العاملة في قطاع الانشاءات في الأردن حتى عام 2000". رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية، عمان، 1992.
11. جهاد ابو السندس و عبد الناصر الزيود. مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وتطبيقات عملية، 2008، الأردن.
12. أ. سعيد يحيي، أ. بوقرة رابح، أ. قرين علي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة - الجزائر.
13. أ. ساسيه خضراوي، أ. سليمة عبيدة. قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية. جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر.
14. د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، ظاهرة البطالة في الدول العربية: الواقع والأسباب وآليات المعالجة، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم - جمهورية السودان.
15. د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، 1998، الكويت.
16. الدكتور أحمد قطيطات، الهيئة الديموغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، 2007، المجلس الأعلى للسكان، عمان - الأردن.

IMAD A. MOOSA, **Economic Growth and Unemployment In Arab Countries: Is Okun's Law Valid?** MONASH UNIVERSITY, AUSTRALIA, International Conference on "The Unemployment Crisis in the Arab Countries, (17-18) March 2008, Cairo- Egypt. .17

ILO, DEPARTMENT OF STATISTICS, **STATISTICAL UPDATE ON ARAB STATES AND TERRITORIES AND NORTH AFRICAN COUNTRIES**, May 2011. .18

United Nations Department of Economic and Social Affairs Division for Social Policy and Development, **YOUTH & EMPLOYMENT IN POST-CONFLICT ARAB COUNTRIES**, BEIRUT, 28 – 30 JANUARY 2004. .19

□ □ □

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
1	تقديم
4	مقدمة
4	الدراسات السابقة
11	الفصل الأول: أسواق العمل العربية وخصائصها
	1.1. تمهيد
	1.2. حجم السكان ونموه في الدول العربية
	1.3. توزيع القوى العاملة (السكان النشيطون اقتصادياً)
16	• التوزيع النسبي للسكان حسب النشاط الاقتصادي
20	• التوزيع النسبي للشباب حسب النشاط الاقتصادي
23	• التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الحالة العملية
25	• التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب قطاع الاستخدام
26	1.4. مؤشرات البطالة في أسواق العمل العربية
29	الفصل الثاني: البطالة (مفهومها وقياسها وأنواعها)
32	الفصل الثالث: حجم ومعدلات البطالة في البلدان العربية
37	الفصل الرابع: أسباب البطالة ومصادرها الرئيسية في البلدان العربية
39	الفصل الخامس: التفسير الاقتصادي للبطالة في البلدان العربية
39	• المعدل الطبيعي للبطالة
40	• علاقة البطالة بالسياسات المالية والنقدية
42	• علاقة البطالة بالنتائج المحلي الإجمالي GDP
43	• علاقة البطالة بالسياسات التعليمية والتدريبية ومواكبة متطلبات العرض والطلب في سوق العمل
44	الفصل السادس: مصفوفة السياسات السكانية الاقتصادية المقترحة لمكافحة البطالة في البلدان العربية
46	النتائج
49	• الملاحق
59	• الأشكال والجداول البيانية
61	• المراجع

* * *